المملكة العربية السعودية

مؤسسة النقد العربي السعودي

التقرير السنوي
الخمسون
١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)

أعضاء مجلس إدارة
مؤسسة النقد العربي السعودي

١- معالي المحافظ الدكتور/ فهد بن عبدالله المبارك	الرئيس
٢- معالي نائب المحافظ	نائب الرئيس
٣- معالي الأستاذ/ عبدالعزيز بن زيد القريشي	
٤- سعادة الأستاذ/ محمد عبيد بن سعيد بن زقر	
٥- سعادة الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العذل	

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني بإسم مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي تقديم التقرير السنوي الخمسين للمؤسسة الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدها الاقتصاد السعودي خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م). ويشمل التقرير تطورات مختلف مجالات الاقتصاد المحلي مثل التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية، والأسعار، والمالية العامة، والحسابات القومية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما يقدم التقرير إيجازاً عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية في مختلف القطاعات الانتاجية المحلية. ويعطي التقرير شرحاً وافياً للمهام التي تقوم بها المؤسسة مثل تصميم وإدارة السياسة النقدية، والرقابة والإشراف على البنوك التجارية وقطاعي التأمين والتمويل، ويتضمن كذلك تقرير مراقبي الحسابات الختامية للمؤسسة للعامين الماليين المنتهيين في ٣٠ يونية ٢٠١٢م و٣٠ يونية ٢٠١٣م. ويعتمد بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافة إلى البيانات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات الأخرى على حسن تعاونها وتوفيرها معلومات وبيانات قيمة مكنت المؤسسة من إعداد هذا التقرير. كما أشكر جميع منسوبي المؤسسة على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المناطة بالمؤسسة.

فهد بن عبدالله المبارك
المحافظ رئيس مجلس الإدارة

شعبان ١٤٣٥هـ
يونية ٢٠١٤م

للمراسلات والاستفسارات :

بريدياً :

مؤسسة النقد العربي السعودي
إدارة الأبحاث الاقتصادية
ص.ب ٢٩٩٢ ، الرياض ١١١٦٩
المملكة العربية السعودية

هاتف : ٤٦٦٢٢٠٠ - ١١ (٩٦٦)
فاكس : ٤٦٦٢٤٣٩ - ١١ (٩٦٦)

ولمتابعة أحدث ما تنشره مؤسسة النقد العربي السعودي من تقارير، وتعليمات للمؤسسات المالية التي تشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك. يرجى زيارة موقع المؤسسة في شبكة الإنترنت على العنوان التالي :

http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للمؤسسة وفروعها

المركز الرئيس : الرياض

الفـــــروع

مكـــة المكرمـــة

المدينة المنورة

الـريـــــــاض

جـــــــــــدة

الـدمـــــــــام

الطـــائـــــف

بـــريـــــــدة

جـــــــازان

تبـــــــــوك

أبـــهـــــــا

المحتويات

	رقم الصفحة
التقرير السنوي للمؤسسة بين الإصدار الأول والخمسين	٨
الاقتصاد العالمي	١٠
الاقتصاد السعودي	٢٥
التطورات النقدية	٤٢
القطاع المصرفي	٥١
قطاع التأمين	٧١
الأسعار وتكاليف المعيشة	٨٠
سوق رأس المال	٨٦
القطاع الخارجي	٩٧
المالية العامة	١٠٩
الحسابات القومية والتنمية القطاعية	١١٨
البترول والثروة المعدنية	١٢٥
القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي	١٣٥

التقرير السنوي للمؤسسة بين الإصدار الأول والخمسين:

يُعد الإصدار الخمسون من التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي مناسبة جيدة لاستعراض التطور الذي شهده التقرير والمؤسسة خلال فترة تجاوزت نصف قرن، أي منذ إصدار التقرير الأول للمؤسسة الصادر في عام ١٣٨٠هـ الموافق ١٩٦١م، حيث تزامن التطور في التقرير السنوي مع توسع مهام مؤسسة النقد العربي السعودي، ونمو الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي والمالي بشكل كبير.

لقد أصبح التقرير السنوي للمؤسسة من أبرز التقارير الرسمية التي تستعرض كل عام أحدث التطورات الاقتصادية لمختلف القطاعات والأنشطة المحلية بصورة موثقة ورسمية ومتاحة للجميع. وبمقارنة التقرير الأول للمؤسسة بالتقرير الخمسين لها، تتضح القفزة الملحوظة في التقرير من جميع النواحي، حيث ضم التقرير الأول الصادر عام ١٣٨٠هـ الموافق ١٩٦١م (يتكون من ٢٢ صفحة إضافة إلى الملحق الإحصائي) عدداً محدوداً من المواضيع تناولت برنامج تثبيت العملة، والتطورات المالية، والنقود والبنوك، و ملحقاً للجداول الاحصائية شملت أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني. أما التقرير الخمسون، فإنه تقرير شامل للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية مع التركيز بشكل أكبر على تطورات الاقتصاد المحلي بما في ذلك التطورات النقدية والمصرفية، والتمويل، والتأمين، وسوق رأس المال، والقطاع الخارجي، والتجارة والصناعة، والمياه والكهرباء، والنقل والاتصالات، والزراعة والثروة الحيوانية، والسكان والقوى العاملة، والخدمات الصحية والاجتماعية، والبترول والثروة المعدنية. بالإضافة إلى احصاءات تغطي هذه المجالات على شكل سلاسل زمنية تحدث مرتين سنوياً على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت. كما أن محتويات التقرير الحالية توضح المسؤوليات الجديدة المناطة بالمؤسسة مثل الإشراف على شركات التمويل والتأمين التعاوني. أما بالنسبة للبيانات النقدية والمصرفية وبيانات ميزان المدفوعات فإنها تُعد وفق منهجية احصائية متعارف عليها عالمياً، وصادرة عن منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي. كما أن التقارير السنوية الحديثة أصبحت متاحة للجميع من خلال موقع المؤسسة على شبكة الانترنت.

وخلال الفترة من صدور التقرير الأول للمؤسسة وحتى صدور التقرير الخمسين لها يتضح بجلاء ما شهدته مؤسسة النقد العربي السعودي من تطور ملحوظ في عملها والمهام المنوطة بها. فقد كانت مهام المؤسسة في ذلك الوقت منحصرة على إصدار أوراق النقد وتنفيذ السياسة النقدية والرقابة على البنوك بالإضافة إلى كونها مصرف الدولة. أما مهام المؤسسة في وقتنا الحالي فتشمل أيضاً الرقابة على شركات التمويل، والرقابة على شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين، وإنشاء ومراقبة شركة المعلومات الائتمانية (سمة)، وتشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته، وتطوير البرامج التدريبية لتنمية الكفاءات لموظفي القطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى تمثيل المملكة في عضوية عدد من الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، وغيرها.

كما شهد القطاع المصرفي والمالي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة بين التقرير الأول والتقرير الخمسين لمؤسسة النقد العربي السعودي، حيث نما القطاع المصرفي بشكل ملحوظ ليواكب الزيادة الكبيرة في الإيرادات والمصروفات الحكومية والحاجة إلى تمويل المشاريع التنموية، وكذلك التطورات الضخمة في مجال تقنية الاتصالات والحاسب الآلي وتوسع حاجات المجتمع من الخدمات المالية والمصرفية. فقد تحسن الوضع المالي للمصارف التجارية خلال تلك الفترة، حيث نما إجمالي موجودات البنوك التجارية من ٩٢١ مليون ريال في عام ١٩٦١م إلى ١٨٩٣,٢ مليار ريال خلال عام ٢٠١٣م. كما نما عرض النقود (ن٣) من حوالي ٩٣٧,٨ مليون ريال في عام ١٩٦١م إلى ما يقارب ١٥٤٥,١ مليار ريال في عام ٢٠١٣م. كما شهدت هذه الفترة زيادةً كبيرة في عدد المصارف التجارية العاملة في المملكة، حيث بلغ عدد المصارف التجارية خلال عام ١٣٦١هـ ١٢ مصرفاً، منها ٣ مصارف سعودية والأخرى أجنبية، وبلغ عدد الفروع خلال ذلك العام ٥٠ فرعاً. وفي نهاية عام ٢٠١٣م، بلغ عدد المصارف العاملة في المملكة ٢٣ مصرفاً منها ١٣ مصرفاً سعودياً، وبلغ عدد فروع المصارف التجارية ١٧٦٨ فرعاً. هذا بالإضافة إلى استخدام التقنية الحديثة في المدفوعات والخدمات المصرفية مثل أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع، والهاتف المصرفي، والانترنت ونظام سريع، ونظام سداد.

وعلى صعيد تطورات الاقتصاد المحلي خلال الفترة بين التقرير الأول الذي صدر في عام ١٣٨٠هـ الموافق

١٩٦١م والتقرير الخمسين لمؤسسة النقد العربي السعودي، فقد شهد الاقتصاد السعودي أزمة صعبة خلال الفترة التي سبقت صدور التقرير الأول (١٣٧٥-١٣٧٧هـ) حيث تزايدت مصروفات الحكومة مع تواضع الإيرادات مما أدى إلى ارتفاع الدين الحكومي الذي انعكس سلباً على ميزان المدفوعات، وهبوط سعر صرف الريال السعودي في السوق الحرة من ٣,٧٥ إلى ٦,٢٥ للدولار الأمريكي الواحد، وخروج رؤوس الأموال السعودية نتيجةً لتزعزع الثقة، وارتفاع التضخم. ونتيجةً لذلك استعانت المملكة بمشورة صندوق النقد الدولي لدراسة الحالة الاقتصادية للمملكة وتقديم المقترحات. ونتج عن ذلك وضع برنامج لتثبيت العملة أعلنته حكومة المملكة العربية السعودية في شوال ١٣٧٧هـ. في المقابل، يشهد اقتصادنا الوطني في الآونة الأخيرة متانةً واستقراراً تمثلت بأرقام غير مسبوقة على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، ارتفع فائض ميزان المدفوعات للمملكة من ١,٠ مليار ريال في عام ١٩٦١م إلى حوالي ٥٠٣,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٣م. كما ارتفع الانفاق الحكومي من نحو ١,٦ مليار ريال في عام ١٩٦١م إلى ٩٢٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م. وكذلك ارتفع اجمالي موجودات المؤسسة من نحو ١ مليار ريـال في عام ١٩٦١م إلى حوالي ٢٧٣٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م.

الوضع الاقتصادي العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٣م تراجعاً طفيفاً في معدل النمو ليبلغ ٣,٠ في المئة مقابل ٣,١ في المئة في عام ٢٠١٢م. ويعود ذلك التراجع إلى عدد من العوامل منها ازدياد ضعف الطلب المحلي إلى حد كبير وتباطؤ النمو في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسة، إلى جانب استمرار الركود لفترة أطول في منطقة اليورو. وحسب تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل٢٠١٤م) الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي ٣,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م.

النمو الاقتصادي

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠١٣م نمواً نسبته ١,٣ في المئة مقابل ١,٤ في المئة في العام السابق، وبلغ معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ١,٩ في المئة مقابل ٢,٨ في المئة في عام ٢٠١٢م (جدول رقم ١-١). وسجلت دول منطقة اليورو في عام ٢٠١٣م انكماشاً بلغ ٠,٤ في المئة مقابل انكماش نسبته ٠,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م، حيث سجلت ألمانيا نمواً نسبته ٠,٥ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل ٠,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م، وفي فرنسا حقق الاقتصاد نمواً نسبته ٠,٣ في المئة في عام

جدول رقم ١-١ : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(نسبة مئوية)

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	توقعات ٢٠١٤
العالم	**٥,٤**	**٢,٨**	**٠,٦-**	**٥,٢**	**٤,٠**	**٣,١**	**٣,٠**	**٣,٦**
الاقتصادات المتقدمة	**٢,٨**	**٠,١**	**٣,٥-**	**٣,٠**	**١,٦**	**١,٤**	**١,٣**	**٢,٢**
الولايات المتحدة الأمريكية	١,٩	٠,٣-	٣,١-	٢,٤	١,٨	٢,٨	١,٩	٢,٩
منطقة اليورو	٣,٠	٠,٤	٤,٤-	٢,٠	١,٤	٠,٧-	٠,٤-	١,١
ألمانيا	٣,٤	٠,٨	٥,١-	٤,٠	٣,١	٠,٩	٠,٥	١,٦
فرنسا	٢,٣	٠,١-	٣,١-	١,٧	١,٧	٠,٠	٠,٣	٠,٠
إيطاليا	١,٧	١,٢-	٥,٥-	١,٨	٠,٤	٢,٥-	١,٨-	٠,٦
اليابان	٢,٢	١,٠-	٥,٥-	٤,٧	٠,٦-	١,٤	١,٦	١,٥
المملكة المتحدة	٣,٦	١,٠-	٤,٠-	١,٨	٠,٩	٠,٣	١,٨	٢,٩
كندا	٢,١	١,١	٢,٨-	٣,٢	٢,٦	١,٧	١,٧	٢,٣
الاقتصادات المتقدمة الأخرى	٤,٢	٠,٩	٢,١-	٤,٥	٢,٦	١,٩	٢,٢	٣,٠
دول الأسواق الناشئة والنامية	**٨,٧**	**٦,١**	**٢,٧**	**٧,٦**	**٦,٤**	**٤,٩**	**٤,٧**	**٥,٠**
أفريقيا جنوب الصحراء	٧,٠	٥,٦	٢,٧	٥,٤	٥,٣	٤,٩	٥,٠	٥,٨
دول آسيا النامية	١١,٦	٧,٩	٦,٩	١٠,٠	٨,١	٦,٤	٦,٥	٦,٧
الصين	١٤,٢	٩,٦	٩,٢	١٠,٤	٩,٣	٧,٧	٧,٧	٧,٥
الهند	١٠,١	٦,٢	٤,٩	١١,٢	٧,٧	٣,٢	٤,٤	٥,٤
دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان	٦,٣	٥,٠	٢,٩	٥,٣	٣,٩	٤,١	٢,٤	٣,٤
دول وسط وشرق أوروبا	٥,٤	٣,١	٣,٦-	٤,٦	٥,٢	١,٤	٢,٥	٢,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٥,٨	٤,٢	١,٥-	٦,١	٤,٦	٣,٠	٢,٧	٢,٨
البرازيل	٦,١	٥,٢	٠,٣-	٧,٥	٢,٧	١,٠	٢,٣	٢,٣
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	٩,٠	٥,٣	٦,٥-	٤,٩	٤,٨	٣,٤	٢,٠	٢,٣
روسيا	٨,٥	٥,٢	٧,٨-	٤,٥	٤,٣	٣,٤	١,٣	١,٣

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٤م.

٢٠١٣م. وسجلت ايطاليا انكماشاً نسبته ١,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل انكماش نسبته ٢,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م. وسجلت اليابان نمواً نسبته ١,٦ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ١,٤ في المئة في العام السابق. وفي المملكة المتحدة، حقق الاقتصاد نمواً نسبته ١,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م. وتراجع معدل النمو في دول الأسواق الناشئة والنامية من ٤,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٤,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م، وبلغ معدل النمو في دول آسيا النامية ٦,٥ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل ٦,٤ في المئة في العام السابق. واستقر معدل النمو في الصين عند ٧,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م. وارتفع النمو في الهند من ٣,٢ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٤,٤ في المئة في عام ٢٠١٣م. وانخفض معدل النمو في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان من ٤,١ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٢,٤ في المئة في عام ٢٠١٣م. وسجلت دول وسط وشرق أوروبا نمواً نسبته ٢,٥ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل ١,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م. وسجلت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي نمواً نسبته ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل ٣,٠ في المئة في العام السابق. وسجلت الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي نمواً نسبته ٢,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م.

ومن المتوقع، حسب تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل ٢٠١٤م)، أن يرتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى ٣,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م. وأن تحقق دول الاقتصادات المتقدمة خلال عام ٢٠١٤م نمواً نسبته ٢,٢ في المئة. ومن المتوقع أن تتحسن معدلات النمو في منطقة اليورو لتبلغ ١,١ في المئة في عام ٢٠١٤م. ويتوقع ارتفاع معدل النمو في دول الاقتصادات الناشئة والنامية ليبلغ ٥,٠ في المئة في عام ٢٠١٤م. وأن ينخفض معدل النمو في الصين من ٧,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م إلى ٧,٥ في المئة في عام ٢٠١٤م. في حين يتوقع أن يرتفع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٢,٩ في المئة في عام ٢٠١٤م. ويوضح الرسم البياني (رقم ١-١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة من الدول خلال الفترة من عام ٢٠٠٩م إلى عام ٢٠١٤م.

التضخم

انخفض معدل التضخم على المستوى العالمي ليصل إلى ٣,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل ٤,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م. وانخفض معدل التضخم في دول الاقتصادات المتقدمة من ٢,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ١,٤ في المئة في عام ٢٠١٣م. وانخفض المعدل في منطقة اليورو من ٢,٥ في المئة إلى ١,٤ في المئة. في حين ارتفع معدل التضخم في دول آسيا النامية من ٤,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٤,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م. وفي الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، شهد معدل التضخم انخفاضاً طفيفاً من ٦,٥ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٦,٤ في المئة في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ١-٢). ويوضح الرسم البياني (رقم ١-٢) نسب التغير في أسعار المستهلكين لمجموعات من الدول خلال الفترة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٤م.

رسم بياني رقم ١-١ : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

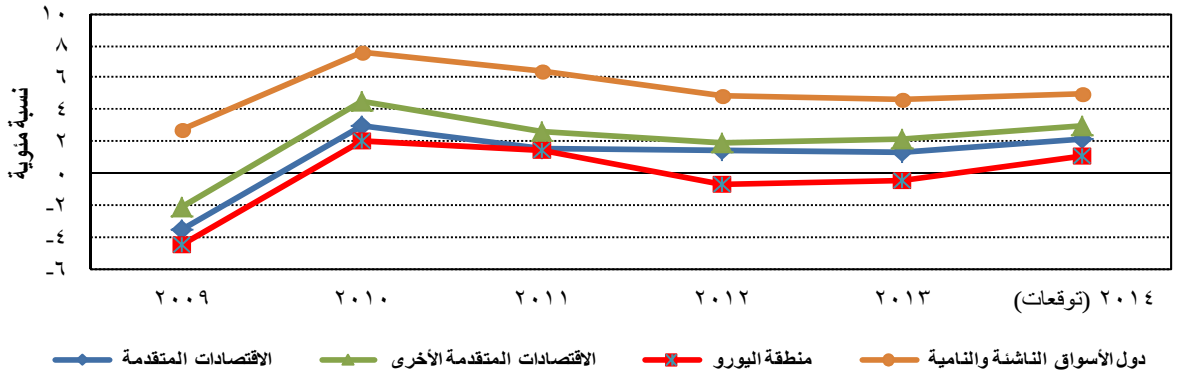

جدول رقم ١-٢ : التضخم وأسعار الفائدة
(نسبة مئوية)

	٢٠١٢	٢٠١٣	توقعات ٢٠١٤
التضخم العالمي			
الاقتصادات المتقدمة	٢,٠	١,٤	١,٥
منطقة اليورو	٢,٥	١,٤	١,٠
دول الأسواق الناشئة والنامية	٦,٠	٥,٩	٥,٥
دول آسيا النامية	٤,٥	٤,٨	٤,٥
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	٦,٥	٦,٤	٦,٢
العائد السائد بين المصارف في لندن(١)			
ودائع الدولار الأمريكي	٠,٧	٠,٤	٠,٤
ودائع الين الياباني	٠,٣	٠,٣	٠,٢
ودائع اليورو	٠,٦	٠,٢	٠,٣

(١) معدل ستة أشهر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وثلاثة أشهر في منطقة اليورو.
المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٤م.

رسم بياني رقم ١-٢ : نسب التغير في أسعار المستهلكين في مجموعات دول مختارة

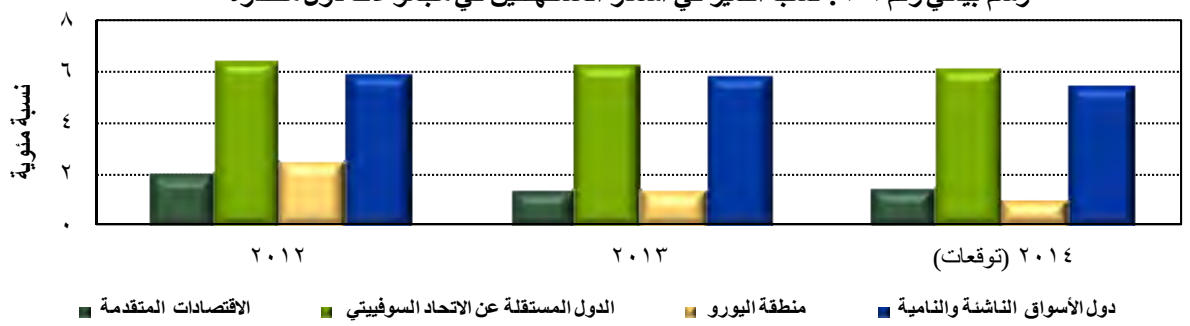

البطالة

انخفضت معدلات البطالة في عام ٢٠١٣م في دول الاقتصادات المتقدمة من ٨,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٧,٩ في المئة في عام ٢٠١٣م. وانخفض المعدل في الولايات المتحدة الأمريكية من ٨,١ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٧,٤ في المئة في عام ٢٠١٣م. وارتفع في منطقة اليورو إلى ١٢,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م مقارنة بمعدل ١١,٣ في عام ٢٠١٢م، حيث ارتفع معدل البطالة في فرنسا من ١٠,٢ في المئة إلى ١٠,٨ في المئة. وانخفض المعدل في ألمانيا من ٥,٥ في المئة إلى ٥,٣ في المئة. بينما ارتفع المعدل في إيطاليا من ١٠,٦ في المئة الى ١٢,٢ في المئة. وانخفض في المملكة المتحدة إلى ٧,٦ في المئة. وفي اليابان، انخفض معدل البطالة من ٤,٣ في المئة إلى ٤,٠ في المئة. وانخفض المعدل في كندا من ٧,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٧,١ في المئة في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ١-٣). ويوضح الرسم البياني رقم (١-٣) معدلات البطالة في مجموعات من الدول خلال الفترة من عام ٢٠١٠م إلى عام ٢٠١٤م حيث يتوقع انخفاض المعدل في دول الاقتصادات المتقدمة وأن يستقر في دول منطقة اليورو في عام ٢٠١٤م.

المالية العامة

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً في عجز الميزانية العامة ليبلغ ٣,٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣م مقابل عجز نسبته ٤,٩ في المئة

جدول رقم ١-٣ : الاقتصادات المتقدمة : معدلات البطالة

(بالنسبة لحجم القوى العاملة)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	توقعات ٢٠١٤
الاقتصادات المتقدمة	٧,٩	٨,٠	٧,٩	٧,٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٩,٠	٨,١	٧,٤	٦,٥
منطقة اليورو	١٠,٢	١١,٣	١٢,٠	١٢,٠
ألمانيا	٦,٠	٥,٥	٥,٣	٥,٣
فرنسا	٩,٦	١٠,٢	١٠,٨	١١,١
إيطاليا	٨,٤	١٠,٦	١٢,٢	١٢,٤
اليابان	٤,٦	٤,٣	٤,٠	٤,٠
المملكة المتحدة	٨,٠	٨,٠	٧,٦	٦,٩
كندا	٧,٥	٧,٣	٧,١	٧,٠

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٤م.

رسم بياني رقم ١-٣ : معدلات البطالة

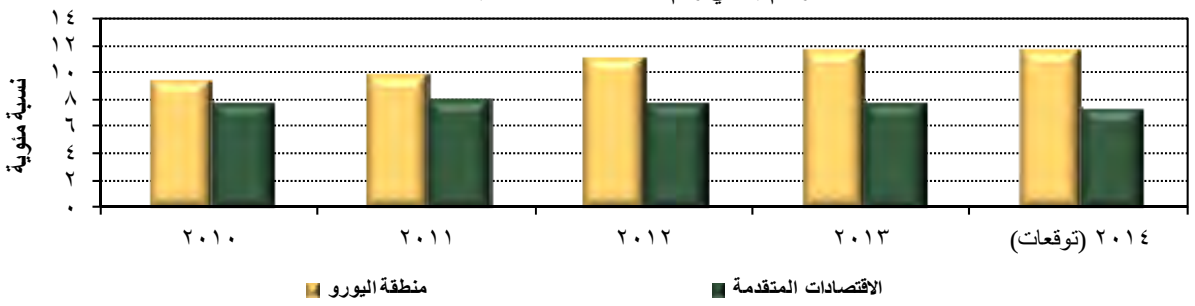

في عام ٢٠١٢م، حيث انخفض العجز في الولايات المتحدة الأمريكية من ٩,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٧,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م. وانخفض العجز في منطقة اليورو من ٣,٧ في المئة إلى ٣,١ في المئة، حيث بلغ العجز في ألمانيا ٠,١ في المئة في عام ٢٠١٣م. وانخفض العجز في فرنسا من ٤,٨ في المئة إلى ٤,٢ في المئة. وارتفع في إيطاليا من ٢,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٣,١ في المئة في عام ٢٠١٣م. وفي اليابان انخفض العجز من ٨,٧ في المئة إلى ٨,٣ في المئة. وانخفض العجز في المملكة المتحدة من ٨,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٥,٩ في المئة في عام ٢٠١٣م. وانخفض العجز في كندا من ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٣,١ في المئة في عام ٢٠١٣م (جدول رقم١-٤).

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة

انخفض معدل العائد على الودائع بالدولار السائد بين المصارف في لندن* (LIBOR) إلى ٠,٤ في المئة في عام ٢٠١٣م. ومن المتوقع أن يستقر عند ٠,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م. وانخفض المعدل على الودائع باليورو من ٠,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م. ويتوقع ارتفاع المعدل إلى ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٤م. واستقر المعدل على الودائع بالين الياباني عند ٠,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ١-٢).

* معدل ستة أشهر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وثلاثة أشهر في منطقة اليورو.

جدول رقم ١-٤ : الاتجاهات في الميزانيات العامة*
(نسبة مئوية)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	توقعات ٢٠١٤
الاقتصادات المتقدمة	٥,٦-	٤,٩-	٣,٩-	٣,٣-
الاقتصادات المتقدمة الرئيسة	٨,٢-	٧,٣-	٥,٩-	٥,١-
الولايات المتحدة الأمريكية	١١,٠-	٩,٧-	٧,٣-	٦,٤-
منطقة اليورو	٤,٢-	٣,٧-	٣,١-	٢,٧-
ألمانيا	٠,٨-	١,٠	٠,١-	٠,١-
فرنسا	٥,٣-	٤,٨-	٤,٢-	٣,٧-
إيطاليا	٣,٧-	٢,٩-	٣,١-	٢,٧-
اليابان	٩,٨-	٨,٧-	٨,٣-	٧,١-
المملكة المتحدة	٧,٨-	٨,٠-	٥,٩-	٥,٣-
كنـــدا	٣,٧-	٣,٤-	٣,١-	٢,٦-
اقتصادات متقدمة أخرى	١,٧-	١,١-	١,٣-	١,١-

* نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمـالي.
المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٤م.

أسعار الصرف

سجل عدد من العملات ارتفاعاً مقابل الدولار الأمريكي، حيث سجل الجنيه الاسترليني ارتفاعاً نسبته ٢,٤ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م، يليه الوون الكوري الجنوبي بنسبة ٢,١ في المئة، وارتفع اليورو بنسبة ١,٩ في المئة. وسجل الدولار الأمريكي في نهاية عام ٢٠١٣م ارتفاعـــاً مـــقابل الريال البرازيلي بنسبـــة ٥,٧ في المئة، يليه الراند الجنوبي الافريقي بنسبة ٤,٥ في المئة.

وفي اليابان، انخفض سعر صرف الين مقابل الدولار بنسبة ٦,٧٠ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م. ويعود هذا الانخفاض إلى توقع المستثمرين قيام البنك المركزي الياباني باتخاذ حزمة جديدة من التيسير الكمي. حيث وصل سعر الين إلى ١٠٥,٢٦ مقابل الدولار الامريكي في نهاية عام ٢٠١٣م. وارتفع سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدولار بنسبة ٢,٣ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م حيث وصل سعر صرف الجنيه الاسترليني إلى ١,٦٥ مقابل الدولار الأمريكي في نهاية عام ٢٠١٣م.

الأسواق المالية للأسهم والسندات

أسواق الأسهم

شهدت أسواق الأسهم العالمية ارتفاعاً في نهاية عام ٢٠١٣م نتيجةً لتحسن اقتصادات معظم الدول المتقدمة وارتفاع أرباح الشركات نتيجة قيام البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بتخفيض مشترياته الشهرية من السندات الحكومية الأمريكية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، سجل مؤشر داو جونز (DJIA) للأسهم الأمريكية نمواً نسبته ٩,٥ في المئة خلال عام ٢٠١٣م ليصل إلى ١٦٥٧٦,٦ نقطة في نهاية عام ٢٠١٣م بسبب ارتفاع أرباح الشركات الأمريكية وانخفاض معدل البطالة. وفي اليابان، حقق مؤشر نيكاى (NIKKEI) للأسهم اليابانية ارتفاعاً نسبته ١٢,٧ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م ليبلغ مستوى ١٥٣٩١,٥ نقطة في بداية عام ٢٠١٤م، ويعود هذا الارتفاع إلى انخفاض سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي وتحسن أداء الاقتصاد العالمي ونجاح إجراءات التحفيز الاقتصادية المتخذة من قِبل الحكومة اليابانية.

وفي أوروبا، ارتفع مؤشر مورغان ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) بشكل كبير في نهاية عام ٢٠١٣م ليبلغ ٩٧١,٤ نقطة، ويعود سبب الارتفاع إلى تحسن النمو الاقتصادي في المجموعة الأوروبية. وفي المملكة المتحدة، ارتفع مؤشر فوتسي (FTSE-١٠٠) في نهاية عام ٢٠١٣م ليبلغ ٦٧٧٧,٧ نقطـــة. وجـــاء هذا الارتفـاع بسبب زيادة الثقة في الشركات الصناعية في جميع أنحاء المملكة المتحـدة.

أسواق السندات

ارتفع العائد على معظم السندات الحكومية الأمريكية خلال عام ٢٠١٣م. وبلغ أعلى ارتفاع على عائد سندات استحقاق ٧ سنوات بمقدار ٤٤,٦ نقطة أساس ليصل إلى ٢,٥ في المئة. يليه العائد على سندات استحقاق ١٠ سنوات بمقدار ٤١,٨ نقطة أساس ليصل إلى ٣,٠ في المئة. وارتفع العائد على سندات استحقاق ٥ سنوات بمقدار ٣٦,١ نقطة أساس ليصل إلى ١,٧ في المئة. وانخفض العائد على السندات الحكومية قصيرة الأجل. وبلغ أعلى انخفاض على عائد سندات استحقاق شهر ٠,١ نقطة أساس ليصل إلى ٠,٠١ في المئة . وفي اليابان، ارتفع العائد على السندات الحكومية خلال عام ٢٠١٣م. حيث ارتفع العائد على سندات استحقاق ١٠ سنوات بمقدار ٥,٥ نقطة أساس ليصل إلى ٠,٧ في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق ٧ سنوات بمقدار ٥,٤ نقطة أساس ليصل إلى ٠,٥ في المئة. بينما انخفض العائد على سندات استحقاق ٣ سنوات بمقدار ٢,٣ نقطة أساس ليصل إلى ٠,١ في المئة.

وفي منطقة اليورو، ارتفع العائد على معظم السندات الحكومية نهاية عام ٢٠١٣م. وبلغ أعلى ارتفاع على عائد سندات استحقاق ٦ سنوات بمقدار ٣٠,٩ نقطة أساس ليصل إلى ١,٢ في المئة. يليه العائد على سندات استحقاق ٨ سنوات بمقدار ٢٧,١ نقطة أساس ليصل إلى ١,٦ في المئة. في حين سجل العائد على سندات سنتين ارتفاعاً بمقدار ٤,٦ نقطة أساس ليصل إلى ٠,٢ في المئة.

التجارة الدولية وموازين المدفوعات

أ- التجارة الدولية

استقر حجم معدل نمو التجارة الدولية عند ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م. ومن المتوقع أن يسجل نمواً نسبته ٤,٥ في المئة في عام ٢٠١٤م. واستقر معدل نمو حجم الصادرات من السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة عند ٢,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م. ومن المتوقع أن يحقق نمواً في عام ٢٠١٤م مقداره ٤,٣ في المئة. وفي دول الأسواق الناشئة والنامية بلغ المعدل ٣,٨ في المئة في عام ٢٠١٣ مقابل ٤,٢ في المئة في عام ٢٠١٢م. ومن المتوقع أن يسجل المعدل نمواً نسبته ٥,٣ في المئة في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ١-٥).

أما بالنسبة للواردات، فقد سجلت الواردات من السلع والخدمات في الاقتصادات المتقدمة نمواً نسبته ١,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل ١,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م. ومن المتوقع أن يبلغ المعدل ٣,٧ في المئة في عام ٢٠١٤م. وبلغ المعدل في دول الأسواق الناشئة والنامية ٥,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل ٥,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م. ويتوقع أن يحقق نمواً نسبته ٥,٢ في المئة في عام ٢٠١٤م.

ب- موازين المدفوعات

سجل الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في موازين مدفوعات دول الاقتصادات المتقدمة فائضاً نسبته ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م مقارنة بعجز نسبته ٠,١ في المئة في عام ٢٠١٢م، ويتوقع ارتفاع الفائض إلى ٠,٤ في المئة في عام ٢٠١٤م . وانخفض عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٢,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م، ومن المتوقع انخفاض العجز إلى ٢,١ في المئة في عام ٢٠١٤م. وفي منطقة اليورو، سجل الحساب الجاري فائضاً نسبته ٢,٣ في المئة عام ٢٠١٣م مقارنة بفائض نسبته ١,٩ في عام ٢٠١٢م. ويتوقع أن يستقر الفائض عند معدل ٢,٣ في المئة في عام ٢٠١٤م، حيث استقر الفائض في ألمانيا عند معدل ٧,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م، ومن المتوقع أن يبلغ الفائض ٦,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م. وارتفع العجز في فرنسا من ٢,٢ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٣,١ في المئة في عام ٢٠١٣م، ويتوقع أن يستقر العجز عند ٣,١ في المئة في عام ٢٠١٤م. وسجل الحساب الجاري في ايطاليا فائضاً بمقدار ٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م مقارنة بعجز نسبته ٠,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م، ويتوقع أن يبلغ الفائض ٠,١ في المئة في عام ٢٠١٤م. وفي اليابان، انخفض الفائض من ١,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٠,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م، ويتوقع ارتفاع الفائض إلى ١,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م. وانخفض العجز في المملكة المتحدة من ٣,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٣م، ومن المتوقع أن يبلغ العجز ٢,٦ في المئة في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ١-٥).

وفي دول آسيا النامية، انخفض الفائض في الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١,٠ في المئة

في عام ٢٠١٢م إلى ٠,٩ في المئة في عام ٢٠١٣م، ومن المتوقع أن يرتفع الفائض إلى ١,٢ في المئة في عام ٢٠١٤م. وانخفض الفائض في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي من ٣,٢ في المئة إلى ٠,٨ في المئة، ويتوقع أن يرتفع الفائض في عام ٢٠١٤م إلى ١,٢ في المئة. وفي دول مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان وأفغانستان، انخفض الفائض من ١١,٥ في المئة عام ٢٠١٢م إلى ٩,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م، ومن المتوقع انخفاض الفائض إلى ٨,١ في المئة في عام ٢٠١٤م. وسجلت دول أفريقيا جنوب الصحراء عجزاً بلغت نسبته ٣,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل عجز بلغ ٢,٨ في المئة في العام السابق، ومن المتوقع أن يبلغ العجز ٤,٠ في المئة عام ٢٠١٤م. وارتفع العجز في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي من ١,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٢,٦ في المئة في عام ٢٠١٣م، ومن المتوقع أن يستقر العجز عند نفس النسبة في عام ٢٠١٤م.

التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة والنامية

ارتفع صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الأسواق الناشئة والنامية في عام ٢٠١٣م إلى ٤٧٤,٨ مليار دولار مقابل ٢٤٧,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢م، ويتوقع أن ينخفض إلى ٤٠٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤م. وحسب مجموعات الدول، سجلت دول آسيا النامية صافي تدفق للداخل بلغ ٣٠٦,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣م مقابل ١١٦,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٢م، ويتوقع أن تبلغ التدفقات ٢٨٣,١ مليار دولار في عام ٢٠١٤م. وفي دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بلغ صافي التدفقات الرأسمالية للداخل ١٥٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣م مقابل ١٣٨,٧

جدول رقم ١-٥ : التجارة العالمية والحساب الجاري
(نسبة مئوية)

	٢٠١٢	٢٠١٣	توقعات ٢٠١٤
نمو التجارة العالمية (سلع وخدمات)	٢,٧	٢,٧	٤,٥
الصادرات			
الاقتصادات المتقدمة	٢,٠	٢,٠	٤,٣
دول الأسواق الناشئة والنامية	٤,٢	٣,٨	٥,٣
الواردات			
الاقتصادات المتقدمة	١,٠	١,٣	٣,٧
دول الأسواق الناشئة والنامية	٥,٩	٥,٨	٥,٢
الحساب الجاري(١)			
الاقتصادات المتقدمة	٠,١-	٠,٢	٠,٤
الولايات المتحدة	٢,٧-	٢,٣-	٢,١-
منطقة اليورو	١,٩	٢,٣	٢,٣
ألمانيا	٧,٠	٧,٠	٦,٦
فرنسا	٢,٢-	٣,١-	٣,١-
إيطاليا	٠,٤-	٠,٢	٠,١
اليابان	١,٠	٠,٧	١,٦
المملكة المتحدة	٣,٧-	٣,٤-	٢,٦-
كندا	٣,٤-	٣,٣-	٣,٢-

(١) نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٤م.

مليار دولار في العام السابق، ومن المتوقع أن تبلغ ١١٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤م. وسجلت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان صافي تدفق للخارج بلغ ٤٠,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣م مقابل صافي تدفق للخارج بلغ ٤١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٢م، ومن المتوقع تحقيق صافي تدفق للخارج بمبلغ ١٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤م (جدول رقم ١-٦).

وبالنسبة لمكونات تلك التدفقات، انخفض صافي تدفقات الاستثمار المباشر إلى الأسواق الناشئة والنامية من ٤٧١,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢م إلى ٤٣٧,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣م، ويتوقع انخفاض صافي التدفقات إلى ٤١٥,١ مليار دولار في عام ٢٠١٤م. وبلغ صافي تدفق استثمارات الحافظة إلى الداخل في الأسواق الناشئة والنامية ١٩٤,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣م مقابل ٢٣٢,٨ مليار دولار في العام السابق، ومن المتوقع أن تسجل صافي تدفق للداخل بمبلغ ١٨٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤م. وبلغ صافي تدفق الاستثمارات الأخرى إلى الخارج ١٥٧,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣م مقابل ٤٥٦,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٢م، ويتوقع أن يرتفع صافي تدفق الاستثمارات الأخرى للخارج ليبلغ ١٩٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤م.

سوق النفط العالمية

ارتفع معدل الطلب العالمي على النفط بنسبة ١,٤ بالمئة أو ما يعادل ١,٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣م. وشهد الطلب على النفط ارتفاعاً في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار ٠,١ مليون برميل يوميا، وفي دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع الطلب بمقدار ١,٢ برميل يومياً في عام ٢٠١٣م. ويتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بمقدار ١,٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٤م، ويعود سبب هذا الارتفاع الى زيادة الطلب على النفط من الأسواق الناشئة.

وفي المقابل ارتفع العرض العالمي* من النفط بمقدار ٠,٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣م. وشهدت دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) انخفاضاً في انتاجها من النفط بمقدار ٠,٧ مليون برميل يوميا. بينما ارتفع العرض من النفط من الدول خارج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بمقدار ١,٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٣م لاسيما من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الحقيقية خلال عام ٢٠١٣م. حيث انخفض معدل النمو في المملكة العربية السعودية من ٥,٨ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٤,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م. وانخفض المعدل في دولة الإمارات العربية المتحدة من ٤,٤ في المئة إلى ٤,١ في المئة. وانخفض المعدل في دولة قطر من ٦,٢ في المئة إلى ٦ في المئة. كما انخفض المعدل في سلطنة عُمان من ٥,٨ في المئة إلى ٥,٤ في المئة. وانخفض المعدل في دولة الكويت من ٨,٣ في المئة إلى ٣,٥ في المئة. بينما ارتفع معدل النمو في مملكة البحرين من ٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٤,٦ في المئة في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ١-٧).

أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فقد ارتفع معدل التضخم في المملكة العربية السعودية من ٢,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٣,٥ في المئة في عام ٢٠١٣م. وارتفع في مملكة البحرين من ٢,٧ المئة إلى ٣,٣ في المئة. وارتفع المعدل في دولة الإمارات العربية المتحدة من ٠,٧ في المئة إلى ١,١ في المئة. وارتفع في دولة قطر من ١,٩ في المئة إلى ٣,١ في المئة. بينما انخفض معدل التضخم في دولة الكويت من ٢,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م. وكذلك انخفض المعدل في سلطنة عمان من ٢,٩ في المئة إلى ١,٣ في المئة.

وبالنسبة لموازين المدفوعات، انخفض إجمالي الصادرات لدول المجلس من ١٠٦٢,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢م إلى ١٠٥٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٣م بانخفاض نسبته ٠,٣ في المئة. وارتفع إجمالي الواردات لدول المجلس من ٤٥٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٢م إلى ٤٩٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣م بارتفاع نسبته ٨,٥ في المئة. وشهدت معظم دول المجلس تراجعاً في فائض الحساب الجاري حيث انخفض فائض الحساب الجاري في المملكة

* يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

جدول رقم ١-٦ : التدفقات الرأسمالية إلى الدول الناشئة والنامية

(مليار دولار أمريكي)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	توقعات ٢٠١٤
الدول الناشئة والنامية				
صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة	٥٠٤,٦	٢٤٧,٧	٤٧٤,٨	٤٠٤,٧
صافي الاستثمار المباشر	٥٢٠,٥	٤٧١,٤	٤٣٧,٩	٤١٥,١
صافي استثمارات الحافظة	٩١,٥	٢٣٢,٨	١٩٤,٦	١٨٣,٨
صافي الاستثمارات الأخرى	١٠٧,٥-	٤٥٦,٦-	١٥٧,٦-	١٩٤,٢-
صافي التدفقات الرسمية	١٢,٤-	٤,٥	٧٣,٥-	٠,٨-
التغيرات في الاحتياطيات *	٧٢٣,٨-	٤٠٦,٣-	٤٨١,٦-	٥٥٨,٦-
أفريقيا جنوب الصحراء				
صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة	٥,٥-	١٢,٦	٢٦,٥	٣١,٣
صافي الاستثمار المباشر	٣٢,٧	٣٢,٤	٣٥,٥	٣٨,٣
صافي استثمارات الحافظة	٨,٣-	١٠,١	١,٠-	٥,٣
صافي الاستثمارات الأخرى	٢٩,٩-	٢٩,٩-	٨,٠-	١٢,٢-
صافي التدفقات الرسمية	٣١,١	٣٤,١	٢١,٩	٣٤,٢
التغيرات في الاحتياطيات *	٢١,٩-	١٩,٢-	٠,٧-	٨,٧-
آسيا النامية				
صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة	٣٧٠,٨	١١٦,٦	٣٠٦,٩	٢٨٣,١
صافي الاستثمار المباشر	٢٨٨,٨	٢٣٨,٦	١٩٤,٤	١٦٩,٢
صافي استثمارات الحافظة	٥٦,٧	١٠٩,٠	٧٢,٩	٩٧,٠
صافي الاستثمارات الأخرى	٢٥,٢	٢٣١,١-	٣٩,٧	١٦,٩
صافي التدفقات الرسمية	١٠,٨	١٩,٠	٢٤,٦	٣٠,٥
التغيرات في الاحتياطيات *	٤٣٧,٥-	١٣١,٨-	٤١٢,٥-	٤٦٥,٣-
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان				
صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة	٩٦,٠-	٤١,٩-	٤٠,٤-	١٣,٧-
صافي الاستثمار المباشر	٢٠,٣	٣٠,١	٢٤,٨	٢٨,٥
صافي استثمارات الحافظة	٢٢,٣-	٤٠,٢	٣٦,٤	٢٨,٢
صافي الاستثمارات الأخرى	٩٤,٠-	١١٢,٣-	١٠١,٥-	٧٠,٥-
صافي التدفقات الرسمية	٨٣,٦-	١٢٩,١-	١٣٩,٩-	١٢٩,٥-
التغيرات في الاحتياطيات *	١٤١,٠-	١٧١,٢-	١١٣,٩-	٩٧,٩-
أمريكا اللاتينية والكاريبي				
صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة	٢٠٢,١	١٣٨,٧	١٥٥,٧	١١٤,٢
صافي الاستثمار المباشر	١٢٦,٨	١٢٩,٨	١٤٨,٨	١٣٧,٢
صافي استثمارات الحافظة	٥٨,٧	٣١,٧	٣٩,٥	٢٢,٢
صافي الاستثمارات الأخرى	١٦,٦	٢٢,٨-	٣٢,٦-	٤٥,١-
صافي التدفقات الرسمية	٢٥,١	٢٦,٦	٣٠,٢	٤٤,٠
التغيرات في الاحتياطيات *	٨٥,٩-	٣١,٥-	١٧,٧	٦,٠
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي**				
صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة	٦٣,٣-	٤١,٠-	٤٢,٠-	٦١,٤-
صافي الاستثمار المباشر	١٣,٥	١٧,٣	١٤,٠	١٧,١
صافي استثمارات الحافظة	٢٧,٥-	٤,٩-	٢,٩	٦,٠
صافي الاستثمارات الأخرى	٤٩,٢-	٥٣,٤-	٥٨,٩-	٨٤,٥-
صافي التدفقات الرسمية	١٧,٩-	١,٩	٠,٢	١٦,٥
التغيرات في الاحتياطيات *	٢٣,٩-	٢٩,٨-	٢٧,٧	١٢,١

* تشير علامة (-) إلى زيادة. ** تضم جورجيا ومنغوليا.

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٤م.

العربية السعودية من ١٦٤,٨مليار دولار في عام ٢٠١٢م إلى ١٣٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. وانخفض فائض الحساب الجاري لدولة الكويت من ٧٩,٢ مليار دولار إلى ٧٢,٩ مليار دولار. كما انخفض فائض الحساب الجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة من ٦٦,٦ مليار دولار إلى ٥٨,١ مليار دولار. وفي سلطنة عمان، انخفض الفائض من ٨,٣ مليار دولار إلى ٧,٨ مليار دولار. بينما ارتفع الفائض في دولة قطر من ٦١,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٢م إلى ٦٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. كما ارتفع الفائض في مملكة البحرين من ٢,٢ مليار دولار إلى ٢,٥ مليار دولار.

التعاون الإقليمي والدولي

١- الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

صادقت الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي (المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة قطر، ودولة الكويت) على اتفاقية الاتحاد النقدي بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٠م. ودخل النظام الأساسي للمجلس النقدي الخليجي حيز التنفيذ بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٠م. وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي اجتماعه الأول يوم الثلاثاء ٣٠ مارس ٢٠١٠م الموافق ١٤ ربيع الآخر ١٤٣١هـ في مدينة الرياض بحضور محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي.

ووفقاً للمادة العاشرة من النظام الأساسي للمجلس النقدي، يعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات في السنة، وقد عقد المجلس ٢٧ اجتماعاً حتى مارس ٢٠١٤م سعياً لإنجاز مهامه والتي تتضمن الإعداد والتهيئة فنياً ومؤسسياً لإنشاء البنك المركزي الخليجي والذي بدوره سيقوم بالعمل على تحديد موعد إصدار العملة الموحدة.

وتركزت أعمال المجلس النقدي حتى الآن على البناء المؤسسي من خلال التعاقد مع إحدى بيوت الاستشارة العالمية لإعداد كافة اللوائح المالية والإدارية والاستراتيجيات لاستكمال البناء المؤسسي للمجلس، واعتمدت الميزانية التشغيلية التقديرية للمجلس النقدي الخليجي للسنوات المالية ٢٠١١م و ٢٠١٢م و ٢٠١٣م والسنة المالية الرابعة التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م، وتم اختيار مدقق حسابات للمجلس النقدي الخليجي. وقام الجهاز التنفيذي للمجلس باختيار إحدى شركات التوظيف ذات الخبرة كجهة مساعدة لاستقطاب الكفاءات القيادية وتم الإعلان عن الوظائف ، وتم إجراء العديد من المقابلات الشخصية، وتعيين مجموعة من المؤهلين في الوظائف العامة. كما تم الاتفاق على شعار المجلس النقدي الخليجي المصمم من الشركة المختصة.

وقام المجلس النقدي بالتعاون مع الجهة الاستشارية بالانتهاء من العديد من مخرجات الدراسة المتعلقة بالبناء المؤسسي المطلوبة لبناء مؤسسة قادرة على التحول إلى بنك مركزي خليجي. ويعمل المجلس حالياً على تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة والخاصة بدارسة الجوانب الفنية لقيام الاتحاد النقدي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية.

٢- السوق الخليجية المشتركة

يعد إنشاء السوق الخليجية المشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتويجاً لسلسلة من قرارات تحقيق المواطنة الاقتصادية التي اتخذتها دول مجلس التعاون منذ تأسيس المجلس. وتضم السوق الخليجية المشتركة لدول المجلس حوالي ٤٧ مليون نسمة، وناتجاً قومياً يصل إلى ١,٦ تريليون دولار، وتجارة خارجية اقتربت قيمتها من ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٢م. وتظهر الإحصاءات تزايد عدد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية حيث بلغ عدد المواطنين الذين يتنقلون بين دول المجلس حوالي ١٦ مليون في عام ٢٠١٢م. كما ازداد عدد مواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى ليبلغ العدد التراكمي للتراخيص الممنوحة أكثر من ٣٦ ألف رخصة. وارتفع عدد المستفيدين من القرارات الخاصة بتملك العقار حيث سجلت ١٦٣٤٧ حالة تملك في عام ٢٠١٢م. وفي مجال تداول الأسهم، بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء حوالي ٤٥٣ ألف مساهم في ٦٤٤ شركة مساهمة خلال عام ٢٠١٢م.

٣- الهيئات المالية العربية

تعقد الهيئات المالية العربية اجتماعاتها في فصل الربيع من كل عام ويتم خلالها استعراض أداء كل هيئة والمواضيع المطروحة على جدول أعمالها. وفيما يلي موجز عن نشاط هذه الهيئات:

جدول رقم ١-٧ : التطورات الرئيسة في اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

(مليار دولار أمريكي)

	الإمارات العربية المتحدة		مملكة البحرين		المملكة العربية السعودية		سلطنة عمان		دولة قطر		دولة الكويت	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	٣٨٣,٨	٣٩٦,١	٣٠,٤	٣٢,٥	٧٣٤,٠	٧٤٨,٤	٧٧,٥	٨٣,٥	١٩٢,٤	٢١٠,٩	١٨٣,٢	١٩٧,٢
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٤,٤	٤,١	٣,٤	٤,٦	٥,٨	٤,٠	٥,٨	٥,٤	٦,٢	٦,٠	٨,٣	٣,٥
معدل التضخم	٠,٧	١,١	٢,٧	٣,٣	٢,٩	٣,٥	٢,٩	١,٣	١,٩	٣,١	٢,٩	٢,٧
معدل نمو عرض النقود*	٨,٢	١٢,٤	٥,٣	٧,٦	١٣,٣	١٠,٨	١٢,٢	٨,٤	٢٢,٣	٣٠,٣	٨,٥	٩,٦
الواردات	٢٢١,٩	٢٣٥,٧	١٣,٢	١٣,٥	١٤١,٨	١٥٨,٨	٢٥,٦	٣١,٣	٣٠,٨	٣١,٣	٢٢,٥	٢٤,١
الصادرات	٣٥٠,١	٣٥٩,٩	١٩,٧	٢١,١	٣٨٨,٤	٣٦٥,١	٥٢,١	٥٨,٩	١٣٣,٠	١٣٨,٧	١١٩,٣	١١٥,٥
الحساب الجاري	٦٦,٦	٥٨,١	٢,٢	٢,٥	١٦٤,٨	١٣٢,٦	٨,٣	٧,٨	٦١,٦	٦٥,٨	٧٩,٢	٧٢,٩
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي**	١٧,٣	١٤,٧	٧,٣	٧,٧	٢٢,٤	١٧,٨	١٠,٧	٩,٤	٣٢,٠	٣١,٢	٤٣,٢	٣٦,٩
نسبة الفائض/العجز في المالية العامة**	٧,٦	٥,٦	٢,٠-	٣,٧-	١٣,٦	٦,٤	١,٨	٠,٨	١١,٨	٨,٧	٣١,٥	٢١,٢
عدد السكان (مليون نسمة)	٨,٩	٩,١	١,٢	١,٢	٢٩,٢	٣٠,٠	٢,٨	٢,٩	١,٩	٢,١	٢,٨	٢,٩

* ن٢ يمثل عرض النقود الموسع في سلطنة عمان ، ن٣ يمثل عرض النقود الموسع في باقي دول المجلس.

** نسبة الفائض / العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

المصدر : آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، ابريل ٢٠١٤، تقرير OXFORD ECONOMICS يناير ٢٠١٤ ، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ومؤسسة النقد العربي السعودي.

أ - صندوق النقد العربي

بلغت قيمة القروض التي قدمها الصندوق خلال عام ٢٠١٣م أكثر من نصف مليار دولار. وبذلك ارتفع إجمالي القروض التي قدمها الصندوق للدول العربية منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام ١٩٧٨م حتى نهاية عام ٢٠١٣م نحو ٧,٨ مليار دولار. وبلغ رصيد التزامات القروض نحو ٢,٤ مليار دولار أي ما يعادل ٧٢,٦ في المئة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل مقابل ٨٥,٥ في المئة في العام السابق. وبلغ صافي الدخل المحقق في نهاية عام ٢٠١٣م نحو ١٢٦,٣ مليون دولار مقابل ١٢٥,٤ مليون دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي الإنفاق ١٥,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٣م مقابل ١٤,٩ مليون دولار في العام السابق. وبلغ رأسمال الصندوق المدفوع حوالي ٢,٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٣م، وتبلغ مساهمة المملكة في رأس المال المدفوع ٤٢٤,٤ مليون دولار أي ما يعادل ١٥ في المئة.

ب - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

بلغ رأسمال المصرف ٢,٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٣م وهو الرصيد نفسه القائم في نهاية عام ٢٠١٢م. وتبلغ مساهمة المملكة ٦٨٥,٠ مليون دولار أي ما نسبته ٢٤,٥ في المئة. وبلغ إجمالي مخصصات التمويل في عام ٢٠١٣م ما مقداره ٢٠٠ مليون دولار. حيث تمت الموافقة على ٢٢ قرضاً بقيمة ١٩٢ مليون دولار وكذلك تم تخصيص مبلغ ٨ ملايين دولار للعون الفني. وبلغ صافي موجودات المصرف ٣,٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٣م مقابل ٣,٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٢م. وسجل المصرف صافي دخل مقداره ٢١٠,٨ مليون دولار خلال عام ٢٠١٣م مقابل ١٧٧,٦ مليون دولار في العام السابق.

جـ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

بلغ رأسمال الصندوق حوالي ٨,٨ مليار دولار تساهم المملكة بحوالي ٢,١ مليار دولار أي ما نسبته ٢٤,٠ في المئة. وقدم الصندوق خلال عام ٢٠١٣م قروضاً بقيمة إجمالية تقارب ١,٣ مليار دولار. وبلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق منذ بدء عملياته عام ١٩٧٤م وحتى نهاية عام ٢٠١٣م حوالي ٢٨,٤ مليار دولار من خلال ٦١١ قرضاً. وبلغ إجمالي موجودات الصندوق ١٠,٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٣م مقابل ١٠,٤ مليار دولار للعام السابق. كما بلغت حقوق الدول الأعضاء حوالي ١٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٣م. وبلغ الدخل ٣٠٩,٣ مليون دولار خلال عام ٢٠١٣م. وبلغ صافي الربح في عام ٢٠١٣م حوالي ١١٨,٩ مليون دولار مقابل ٣٦٧,٩ مليون دولار في العام السابق.

د - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بلغ رأسمال المؤسسة المدفوع ١٩٧,٢ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣م، وتبلغ مساهمة المملكة ١٣,٤ مليون دولار أي ما نسبته ٦,٧ في المئة. وبلغت القيمة الإجمالية لعمليات الضمان خلال عام ٢٠١٣م حوالي ١,٥ مليار دولار مقارنة بحوالي ١,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢م. وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٣م حوالي ٤٠٤,٣ مليون دولار. وبلغت حقوق المساهمين حوالي ٣٨٠,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٣م. وسجلت المؤسسة صافي ربح خلال عام ٢٠١٣م مقداره ٥,٢ مليون دولار.

هـ - الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

بلغ رأسمال الهيئة المدفوع حوالي ٤٩٧,٨ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣م، وبلغت مساهمة المملكة نحو ٧٩,٨ مليون دولار أي ما نسبته ٢٢,٤ في المئة. وبلغ إجمالي الدخل خلال عام ٢٠١٣م حوالي ٥٥ مليون دولار مقابل ٥١,٤ مليون دولار في العام السابق. كما بلغ إجمالي الإنفاق حوالي ١٥,٦ مليون دولار مقابل ١٤,٩ مليون دولار في العام السابق. وسجلت الهيئة في عام ٢٠١٣م صافي ربح مقداره ٣٤ مليون دولار مقابل ٣١,٢ مليون دولار لعام ٢٠١٢م. وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠١٣م حوالي ٧٨٩ مليون دولار مقابل ٧٥٤ مليون دولار للعام السابق. كما بلغت حقوق المساهمين في عام ٢٠١٣م نحو ٦٢٢,٥ مليون دولار مقابل ٥٩٠,٤ مليون دولار في نهاية العام السابق.

٤ - البنك الإسلامي للتنمية

ارتفع إجمالي موجودات البنك من ١٧,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢م إلى ٢٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣م. كما ارتفع إجمالي المطلوبات من ٦,٧ مليار دولار إلى ٩,٤ مليار دولار. وبلغ إجمالي الإيرادات لعام ٢٠١٣م نحو ٥٢٩,٧ مليون دولار مقابل ٤٦٨,٢ مليون دولار في العام السابق. وبلغ صافي الدخل حوالي ٢٦٩,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٣م مقابل ١٧٤,٣ مليون دولار في العام السابق. وبلغت

القيمة الإجمالية للقروض المصروفة في عام ٢٠١٣م حوالي ٢,٢ مليار دولار، كما بلغت القروض القائمة حوالي ١٢,٤ مليار دولار. وارتفعت القروض المسددة من ٧٧٠,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٢م إلى ٩١٠,١ مليون دولار في عام ٢٠١٣م.

٥- صندوق الأوبك للتنمية الدولية

بلغ رأسمال الصندوق (يشتمل على مساهمات الدول الأعضاء والاحتياطي) حوالي ٦,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣م مقابل ٦,١ مليار دولار في عام ٢٠١٢م. وبلغ إجمالي موجودات الصندوق نحو ٦,٩ مليار دولار مقابل حوالي ٦,١ مليار دولار في العام السابق. وقدم الصندوق قروضاً بقيمة ٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣م مقابل حوالي ٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢م. وبلغت قيمة القروض المسددة نحو ٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٣م مقابل ٤,٨ مليار دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي الدخل ٢٨١,٨ مليون دولار لعام ٢٠١٣م مقابل ٣٥٠,٧ مليون دولار لعام ٢٠١٢م. كما سجل الصندوق في عام ٢٠١٣م صافي ربح بلغ ٢١٦,٩ مليون دولار مقابل ٣٠٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢م.

٦- صندوق النقد الدولي

اللجنة النقدية والمالية الدولية

عقدت اللجنة النقدية والمالية الدولية اجتماعها التاسع والعشرين في العاصمة الأمريكية واشنطن بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٤م. وتم خلال الاجتماع مناقشة المواضيع المطروحة على جدول الأعمال، والتي شملت استعراض الأوضاع الاقتصادية في الدول المتقدمة ودول الأسواق الناشئة والنامية والدول منخفضة الدخل، وموضوع ترابط السياسات الاقتصادية بين الدول، وفيما يلي أهم ما ورد في الاجتماع:

- شهد العام الماضي تحسناً في نشاط الاقتصادات المتقدمة لا سيما في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وواصلت دول منطقة اليورو المضي قدماً نحو التعافي الاقتصادي ولكن بشكل تدريجي، وجرى الحديث أيضاً عن الوضع الاقتصادي في الأسواق الصاعدة التي حدث فيها بعض التراجع في النمو لكنها لاتزال تساهم بالنصيب الأكبر في النمو العالمي.
- تمت الإشارة إلى أنه ينبغي أن توفر السياسة النقدية التيسير اللازم في الاقتصادات المتقدمة على أن تكون العودة إلى الأوضاع النقدية الطبيعية في نهاية المطاف مرتهنة بآفاق استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي. كما يمكن استخدام السياسة النقدية التيسيرية لمواجهة تباطؤ النمو في الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل التي تواجه ضغوطاً تضخمية.
- عبرت الدول عن اهتمامها بمعالجة البطالة المرتفعة، وتزايد عدم المساواة بإزالة المعوقات الهيكلية أمام النمو الشامل بحيث تظل الأولويات في كل البلدان هي ضمان الحفاظ على الديون العامة ضمن مستويات يمكن الاستمرار في تحملها وتعزيز جودة الإنفاق العام.
- دعوة صندوق النقد الدولي إلى مواصلة تقديم التحليلات للحوار بشأن السياسات والإجراءات المنسقة والتعاون مما يساعد على تعزيز آفاق النمو العالمي والحد من المخاطر أمام السياسات. كما ينبغي تنفيذ الإصلاحات المالية العالمية وتعزيز التعاون التنظيمي.
- تم الترحيب بما تحقق من تقدم في تطبيق إطار الرقابة بما في ذلك استراتيجية الرقابة المالية، والتقرير التجريبي عن القطاع الخارجي، وتقرير التداعيات، والتحليل الخاص بتعزيز الروابط المالية الكلية في إطار مشاورات المادة الرابعة.
- لايزال الصندوق على استعداد تام لتقديم التمويل لمساندة الإصلاحات الملائمة للدول الأعضاء. وتطلع الأعضاء إلى قيام حوار بين الصندوق وكل بلدانه الأعضاء، ومراجعة بعض الأدوات الرئيسة (خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة وأداة التمويل السريع)، ومتابعة مراجعة برامج الأزمات، والنظر مجدداً في سياسة الصندوق للإقراض في حالات المديونية العالية.
- لا يزال تنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠م ضرورياً لتعزيز مصداقية صندوق النقد الدولي وشرعيته وفعاليته. كما تم التنويه عن الالتزام باستكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص مع حلول يناير ٢٠١٤م ، والتأكيد على المجلس التنفيذي بالموافقة على إيجاد صيغة جديدة للحصص في إطار هذه المراجعة.

٧- مجموعة البنك الدولي

لجنة التنمية

عقدت لجنة التنمية اجتماعها في مدينة واشنطن بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٤م. وتم خلال الاجتماع مناقشة المواضيع المطروحة على جدول الأعمال، والتي شملت آخر

التطورات المتعلقة بالتنمية واستراتيجيات مجموعة البنك الدولي الجديدة، وفيما يلي أهم ما ورد فيه:

- التأكيد على ضرورة استمرار التوجه نحو احتياجات التنوع والتنمية في البلدان النامية. ويجب على مجموعة البنك الدولي أن تقوم ببذل المزيد من الجهد خاصةً في البلدان والمناطق التي تشهد معدلات فقر عالية، فضلاً عن التحديات التي تواجهها الدول الصغيرة.
- تشجيع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للعمل معاً ومع جميع البلدان الأعضاء في اتباع سياسات اقتصادية سليمة وسريعة الاستجابة، ومعالجة نقاط الضعف الكامنة في الاقتصاد الكلي، وتعزيز الإدارة الاحترازية للنظام المالي.
- تعزيز الاستثمار العام، وتحسين البيئة للاستثمار الخاص، وزيادة جودة الاستثمار في البنية التحتية المرنة، وتحسين فرص الحصول على التمويل.
- تجديد دعم المجموعة لمشاريع إقليمية تحويلية، بما في ذلك حلول الطاقة المستدامة بأسعار معقولة. وكذلك حثت مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين لتوسيع نطاق جهودهما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشمل إصلاحات اقتصادية سليمة وخلق فرص عمل.
- تم الترحيب بالإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في بالي بشأن التسهيل التجاري بحيث يُعتقد بأن الاتفاقية ستزيد من القدرة التنافسية للدول النامية وذلك بتحسين إدارة الحدود وخفض تكاليف المعاملات، ودعوة مجموعة البنك الدولي لدعم الدول في تنفيذها.

٨- بنك التسويات الدولية

عقد بنك التسويات الدولية اجتماعه السنوي في مدينة بازل – سويسرا في يونيو ٢٠١٣م. وأشار تقرير البنك السنوي الثالث والثمانون إلى حاجة القطاع المالي إلى الإصلاح الاقتصادي الذي يحقق التوازن والنمو المستدام وكذلك حاجة الشركات إلى إصلاح قوائمها المالية. كما يشير التقرير إلى تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان استدامة الموارد المالية والتسريع في إصلاحات سوق العمل والمنتجات.

٩- مجلس الاستقرار المالي

اجتمع مجلس الاستقرار المالي في مارس ٢٠١٤م لمناقشة عدة مواضيع من أهمها خطط العمل لعام ٢٠١٤م لإنجاز بعض العناصر المتبقية من الإصلاحات المالية الأساسية المعتمدة لما بعد الأزمة المالية، ونقاط الضعف المؤثرة حالياً في النظام المالي العالمي من أجل تعزيزه وتقديم الدعم المباشر له، والتوصيات المقدمة خلال العمل المستمر لمعالجة المؤسسات المالية الهامة في النظام المالي، والتقدم الذي تم تحقيقه في تنفيذ إصلاحات أسواق المشتقات المالية غير الرسمية. كما اعتمد المجلس عملية المشاركة في تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء لدعم الرقابة على مؤسسات مصرفية الظل وتنظيم أعمالها بخلاف صناديق الأسواق النقدية.

١٠- لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال شهر يناير ٢٠١٤م تقريراً للعناصر الأساسية لعملية التخطيط السليم لرأس المال والتي تحدد الممارسات السليمة التي تدعم التطوير الشامل في ممارسات تخطيط رأسمال المصارف. كما أصدرت اللجنة تقريراً عن وثيقة استشارية حول المبادئ السليمة المنقحة لممارسات المؤسسات الرقابية. وقامت اللجنة بإصدار مجموعة إرشادات تبين كيف ينبغي على المصارف إدراج إدارة المخاطر ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في إطارها الشامل لإدارة المخاطر.

١١- مجموعة العشرين

استضافت مدينة سان بطرسبرغ في روسيا القمة الثامنة لقادة دول مجموعة العشرين خلال الفترة ٥-٦ سبتمبر ٢٠١٣م. وناقشت القمة تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية والاستمرار في تطوير استراتيجيات نمو شاملة لتحقيق نمو أقوى وأكثر استدامة وتوازنا. وتطرق القادة خلال الاجتماع إلى أهمية التمويل طويل الأجل لغرض الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم لدعم النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف وتحقيق التنمية. واتفق القادة على التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي وهي ضعف النمو وارتفاع معدل البطالة بشكل مستمر في العديد من الاقتصادات، ووضع السوق المالية في أوروبا، وبطء النمو في بعض اقتصادات الأسواق الناشئة، وارتفاع نسبة الدين العام واستدامته.

والتزم قادة مجموعة العشرين باستمرار توجيه السياسات النقدية نحو استقرار الأسعار المحلية ودعم الانتعاش الاقتصادي وفقاً لنطاق الصلاحيات الخاصة بكل بنك مركزي. واتفق القادة على إصلاح نظام حصص العضوية والحوكمة في صندوق النقد الدولي من أجل تعزيز مصداقيته ومشروعيته وفعاليته، ومواصلة دعم قرار المجلس التنفيذي للصندوق للوصول إلى اتفاق نهائي على صيغة المراجعة العامة الخامسة عشر للحصص. كما ناقش القادة مراجعة وتحديث "المبادئ الأساسية لإدارة الدين العام" وممارسات الإقراض في البلدان منخفضة الدخل.

وفيما يخص النظام المالي، اتفق القادة على الاستمرار في إجراء إصلاحات متسقة دولياً للأنظمة المالية وذلك لتفادي المشاكل الرئيسة التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية. كما اتفق القادة أيضا على استمرار دعم مجموعة العمل المالي في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ورحب القادة بالتقدم الذي أحرزته الشراكة العالمية للشمول المالي، خصوصاً من خلال تأسيس المجموعة الفرعية للشراكة العالمية للشمول المالي التي تركز على الحماية المالية للمستهلك وزيادة الوعي المالي. وكذلك رحب القادة أيضا بالتقدم الذي تم إحرازه لمعالجة التحديات الخاصة بالحصول على التمويل والتي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٢- منظمة الأوبك

عقدت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مؤتمرها الرابع والستين بعد المائة في شهر ديسمبر ٢٠١٣م في فيينا - النمسا. وتناول المؤتمر عدداً من المواضيع والقضايا المتعلقة بسوق النفط، وعلى رأسها تطورات سوق النفط، وتوقعات العرض والطلب لعام ٢٠١٤م. واطلع المؤتمر على توقعات الطلب العالمي على النفط لعام ٢٠١٤م حيث لوحظ زيادة متوقعة في الطلب يصاحبها زيادة متوقعة في إمدادات النفط من الدول غير الأعضاء في الأوبك. وفي ضوء ما اطلع عليه المؤتمر، قرر المؤتمر المحافظة على مستويات الإنتاج الحالية (٣٠ مليون برميل يومياً) وذلك من أجل الحفاظ على توازن السوق■

واصل الاقتصاد السعودي نموه خلال عام ٢٠١٣م نتيجةً للإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية والاستمرار في الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي. وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة أساس ١٩٩٩م) في عام ٢٠١٣م نمواً نسبته ٤,٠ في المئة ليبلغ نحو ١٢٧٤,٣ مليار ريال. وانعكس نمو ومتانة الاقتصاد السعودي ايجاباً على تصنيف المملكة الائتماني لدى وكالات التصنيف العالمية، حيث أعلنت وكالة فيتش (Fitch) العالمية للتصنيف الائتماني مؤخراً عن رفعها لدرجة التصنيف السيادي للمملكة من (AA-) إلى (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

في جانب سوق النفط، تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لعام ٢٠١٣م إلى انخفاض طفيف لمتوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف بنسبة ٣,٣ في المئة ليبلغ ١٠٦,٥٣ دولار للبرميل مقارنة بنحو ١١٠,٢٢ دولار للبرميل في عام ٢٠١٢م. وبالنسبة لإنتاج المملكة من النفط، تشير بيانات وزارة البترول والثروة المعدنية إلى انخفاض المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط في عام ٢٠١٣م ليبلغ نحو ٩,٦٤ مليون برميل مقارنة بنحو ٩,٧٦ مليون برميل في عام ٢٠١٢م أي بانخفاض نسبته ١,٢ في المئة.

سجلت الميزانية العامة الفعلية للدولة فائضاً بلغ ١٨٠,٣ مليار ريال، أي نحو ٦,٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات في عام ٢٠١٣م فائضاً بلغ نحو ٤٩٧,٤ مليار ريال، أي ما يعادل ١٧,٧ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي. وسجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) ارتفاعاً نسبته ١٠,٩ في المئة ليصل إلى ١٥٤٥,١ مليار ريال (جدول رقم ٢-١).

النمو الاقتصادي

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نموه بنسبة ٤,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م ليبلغ نحو ١٢٧٤,٣ مليار ريال مقارنة بنمو نسبته ٥,٨ في عام ٢٠١٢م. وسجل الناتج المحلي للقطاع النفطي انخفاضاً نسبته ١,٠ في المئة ليبلغ ٢٥٩,٤ مليار ريال. أما الناتج المحلي للقطاع غير النفطي فقد سجل نمواً نسبته ٥,٤ في المئة ليبلغ حوالي ١٠٠٣,٣ مليار ريال، وارتفع معدل نمو ناتج القطاع الخاص غير النفطي بنسبة ٦,٠ في المئة ليبلغ نحو ٧٥٠,٨ مليار ريال، في حين ارتفع ناتج القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة ٣,٧ في المئة ليبلغ ٢٥٢,٥ مليار ريال.

ونمت معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالأسعار الثابتة في عام ٢٠١٣م بنسب متفاوتة (جدول رقم ٢-٢). حيث نما نشاط التشييد والبناء بنسبة ٨,٨ في المئة، وسجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات نمواً نسبته ٧,١ في المئة، كما سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نمواً نسبته ٦,٦ في المئة، وسجل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً نسبته ٦,٠ في المئة، ونما نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بنسبة ٤,١ في المئة، وسجل نشاط الصناعات التحويلية نمواً نسبته ٤,٣ في المئة، ونما نشاط منتجي الخدمات الحكومية بنسبة ٢,٩ في المئة، ونما نشاط الكهرباء والغاز والماء بنسبة ١,٣ في المئة، وسجل نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك نمواً نسبته ٠,٧ في المئة، بينما انخفض نشاط التعدين والتحجير بنسبة ٠,٩ في المئة عن العام السابق.

توقعات نمو الاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٤م

تُعد مؤسسة النقد العربي السعودي تقديرات سنوية لأهم المؤشرات الاقتصادية للمملكة من خلال نماذج اقتصادية قياسية أُعدت وفقاً لافتراضات محددة بشأن السياسات النقدية والمالية والمتغيرات الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في المؤشرات الداخلية للنماذج. ونظراً إلى أن المملكة تعتمد وبشكل كبير على النفط مصدراً أساسياً للدخل، فإن حجم إنتاج النفط الخام وسعر برميل النفط من أهم المتغيرات الخارجية في النماذج المستخدمة.

وتشير التوقعات الأولية للنموذج إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنحو ٣,٩ في المئة خلال عام ٢٠١٤م. أما على مستوى القطاعات، فتشير التوقعات إلى تراجع نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بنسبة ٠,٧ في المئة، في حين يتوقع نمو القطاع غير النفطي بنسبة ٥,٦ في المئة لعام ٢٠١٤م. كما يتوقع أن يحقق القطاع الحكومي غير النفطي نمواً نسبته ٤,٠ في المئة والقطاع الخاص غير النفطي نمواً نسبته ٦,٢ في المئة.

كما يُتوقع ان يحقق الحساب الجاري فائضاً للعام

جدول رقم ٢-١ : مؤشرات اقتصادية مختارة

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
تقديرات عدد السكان (بالمليون نسمة)	٢٧,٥٦	٢٨,٣٧	٢٩,٢٠	٢٩,٩٩
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)	١٩٧٥,٥	٢٥١٠,٧	٢٧٥٢,٣	٢٨٠٦,٧
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (١٩٩٩م=١٠٠)	١٠٦٧,١	١١٥٨,٥	١٢٢٥,٩	١٢٧٤,٣
معامل انكماش أسعار الناتج المحلي غير النفطي	١٢٩,٥	١٣٥,٣	١٤٢,٢	١٤٦,٠
معدل التضخم (أسعار المستهلك)	٣,٨	٣,٧	٢,٩	٣,٥
إجمالي عرض النقود ن٣ (مليار ريال)	١٠٨٠,٤	١٢٢٣,٦	١٣٩٣,٨	١٥٤٥,١
المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)	٨,٢	٩,٣	٩,٨	٩,٦
متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف* (بالدولار الأمريكي)	٧٧,٨٢	١٠٧,٨٢	١١٠,٢٢	١٠٦,٥٣
متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (٢٠٠٥م=١٠٠)	٩٩,٥	٩٦,٠	٩٨,٦	١٠٠,٧
نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود	٨,٨	٩,٨	٩,٦	٩,٣
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود	٩١,٢	٩٠,٢	٩٠,٤	٩٠,٧
صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)	٩٨,٤	١٣٣,٣	١٣٣,٤	١٣٦,٣
أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي** (٣ أشهر)	٠,٧	٠,٧	٠,٩	١,٠
معدل كفاية رأسمال المصارف (معيار بازل٢)	١٧,٦	١٧,٦	١٨,٢	١٧,٩
الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)	٧٤١,٦	١١١٧,٨	١٢٤٧,٤	١١٥٦,٤
الإيرادات النفطية (مليار ريال)	٦٧٠,٣	١٠٣٤,٤	١١٤٤,٨	١٠٣٥,٠
المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)	٦٥٣,٩	٨٢٦,٧	٨٧٣,٣	٩٧٦,٠
فائض / عجز الميزانية العامة (مليار ريال)	٨٧,٧	٢٩١,١	٣٧٤,١	١٨٠,٣
نسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي	٤,٤	١١,٦	١٣,٦	٦,٤
الصادرات السلعية *** (مليار ريال)	٩٤١,٨	١٣٦٧,٦	١٤٥٦,٤	١٤٠٩,٧
الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)	٤٠٠,٧	٤٩٣,٤	٥٨٣,٥	٦٣٠,٧
نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	١٢,٧	٢٣,٧	٢٢,٤	١٧,٧
الحساب الجاري (مليار ريال)	٢٥٠,٣	٥٩٤,٥	٦١٧,٩	٤٩٧,٤
مؤشر أسعار الأسهم المحلية (١٩٨٥م=١٠٠٠)	٦٦٢٠,٨	٦٤١٧,٧	٦٨٠١,٢	٨٥٣٥,٦
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	٨,٥	٥,٤	٣,٦	٢,٧

* حسب أرقام الأوبك.
** أسعار الفائدة بين المصارف.
*** تشمل (الصادرات النفطية وغيرالنفطية).

الخامس عشر على التوالي يعادل ١٥,١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع ان يبلغ معدل التضخم خلال عام ٢٠١٤م حوالي ٢,٨ في المئة (سنة الأساس ٢٠٠٧). ويوضح (الجدول ٢-٣) تقديرات المؤسسة ومقارنتها بتوقعات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٤م.

العرض والطلب

سجل إجمالي العرض من السلع والخدمات بالأسعار الجارية ارتفاعاً نسبته ٧,٦ في المئة في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٢-٤)، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (بالأسعار الجارية) زيادة نسبتها ٨,٢ في المئة، فقد ارتفع الناتج المحلي غير النفطي للقطاع الحكومي بنسبة ٤,٠ في

جدول رقم ٢-٢ : الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بقيم المنتجين بالأسعار الثابتة (١٩٩٩م = ١٠٠)

(مليون ريال)

	٢٠١١	٢٠١٢	*٢٠١٣	التغير % ٢٠١٣
أ- الصناعات والمنتجون الآخرون ما عدا منتجي الخدمات الحكومية				
١- الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٤١٠٢٦	٤١٥٥٠	٤١٨٦٠	٠,٧
٢- التعدين والتحجير	٢٢٩٠٠٥	٢٤٢٢٧٦	٢٤٠٠٩٦	٠,٩-
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	٢٢١٩٤٩	٢٣٤٩٢٩	٢٣٢٥٦٥	١,٠-
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى	٧٠٥٦	٧٣٤٧	٧٥٣٢	٢,٥
٣- الصناعات التحويلية	١٥٧١٣١	١٦٤٧٣١	١٧١٧٣٥	٤,٣
أ) تكرير الزيت	٢١٠٠١	٢١٩٤٨	٢١٤٣٢	٢,٤-
ب) صناعات أخرى	١٣٦١٢٩	١٤٢٧٨٢	١٥٠٣٠٤	٥,٣
٤- الكهرباء والغاز والماء	٢٧٥٨٣	٢٩٥٩٨	٢٩٩٨٥	١,٣
٥- التشييد والبناء	٨٣٣٠٠	٨٧٢٧٦	٩٤٩٢٩	٨,٨
٦- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	١٤٣١٨٤	١٥٢٣٠٧	١٦٢٤١٠	٦,٦
٧- النقل والتخزين والاتصالات	١٠٩٧٦٨	١١٦٣٧٨	١٢٤٦٢٣	٧,١
٨- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	١٥٩٩٢٠	١٧٢٨٣٠	١٨٣٢٥٢	٦,٠
أ) ملكية المساكن	٧٥٠٣١	٨٤٤٦٢	٩١٧٢٢	٨,٦
ب) أخرى	٨٤٨٨٩	٨٨٣٦٨	٩١٥٣٠	٣,٦
٩- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	٣٧٠١٩	٣٨٥٦٩	٤٠١٦٠	٤,١
١٠- ناقصا الخدمات المصرفية المحتسبة	١٦٣١١	١٦٦٢٥	١٦٨٤٨	١,٣
ب- منتجو الخدمات الحكومية	**١٧٥٨٥٨**	**١٨٥٢٥٢**	**١٩٠٥٥٤**	**٢,٩**
المجموع ما عدا رسوم الاستيراد	**١١٤٧٤٨٣**	**١٢١٤١٤١**	**١٢٦٢٧٥٧**	**٤,٠**
رسوم الاستيراد	١١٠٦٣	١١٧٥٠	١١٥٥٧	١,٦-
الناتج المحلي الإجمالي	**١١٥٨٥٤٦**	**١٢٢٥٨٩١**	**١٢٧٤٣١٤**	**٤,٠**

* بيانات أولية.

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

المئة، وارتفع الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة ١٠,٠ في المئة، وكذلك ارتفع اجمالي الواردات بنسبة ٦,٥ في المئة.

وسجل الطلب على السلع والخدمات بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٧,٣ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٢م. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٨,٨ في المئة، حيث ارتفع الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص بنسبة ٦,١ في المئة، وارتفع الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي بنسبة ١٢,٧ في المئة. وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة ٧,٠ في المئة. وارتفع إجمالي الإنفاق الاستثماري بنسبة ٤,٦ في المئة (جدول رقم ٢-٤).

عرض النقود والنشاط المصرفي

سجل عرض النقود ن٣ ارتفاعاً خلال عام ٢٠١٣م نسبته ١٠,٩ في المئة ليصل إلى ١٥٤٥,١ مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته ١٣,٩ في المئة في العام السابق عندما بلغ نحو ١٣٩٣,٧ مليار ريال. وارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة ٧,٥ في المئة، وارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة ١٣,٧ في المئة، في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية

جدول رقم ٢-٣ : تقديرات مؤسسة النقد وصندوق النقد الدولي لأبرز مؤشرات الاقتصاد السعودي لعام ٢٠١٤م

بعض المؤشرات الاقتصادية	مؤسسة النقد العربي السعودي*	صندوق النقد الدولي(١)
نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة	٣,٩	٤,١
القطاع النفطي	-٠,٧	--
القطاع غير النفطي	٥,٦	--
القطاع الخاص غير النفطي	٦,٢	--
القطاع الحكومي غير النفطي	٤,٠	--
نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي	١٥,١	١٥,٨
معدل التضخم	٢,٨	٣,٠

* تقديرات أولية (ابريل ٢٠١٤).

(١) تقديرات صندوق النقد الدولي (أبريل ٢٠١٤).

بنسبة ٦,٤ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٢م. وارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٩,٦ في المئة.

وواصل القطاع المصرفي أداءه الجيد خلال عام ٢٠١٣م، حيث ارتفع إجمالي موجودات المصارف التجارية بنسبة ٩,٢ بالمئة لتبلغ نحو ١٨٩٣,٣ مليار ريال مقارنة بنحو ١٧٣٤,١ مليار ريال في العام السابق، وسجلت الودائع المصرفية نمواً نسبته ١١,٢ في المئة لتبلغ نحو ١٤٠٢,٠ مليار ريال. وارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة ٧,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م ليبلغ نحو ٢٢٥,٨ مليار ريال. وبلغ متوسط معدل كفاية رأس المال (معيار بازل) ١٧,٩ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م مقارنة بنحو ١٨,٢ في العام السابق.

جدول رقم ٢-٤ : إجمالي العرض والطلب المحلي من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣*	التغير % ٢٠١٣
إجمالي العرض**	**١٩٥٩٣٦٣**	**٢١٦١٢٨٧**	**٢٣٢٥٠٧٦**	**٧,٦**
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي	١٢١٦٩٤٩	١٣٥٤٢٦٤	١٤٦٥٢٣٣	٨,٢
الحكومي	٣٧١١٦٩	٤١٣٤٧٠	٤٣٠١٨٤	٤,٠
الخاص	٨٤٥٧٨٠	٩٤٠٧٩٤	١٠٣٥٠٤٩	١٠,٠
إجمالي الواردات	٧٤٢٤١٤	٨٠٧٠٢٣	٨٥٩٨٤٣	٦,٥
إجمالي الطلب	**٢٠٦١٣٢٢**	**٢٢٩٣١٥٨**	**٢٤٦٠٨٥٩**	**٧,٣**
الاستهلاك النهائي	١١٦٩٨٢٣	١٣٣٦٥٨٣	١٤٥٤٦٦٥	٨,٨
الحكومي	٤٨٨٠٦٢	٥٥١١٧٩	٦٢١٣٧٨	١٢,٧
الخاص	٦٨١٧٦١	٧٨٥٤٠٤	٨٣٣٢٨٧	٦,١
اجمالي تكوين رأس المال الثابت	**٦٧٢٤٠٠**	**٧٢٤٩٥٠**	**٧٥٨٣٠٦**	**٤,٦**
الصادرات غير النفطية	**٢١٩٠٩٩**	**٢٣١٦٢٥**	**٢٤٧٨٨٨**	**٧,٠**
الصادرات السلعية	١٧٥٨٧٩	١٩٠١٨٨	٢٠٤٠٧٧	٧,٣
صادرات الخدمات	٤٣٢٢١	٤١٤٣٧	٤٣٨١١	٥,٧

* بيانات أولية.

** يعزى عدم تطابق العرض والطلب إلى أن إجمالي الواردات وإجمالي تكوين رأس المال الثابت يشمل واردات القطاع النفطي.

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٥,٥ في المئة ليبلغ ٨٥٣٥,٦ نقطة بنهاية عام ٢٠١٣م مقارنة بنحو ٦٨٠١,٢ نقطة في نهاية العام السابق. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ١٧٥٢,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ١٤٠٠,٣ مليار ريال في نهاية العام السابق أي بارتفاع نسبته ٢٥,٢ في المئة، فيما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة ٣٩,٢ في المئة لتبلغ ٥٢,٣ مليار سهم بقيمة بلغت نحو ١٣٦٩,٧ مليار ريال.

التطورات المالية

تشير الأرقام الأولية للإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م) إلى انخفاض الإيرادات الفعلية بنسبة ٧,٣ في المئة لتبلغ نحو ١١٥٦,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ١٢٤٧,٤ مليار ريال في العام السابق. وارتفعت المصروفات الفعلية بنسبة ١١,٨ في المئة لتبلغ نحو ٩٧٦,٠ مليار ريال مقارنة بنحو ٨٧٣,٣ مليار ريال في العام السابق. وشكلت المصروفات الجارية نحو ٦٨,٠ في المئة من إجمالي المصروفات، بينما شكلت المصروفات الرأسمالية النسبة المتبقية. وبلغ الفائض الفعلي نحو ١٨٠,٣ مليار ريال مقارنة بفائض بلغ ٣٧٤,١ مليار ريال في عام ٢٠١٢م. وشكلت الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات حيث بلغت نحو ٨٩,٥ في المئة من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٣م.

قطاع التأمين

بلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠١٣م حوالي ٠,٩ في المئة مقارنة بنسبة ٠,٨ في المئة في العام السابق، أي بزيادة نسبتها ١٣,٧ في المئة. كما ارتفعت كثافة سوق التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مقسومة على عدد السكان) في عام ٢٠١٣م بنسبة ١٩,٢ في المئة لتبلغ ٩٣٥ ريال للفرد مقارنة بنحو ٧٨٤ ريال للفرد في العام السابق.

الحساب الجاري والتجارة الخارجية

تشير التقديرات الأولية لميزان مدفوعات المملكة إلى انخفاض فائض الحساب الجاري في عام ٢٠١٣م بنسبة ١٩,٥ في المئة ليبلغ ٤٩٧,٤ مليار ريال أي ما يشكل نحو ١٧,٧ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي. ويعزى انخفاض الفائض إلى انخفاض فائض السلع والخدمات بنحو ٩٩,٣ مليار ريال وبنسبة ١٤,٤ في المئة .

وتشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام ٢٠١٣م إلى ارتفاع حجم التجارة السلعية للمملكة إلى ٢٠٤٠,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ٢٠٤٠,٠ مليار ريال في العام السابق. ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة إجمالي الواردات بنسبة ٨,١ في المئة لتبلغ نحو ٦٣٠,٧ مليار ريال، على الرغم من انخفاض قيمة إجمالي الصادرات بنسبة ٣,٢ في المئة لتبلغ نحو ١٤٠٩,٧ مليار ريال.

التجارة والصناعة

واصل قطاعا التجارة والصناعة تحقيق معدلات نمو ملحوظة، حيث أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام ٢٠١٣م سجلات تجارية لإنشاء ٩٥٣٣ شركة جديدة متنوعة مقارنة مع ٨٧٨٣ شركة أُنشئت في عام ٢٠١٢م. وبلغ إجمالي رؤوس أموال هذه الشركات الجديدة حوالي ١٥,٠ مليار ريال بمتوسط رأسمال قدره ١,٦ مليون ريال لكل شركة. وبالمقابل بلغ إجمالي رؤوس أموال الشركات الجديدة في عام ٢٠١٢م ما مقداره ١٧,٥ مليار ريال. ويلاحظ ارتفاع عدد الشركات المنشأة في عام ٢٠١٣م مقارنة مع العام السابق بنسبة ٨,٥ في المئة بينما انخفض إجمالي رؤوس أموالها بنسبة ١٤,٣ في المئة. ومن خلال استعراض تلك الشركات من حيث الشكل القانوني، يتضح أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة شكلت النسبة الأكبر من إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المنشأة في عام ٢٠١٣م بنسبة ٦٣,٢ في المئة، تلتها الشركات المساهمة بنسبة ٢١,١ في المئة.

كما بلغ عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام ٢٠١٣م نحو ٨٨,٩ ألف سجل. توزعت على مختلف مناطق المملكة بنسب متفاوتة، وكان النصيب الأكبر لمنطقة الرياض بنسبة ٣٩,٥ في المئة، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة ٢٧,٦ في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة ٢٠,٩ في المئة، وذلك من إجمالي عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام ٢٠١٣م.

وفي مجال الصناعة، أصدرت وزارة التجارة والصناعة خلال عام ٢٠١٣م تراخيص صناعية لإنشاء

٥٣٧ مصنعاً جديداً في مختلف الأنشطة الصناعية بتمويل إجمالي بلغ حوالي ٨,٣ مليار ريال توفر فرص عمل لما يزيد عن ٢٦,٣ ألف موظف وعامل. ويظهر تصنيف تراخيص المشاريع الجديدة لعام ٢٠١٣م حسب نشاطها الصناعي وإجمالي تمويلها صدور ١٩٠ ترخيصاً لصناعة المعادن اللافلزية الأخرى بإجمالي تمويل بلغ نحو ٢,٥ مليار ريال وهو ما يشكل نسبة ٣٠,٠ في المئة من إجمالي تمويل التراخيص الصناعية الصادرة لهذا العام.

وفي نهاية عام ٢٠١٣م، ارتفع العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة التجارة والصناعة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي إلى ٦٥١٥ مصنعاً منتجاً، بإجمالي تمويل بلغ حوالي ٩٣٩,٨ مليار ريال، توظف نحو ٨٥٣,٧ ألف موظف وعامل. ويتضح من تصنيف المصانع المنتجة حسب نشاطها الصناعي وإجمالي تمويلها أن إجمالي تمويل صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية لعدد ٦٤١ مصنعاً بلغ ٤٣١,٦ مليار ريال وبنسبة ٤٥,٩ في المئة من إجمالي تمويل المصانع القائمة بالمملكة، تليها صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة لعدد ١٢٥ مصنعاً بمبلغ ١٣٧,٨ مليار ريال وبنسبة ١٤,٧ في المئة من إجمالي التمويل.

السياحة

تشير بيانات الهيئة العامة للسياحة والآثار، إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للسياحة بنسبة ٦,٨ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقارنة بالعام السابق ليبلغ ٧٥,٠ مليار ريال، وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بشكل طفيف (القيمة المضافة) من ٥,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٥,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م.

وبلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المحلية (لا يشمل مصاريف النقل الدولي) في عام ٢٠١٣م حوالي ٢٧,٩ مليار ريال مقابل ٣٢,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٢م محققاً انخفاضاً نسبته ١٤,٤ في المئة. وانخفض حجم إنفاق السياحة الوافدة في عام ٢٠١٣م بنسبة ١٦,٣ في المئة ليبلغ ٤٧,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ٥٧,٢ مليار ريال في العام السابق.

وفي المقابل بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المغادرة (لا يشمل مصاريف النقل الدولي) في عام ٢٠١٣م نحو ٧٤,٢ مليار ريال مقارنة بنحو ٦٢,٩ مليار ريال في عام ٢٠١٢م محققاً ارتفاعاً نسبته ١٨,٠ في المئة.

ونال الإنفاق على مرافق الإيواء النصيب الأكبر من إجمالي إنفاق السياح المحليين، حيث بلغ ٧,١ مليار ريال تمثل ٢٥,٢ في المئة من الإجمالي في عام ٢٠١٣م مقابل ٨,٢ مليار ريال وبذات النسبة (٢٥,٢ في المئة) من الإجمالي في عام ٢٠١٢م. واحتل الإنفاق على التسوق المرتبة الثانية بحوالي ٦,٠ مليار ريال أو ما نسبته ٢١,٤ في المئة من الإجمالي في ٢٠١٣م مقابل ٨,١ مليار ريال أو ما نسبته ٢٤,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م.

وبالنسبة للإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة إلى المملكة، احتل الإنفاق على مرافق الإيواء المرتبة الأولى بنحو ١٨,٩ مليار ريال وبنسبة ٣٩,٥ في المئة من الإجمالي في عام ٢٠١٣م، وجاء الإنفاق على التسوق في المرتبة الثانية بنحو ٩,٥ مليار ريال أي ما نسبته ١٩,٨ في المئة من إجمالي الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة في عام ٢٠١٣م.

واستمراراً لجهود الهيئة العامة للسياحة والآثار في تطوير قطاع الفنادق ارتفع عدد الفنادق العاملة في المملكة نهاية عام ٢٠١٣م إلى ٨٣٠ فندقاً من مختلف الدرجات. وبلغ عدد الوحدات السكنية المفروشة في المملكة بنهاية عام ٢٠١٣م نحو ١٣٤٧ وحدة سكنية توزعت على مختلف مدن المملكة بنسب متفاوتة كان النصيب الأكبر فيها لمنطقة الرياض بنسبة ٣٣,٠ في المئة (٤٤٩ وحدة). تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة ٢١,٠ في المئة (٢٨٩ وحدة).

ويقوم قطاع السياحة بدور هام في توفير الفرص الوظيفية التي تستوعب أعداداً من العاملين في المملكة. حيث بلغ عدد الوظائف المباشرة في القطاعات السياحية الرئيسة في المملكة (باستثناء الوظائف غير مدفوعة الأجر) بحسب تقديرات الهيئة العامة للسياحة والآثار حوالي ٧٥٠ ألف وظيفة في عام ٢٠١٣م بارتفاع نسبته ٥,٨ في المئة مقارنة بالعام السابق البالغ ٧٠٩ ألف وظيفة مباشرة موزعة على القطاعات السياحية الفرعية (جدول رقم ٢-٥). وبلغت نسبة السعودة في تلك الوظائف حوالي ٢٧,١ في المئة في عام

٢٠١٣م مقارنة بنحو ٢٦,٧ في المئة في العام السابق.

وتشير تقديرات الهيئة العامة للسياحة والآثار إلى قدرة قطاع السياحة على توفير عدد متزايد من الوظائف المباشرة في القطاعات السياحية الفرعية، علاوة على فرص العمل غير المباشرة، التي يحفزها النشاط السياحي في القطاعات الاقتصادية الأخرى المتداخلة مع القطاع السياحي، بالإضافة إلى فرص العمل التي من الممكن استحداثها في فترات لاحقة نتيجة دورة الإنفاق الاقتصادية في جميع القطاعات ذات الصلة بالتنمية السياحية. حيث يتوقع أن يوفر قطاع السياحة نحو ١,٣ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام ٢٠١٥م، وحوالي ١,٤ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام ٢٠١٧م. كما يتوقع أن يوفر حوالي ١,٨ مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة في عام ٢٠٢٠م (جدول رقم ٢-٦).

جدول رقم ٢-٥: الوظائف المباشرة في قطاع السياحة

القطاع الفرعي	٢٠١٢	٢٠١٣**
مجموع الإيواء	٩٥٢٩٥	١٠٠٨٧٩
المطاعم والمقاهي	٣٤١٥٠٧	٣٦١٥٢٠
وكالات السفر والسياحة	١٣٥٦٨	١٤٣٦٣
خدمات نقل المسافرين*	١٨٥٥١٥	١٩٦٣٨٦
الخدمات الترفيهية	٧٣٤٠٧	٧٧٧٠٩
المجموع	**٧٠٩٢٩٢**	**٧٥٠٨٥٦**
نسبة السعودة (٪)	**٢٦,٧**	**٢٧,١**

* يشمل قطاع نقل المسافرين الخطوط الجوية، والسكك الحديدية، وشركات النقل الجماعي، وشركات تأجير السيارات، ولا يشمل سائقي الأجرة.

** بيانات تقديرية.

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والآثار.

جدول رقم ٢ – ٦: الفرص الوظيفية المتوقعة في قطاع السياحة

(ألف وظيفة)

	٢٠١٥	٢٠٢٠
وظائف مباشرة	٨٤١,٤	١١٨٢,٤
وظائف غير مباشرة	٤٢٠,٧	٥٩١,٢
المجموع	**١٢٦٢,١**	**١٧٧٣,٦**

المصدر: مركز ماس، الهيئة العامة للسياحة والآثار.

المياه والكهرباء

أنشأت الدولة عدداً من محطات التحلية العاملة، بلغ عددها ٢٧ محطة، تنتشر على الساحلين الشرقي والغربي، وقد بلغ إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من المياه المحلاة خلال عام ٢٠١٣م نحو ١٠٥٥,٢ مليون متر مكعب مقابل ٩٩٧,٢ مليون متر مكعب في العام السابق، أي بمتوسط انتاج يومي بلغ نحو ٢٧٦٨ ألف متر مكعب مقابل ٢٧٢٥ ألف متر مكعب يومياً في العام السابق.

وتشير بيانات وزارة المياه والكهرباء لعام ٢٠١٣م إلى أن إجمالي استهلاك المملكة حسب الأغراض كان على النحو التالي: بلغ الاستهلاك الزراعي للمملكة ١٨,٦ مليار متر مكعب، ثم الاستهلاك المنزلي بنحو ٢,٧ مليار متر مكعب، ثم الاستهلاك الصناعي بحوالي ٠,٩ مليار متر مكعب.

وبلغ معدل الاستهلاك المنزلي في عام ٢٠١٣م نحو ٧,٥ مليون متر مكعب يومياً، مقارنة بحوالي ٦,٩ مليون متر مكعب يومياً في العام السابق، أي بارتفاع نسبته ٨,٤ في المئة. وبلغ الاستهلاك المنزلي السنوي للمملكة حوالي ٢,٧ مليار متر مكعب، مقارنة بنحو ٢,٥ مليار متر مكعب في العام الماضي، وبلغ متوسط استهلاك الفرد الواحد من المياه في المملكة خلال عام ٢٠١٣م بلغ نحو ٢٤٩ لتراً يومياً، مقارنة بنحو ٢٣٨ لتراً يومياً في العام السابق.

وارتفع عدد السدود المنفذة (جوفية، وخرسانية، وترابية) في أنحاء المملكة حتى نهاية عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م) لتبلغ ٤٤٩ سداً بطاقة تخزينية بلغت نحو ٢,٠٢ مليار متر مكعب، مقابل ٤٢٢ سداً بلغت طاقتها التخزينية نحو ١,٩٧ مليار متر مكعب في العام السابق.

وفي نشاط الكهرباء، ارتفعت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ٦,٨

في المئة عن العام السابق، لتبلغ حوالي ٢٥٦,٧ مليون ميجاوات/ساعة. واستحوذ الاستهلاك السكني على ٤٩ في المئة (١٢٥,٧ مليون ميجاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك الصناعي (٥١,١ مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة ١٩,٩ في المئة، ثم الاستهلاك التجاري في المرتبة الثالثة (٣٩,٣ مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة ١٥,٤ في المئة ، ثم الاستهلاك الحكومي (٢٧,٤ مليون ميجاوات/ساعة) بنسبة ١٠,٧ في المئة.

وأدت زيادة إنتاج واستهلاك الكهرباء، إلى ارتفاع الحمل الأقصى للكهرباء خلال عام ٢٠١٣م إلى ٥٣٨٦٤ ميجاوات بزيادة نسبتها ٣,٧ في المئة عن العام السابق. وارتفعت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي ٤٥٩٠٨ ميجاوات بزيادة نسبتها ٣,٥ في المئة عن العام السابق.

وارتفع عدد المشتركين المستفيدين من خدمات الكهرباء في المملكة بنهاية عام ٢٠١٣م ليبلغ نحو ٧,١ مليون مشترك بزيادة نسبتها ٦,١ في المئة عن العام السابق ، ويمثل المشتركون في الاستهلاك السكني البالغ عددهم نحو ٥,٧ مليون مشترك ما نسبته ٧٩,٤ في المئة من إجمالي المشتركين، يليهم المشتركون في الاستهلاك التجاري بحوالي ١,١ مليون مشترك وبنسبة ١٦,٢ في المئة، ثم المشتركون في الاستهلاك الحكومي بنحو ١٣١,٣ ألف مشترك وبنسبة ١,٨ في المئة، وأخيراً المشتركون في الاستهلاك الزراعي بحوالي ٧٢,٠ ألف مشترك وبنسبة ١,٠ في المئة (جدول رقم ٢-٧).

الزراعة والثروة الحيوانية

نما قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك في عام ٢٠١٣م بنسبة ٠,٧ في المئة مقابل ١,٣ في المئة خلال العام السابق، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لهذا القطاع بالأسعار الجارية حوالي ٥١,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٣م مقابل ٤٩,٨ مليار ريال في العام السابق، لتصبح نسبة مساهمته في ناتج القطاع غير النفطي ٣,٥ في المئة. وارتفع نصيب قطاع الزراعة وصيد الأسماك من الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال عام ٢٠١٣م إلى ١٢ مليار ريال مقابل ٩,٢ مليار ريال خلال العام السابق، ويمثل ١,١ في المئة من إجمالي الائتمان الممنوح لجميع الأنشطة الاقتصادية.

الإنتاج النباتي

استناداً لأحدث الاحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة لعام ٢٠١٢م انخفض الإنتاج النباتي بمقدار ٢٨,٠ ألف طن وبنسبة ٠,٣ في المئة ليبلغ ٩٢٩٧,٨ ألف طن مقابل ٩٣٢٦,٠ ألف طن في العام السابق. ويعزى انخفاض الانتاج النباتي إلى انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة ٢٣,٥ في المئة حيث بلغ ١٠٨٥ ألف طن في عام ٢٠١٢م مقارنة بنحو ١٤١٨ ألف طن في العام السابق. كما انخفضت المساحة المزروعة من الحبوب بنسبة ١٨,٥ في المئة لتبلغ

جدول رقم ٢-٧ : تطور طاقة توليد الكهرباء وعدد المشتركين خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م)

(ميجاوات)

المنطقة	قدرة التوليد الفعلية	الحمل الذروي	الطاقة المباعة				عدد المشتركين
			سكني	تجاري	حكومي	صناعي	زراعي	
الوسطى	١٢٣٣١	١٧٣٤٦	٣٩٥٧٩٨١٢	١٢٦١٢٤٦٢	١٠٣٧٦٠١٥	٥٧٤٣٢٢٢	٢٨٢٧٠٠٤	٢٢٩٧٠٠٦
الشرقية	١٤٣٦٠	١٦٣٥٦	٢٣٢٣٠٤٢٠	٨٢١٦٥٦٩	٦٩٣٨٤٣٨	٣٨١٣٩٩٤٩	٧٤٢٤٥٢	١٢٧٢٥٢٤
الغربية	١٥٦٨٢	١٦٠٣٩	٤٧٥٦١٨٢٣	١٥٢٨٩٣٨٦	٧١٤٨٤٧١	٦٥١١١٥٥	٦٢٥٨٨٧	٢٥٩٧٤٩٤
الجنوبية	٣٥٣٦	٤٥٢٤	١٥٣٠٦٠٣٤	٣٣٨١٢٠٤	٢٩٢٠٧٣٦	٦٨٥٧٣٨	٩٤٩٣٥	٩٧٥٧٩٢
الإجمالي	**٤٥٩٠٩**	**٥١٩٣٩**	**١٢٥٦٧٨٠٨٩**	**٣٩٢٦٣٩٤٧**	**٢٧٣٨٣٦٦٠**	**٥١٠٨٠٠٦٤**	**٤٢٩٠٢٧٨**	**٧١٤٢٨١٦**

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء

رسم بياني رقم ٢-١: نمو مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية (٢٠١٠م - ٢٠١٣م)

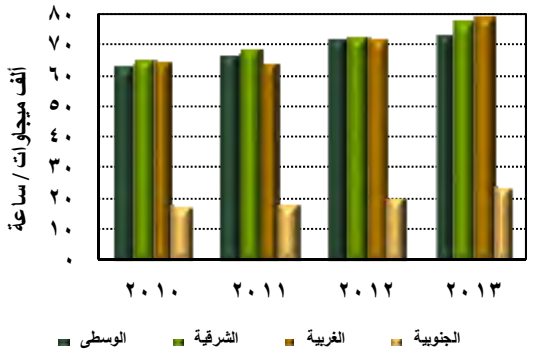

٢١٢,٢ ألف هكتار مقارنة بحوالي ٢٦٠,٣ ألف هكتار في العام السابق.

وبلغ عدد النخيل بالمملكة بنهاية عام ٢٠١٢م نحو ٢٥,١ مليون نخلة مقارنة بحوالي ٢١,٦ مليون نخلة، بارتفاع مقداره ٣,٥ مليون نخلة وبنسبه ١٦,٢ في المئة زُرعت على مساحةٍ قدرها ١٥٧ ألف هكتار، وبلغ إنتاج التمور خلال عام ٢٠١٢م حوالي ١,٠٣ مليون طن بارتفاع مقداره ٣٠ ألف طن وبنسبه ٢,٣ في المئة عن العام السابق، مما جعل المملكة في المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج على المستوى العالمي. وبلغت صادرات المملكة من التمور خلال عام ٢٠١٢م حوالي ٧٠,٣ ألف طن مقارنة بنحو ٧٧,١ ألف طن في العام السابق أي بانخفاض نسبته ٨,٨ في المئة .

الإنتاج الحيواني

وفقاً لأحدث الاحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة، فقد سجل إنتاج المملكة من اللحوم (حمراء، ودواجن، وأسماك) في عام ٢٠١٢م ارتفاعاً مقداره ٧٥,٠ ألف طن وبنسبة ٩,٧ في المئة ليبلغ ٨٥١,٠ ألف طن مقابل ٧٧٦,٠ ألف طن في العام السابق، ويعود ذلك بصفة رئيسة إلى زيادة إنتاج لحوم الدواجن ليبلغ ٥٨٨,٠ ألف طن مقابل ٥٢٩,٠ ألف طن في العام السابق، بارتفاع نسبته ١١ في المئة عن العام السابق.

وفي مجال إنتاج الألبان، ارتفع الإنتاج خلال عام ٢٠١٢م بنحو ٣٤,٠ ألف طن أي بنسبة ١,٨ في المئة ليبلغ ١٨٧٢,٠ ألف طن مقابل ١٨٣٨,٠ ألف طن في العام السابق، وكان نصيب مشاريع الإنتاج المتخصصة منها ١٧١٢,٤ ألف طن والذي يشكل ما نسبته ٩١,٥ في المئة من إجمالي إنتاج الألبان خلال العام المذكور.

النقل والاتصالات

النقـل

سجلت حركة النقل (تشمل المسافرين بين مدن المملكة ومع الدول الأخرى بواسطة النقل الجوي، والبري، والبحري) ارتفاعاً نسبته ٥,١ في المئة خلال العام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ٢١,٥ في المئة خلال العام السابق، حيث بلغ عدد الركاب المسافرين حوالي ٧٧,٥ مليون راكب مقابل ٧٣,٨ مليون راكب في العام السابق بارتفاع مقداره ٣,٧ مليون راكب. ويعود الارتفاع إلى زيادة عدد المسافرين بواسطة النقل البحري بنسبة ٨,٧ في المئة، وعبر النقل الجوي بنسبة ٥,٢ في المئة (جدول رقم ٢-٨).

وبلغ إجمالي طول شبكة الطرق التي تقوم بصيانتها وزارة النقل حوالي ٦١,٤ ألف كيلومتراً حتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٠١٣م) منها ١٥,١ ألف كيلو متراً طرق رئيسة تربط بين المناطق الرئيسة في المملكة والحدود الدولية، كما تخدم المناطق الحضرية الكبرى، ونحو ١٠,٢ ألف كيلو متراً طرق ثانوية تربط بين المدن الكبرى داخل المناطق، وحوالي ٣٦,١ ألف كيلو متراً طرق فرعية تتفرع من الطرق الثانوية وتخدم القرى والهجر والمناطق الزراعية. وبلغ إجمالي أطوال الطرق التي تم تنفيذها وفتحها للمرور خلال العام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٠١٣م) حوالي ٣٢٠٣ كيلو متراً.

وقد بدأ التنفيذ الفعلي لمشروع النقل العام في مدينة الرياض (القطارات - الحافلات) في شهر جمادى الآخرة من عام ١٤٣٥ هـ، ووضعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض خطة شاملة لتنفيذ المشروع الذي يتضمن تأسيس شبكة للنقل بالقطارات الكهربائية، وإنشاء شبكة موازية للنقل بالحافلات، تهدف إلى توفير خدمة النقل العام لكل فئات السكان، وتنويع أنماط وسبل التنقل في المدينة بطريقة فعّالة وملائمة. وفي هذا الإطار تم إنجاز مخطط شامل للنقل العام في مدن المدينة المنورة، وجدة، والدمام، وبريدة، وجازان، والطائف . ويجري العمل على إعداد المخطط في مدينة حائل، وأبها، والهفوف.

وبلغ عدد المطارات العاملة في المملكة ٢٦ مطاراً، منها اربعة مطارات دولية وثمانية مطارات اقليمية واربعة عشر مطاراً محلياً. كما تم خلال عام ٢٠١٣م الانتهاء من توسعة وتحسين عدة مطارات في المملكة هي مطار وادي الدواسر، ومطار عرعر، ومطار الجوف، ومطار الأحساء، ومطار الوجه ، ومطار القصيم . ويتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذ توسعة مطار الملك عبد العزيز الدولي في نهاية عام ٢٠١٤م، و بلغت الميزانية المقدرة للمشروع ٣٠ مليار ريال، حيث تم تمويل ٣ مليارات منها من إيرادات هيئة الطيران المدني المباشرة، في حين يتم تمويل المبلغ المتبقي من خلال إصدار صكوك للاكتتاب العام.

الاتصالات وتقنية المعلومات

تشير بيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى ارتفاع مساهمة نشاط الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستثمارات في القطاع وتطوير شبكات الاتصالات. وبحسب تقديرات الهيئة بلغت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات حوالي ٢,٨ في المئة من إجمالي الناتج المحلي. كما بلغت مساهمة القطاع من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي حوالي ٨,٠ في المئة في عام ٢٠١٣م.

وبلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت في المملكة بنهاية عام ٢٠١٣م حوالي ٤,٧ مليون خط، منها حوالي ٣,٣ مليون خط سكني تمثل ٧٠ في المئة من إجمالي الخطوط العاملة، وبذلك تبلغ نسبة انتشار الهاتف الثابت إلى عدد السكان ١٥,٧ في المئة، في حين تبلغ نسبة الانتشار للمساكن ٦٤,٣ في المئة.

ووصل عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة إلى ٥١,٠ مليون اشتراك بنهاية عام ٢٠١٣م، وبذلك ارتفعت نسبة الانتشار إلى ١٦٩,٧ في المئة. وتمثل الاشتراكات مسبقة الدفع الغالبية العظمى بنسبة ٨٦ في المئة. وقد شهد عدد الاشتراكات انخفاضاً بدايةً من الربع الثالث من عام ٢٠١٢م بسبب تنفيذ قرار ربط شحن الشرائح مسبقة الدفع برقم الهوية وعملية تحديث البيانات، وعليه قامت الشركات بإلغاء عدد كبير من الشرائح غير المحدثة.

كما نما عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة والتي تشمل خطوط المشتركين الرقمية (DSL)، والتوصيلات اللاسلكية الثابتة، بالإضافة إلى الألياف البصرية والخطوط السلكية الأخرى إلى حوالي ٢,٩٢ مليون اشتراك بنهاية عام ٢٠١٣م بنسبة انتشار على مستوى المساكن تقدر بنحو ٤٥,٥ في المئة ، ونسبة نمو بلغت ١٥,٠ في المئة عن نهاية عام ٢٠١٢م. في حين وصل عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة إلى حوالي ١٤,٣ مليون اشتراك بنهاية عام ٢٠١٣م. ويعود ذلك في الاساس إلى التحسن الكبير في توفير توصيلات النطاق العريض، بالإضافة إلى الانتشار المتزايد لأجهزة الهواتف الذكية

جدول رقم ٢- ٨ : حركة نقل المسافرين والبضائع بأنواعها

نـوع النـقل	٢٠١٢ عدد المسافرين (مليون مسافر)	٢٠١٣ عدد المسافرين (مليون مسافر)
النقل الجوي	**٦٤,٧٧**	**٦٨,١٢**
النقل البري	**٧,٥٧**	**٨,٠٨**
الخطوط الحديدية	١,١٨	١,١٧
النقل العام	٢١,٧٦	٢١,٣٢
النقل بين المدن	٥,٩٢	٦,٤٤
النقل الدولي	٠,٤٧٣	٠,٤٧
النقل البحري	**١,٤٦**	**١,٣٥**
الإجمـــالي	**٧٣,٨٠**	**٧٧,٥٥**

المصدر: وزارة النقل، الهيئة العامة للطيران المدني، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، المؤسسة العامة للموانئ.

وارتفاع في عدد المستخدمين بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وقد وصلت نسبة انتشار خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة بالنسبة للسكان إلى حوالي ٤٧,٦ في المئة.

وزادت نسبة انتشار الإنترنت في المملكة من حوالي ٥ في المئة في عام ٢٠٠١م إلى حوالي ٥٥ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م. وتعزى أسباب زيادة نسبة انتشار الانترنت إلى نمو خدمات النطاق العريض، وانخفاض أسعار أجهزة الحاسب الآلي وخدمات الاتصالات والإنترنت، وكذلك اعتماد الكثير من الجهات الحكومية والخاصة على التعاملات الإلكترونية.

وقد حققت شركات الاتصالات إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة تجاوزت ٧٥,٠ مليار ريال في عام ٢٠١٣م ، بمتوسط نمو يتجاوز ١٠ في المئة سنوياً خلال السنوات الثمان الماضية (٢٠٠٥-٢٠١٣م) وتمثل إيرادات خدمات الاتصالات المتنقلة حوالي ٧٣ في المئة من إجمالي الإيرادات، في حين تمثل إيرادات خدمة الاتصالات الثابتة والمعطيات حوالي ٢٧ في المئة.

البريد السعودي

بلغ إجمالي المكاتب البريدية في المملكة ٥٩٧ مكتباً، وبلغ عدد الوكالات البريدية ٥٩ وكالة، كما بلغ إجمالي عدد صناديق المشتركين ٦٢١,٢ ألف صندوق بنهاية عام ٢٠١٣م.

وشهدت خدمات البريد في المملكة تطوراً ملحوظاً

جدول رقم ٢ - ٩ : خدمات الاتصالات حسب المناطق لعام ٢٠١٣م*

(بالألف)

المنطقة	اشتراكات الاتصالات الثابتة		اشتراكات النطاق العريض (الثابت)		عدد مستخدمي الانترنت	
	اجمالي الاشتراكات	نسب الانتشار (للمساكن)	اجمالي الاشتراكات	نسب الانتشار (للمساكن)	اجمالي الاشتراكات	نسب الانتشار (للمساكن)
الرياض	١٤١٤	٧٧,٦٠	٩٥٤	٥٩,٨٠	٤٢٣٧	٥٦,٤٠
القصيم	١٨٤	٥٧,٦٠	١٠٨	٣٧,٧٠	٦٤٣	٤٨,١٠
حائل	٧٣	٤٩,٧٠	٣٨	٣٠,٠٠	٣٣٥	٥١,٢٠
مكة المكرمة	١٣٠١	٦٢,٠٠	٧٩٠	٤٣,١٠	٤٤٣٥	٥٧,٥٠
المدينة المنورة	٢٧٨	٥٧,١٠	١٥٨	٣٧,٠٠	١٠٨٣	٥٥,٢٠
تبوك	٩٥	٤٥,٧٠	٥٤	٢٩,٩٠	٤٨٢	٥٥,٦٠
المنطقة الشرقية	٨٣١	٨٥,١٠	٥٣١	٦٢,١٠	٢٦٣٣	٥٨,١٠
الجوف	٥٣	٤٧,٩٠	٢٨	٢٨,٦٠	٢٧٥	٥٧,٠٠
الحدود الشمالية	٣٢	٤٨,٥٠	٢٠	٣٣,٧٠	١٥٤	٤٣,٩٠
عسير	٢٣١	٤٣,٩٠	١٠٦	٢٣,٠٠	١٢٢٧	٥٨,٦٠
الباحة	٦١	٥١,٢٠	٣١	٣٠,٤٠	٢٥٧	٥٧,١٠
جازان	١٠٦	٣٣,٦٠	٦١	٢٢,٤٠	٤٣٨	٢٩,٢٠
نجران	٥٥	٤١,٣٠	٣٦	٣١,٢٠	٣١٦	٥٧,٠٠
إجمالي المملكة	**٤٧١٤**	**٦٤,٣٠**	**٢٩١٥**	**٤٥,٥٠**	**١٦٥١٥**	**٥٥,١٠**

* : تقديري لعام ٢٠١٣م.

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وبالخصوص خدمة البريد الممتاز الذي شهد تحولاً كبيراً بدأ باستقلال هذا القطاع مالياً وإدارياً، إلى جانب إضافة منتجات أكثر تطوراً وتتميز بسرعة أكبر مثل خدمات " مضمون" و "في نفس اليوم" و "خليجي اكسبرس".

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

بلغ إجمالي عدد طلبة وطالبات التعليم العام خلال العام الدراسي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ نحو ٥,٣ مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين والمعلمات في جميع مراحل التعليم العام نحو ٥٢٥,٦ ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس نحو ٣٤,٨ ألف مدرسة منها حوالي ١٨,٥ ألف مدرسة للبنات تشكل نحو ٥٣,٢ في المئة من إجمالي عدد المدارس.

التعليم العالي

بلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ نحو ١,٤ مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المستجدين بمختلف مؤسسات التعليم العالي أكثر من ٤٤٣,٢ ألف طالب وطالبة، منهم نحو ٣٦٢,٥ ألف طالب وطالبة في مرحلة البكالوريوس بلغت نسبتهم نحو ٨١,٨ في المئة من إجمالي عدد الطلبة المستجدين، في حين شكلت مراحل الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه النسبة الباقية، وشكلت نسبة الطلاب المستجدين نحو ٥٥,٥ في المئة من إجمالي عدد الطلبة والطالبات المستجدين في حين شكلت نسبة الطالبات المستجدات نحو ٤٤,٥ في المئة.

وبلغ إجمالي عدد الخريجين في جميع مراحل التعليم العالي في المملكة نحو ١٦٦,٧ ألف خريج وخريجة في العام الدراسي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، منهم نحو ٨١,٩ ألف خريجة يشكلن حوالي ٤٩,١ في المئة من إجمالي عدد الخريجين.

وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ نحو ٦٤,٧ ألف عضو، وبلغ عدد الجامعات في المملكة في العام الدراسي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ ٣٣ جامعة منها ٢٥ جامعة حكومية تحوي ٥٨١ كلية، وثمان جامعات أهلية تحوي ٣١ كلية.

وبلغ عدد الطلبة والطالبات الذين يتلقون تعليمهم في الخارج في العام الدراسي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ نحو ١٩٩,٣ ألف طالب وطالبة، شكلت نسبة المبتعثين منهم ٨٣,٢ في المئة والنسبة الباقية ممن يدرسون على حسابهم الخاص.

التدريب التقني والمهني والاداري

بلغ إجمالي عدد الطلبة الدارسين والمتدربين في كليات ومعاهد المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في العام الدراسي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ نحو ١١٤,١ ألف طالب ومتدرب، يتلقون تعليمهم وتدريبهم في ١١٩ كلية ومعهد. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو ٧,٨ ألف عضو، وبلغ عدد المتدربين ضمن برامج التدريب الأهلي الذي تشرف عليه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ١٤٢,١ ألف متدرب ومتدربة في نفس العام.

واستمر معهد الادارة العامة في برامجه التدريبية الهادفة للارتقاء بالمستوى المهني لموظفي القطاع الحكومي في المملكة. ففي عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ أنجز المعهد عدداً من الدورات التدريبية العامة والخاصة والحلقات التطبيقية والندوات واللقاءات في المركز الرئيس بالرياض وفروعه في الدمام وجدة والفرع النسوي في الرياض. وبلغ عدد المشاركين في هذه الأنشطة نحو ٨٢,٥ ألف مشارك. وبلغ عدد الخريجين من البرامج الإعدادية المنفذة ١١٣٣ خريجاً

رسم بياني رقم ٢-٢ : إيرادات قطاع خدمات الاتصالات

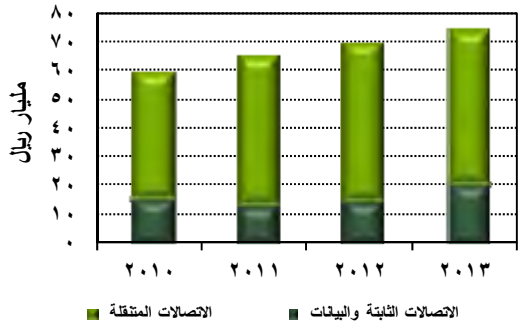

المصدر: هيئة الإتصالات وتقنية المعلومات.

وخريجة خلال العام التدريبي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ . وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريب في المعهد في العام التدريبي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ ٧٠١ عضواً منهم ٥٧٤ عضواً من السعوديين تشكل نسبتهم ٨١,٨ في المئة من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب.

الشؤون الصحية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام ١٤٣٤هـ إلى أن مؤشرات القطاع الصحي في المملكة شهدت تحسناً ملحوظاً تمثل في زيادة جميع المرافق والموارد الصحية. حيث ارتفع عدد المستشفيات العاملة في المملكة لتبلغ ٤٤٥ مستشفى في عام ١٤٣٤هـ بزيادة ١٠ مستشفيات عن عام ١٤٣٣هـ، منها ٢٦٨ مستشفى تابعة لوزارة الصحة، و٤١ مستشفى للقطاعات الحكومية الأخرى، و١٣٦ مستشفى للقطاع الخاص.

وبلغ إجمالي المراكز الصحية والمستوصفات الخاصة في المملكة في عام ١٤٣٤هـ ٤٧٠٤ مركزاً ومستوصفاً مقارنةً بعدد ٤٤٢٧ مركزاً ومستوصف في عام ١٤٣٣هـ. كما وصل عدد الأطباء العاملين في المملكة إلى ٨٠,٥ ألف طبيب (٢,٧ طبيب لكل ١٠٠٠ نسمة) بزيادة ٩٣٠٤ طبيب عن عام ١٤٣٣هـ، وارتفع إجمالي عدد الأسرّة في مستشفيات المملكة لتبلغ نحو ٦٤,٤ ألف سرير (٢,١ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة) بزيادة بلغت ٣٣٥٠ سرير عن عام ١٤٣٣هـ.

التقاعد والتأمينات الاجتماعية

بلغ عدد المشتركين في نظام التقاعد المدني (المؤسسة العامة للتقاعد) لعام ٢٠١٣م حوالي ١,١٤ مليون مشترك مقارنة بنحو ٩٥٥,٦ ألف مشترك في العام السابق بزيادة نسبتها ١٩,٤ في المئة، وانخفضت المبالغ المحصلة من المشتركين على رأس العمل لتبلغ ١٨,٧ مليار ريال مقابل ١٩,٤ مليار ريال في العام السابق. وبلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين نحو ٤٤,٥ مليار ريال بانخفاض طفيف قدره ٠,٢ في المئة عن العام المالي السابق، وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة ٧,٧ في المئة ليبلغ ٤٦٢,٤ ألف متقاعد، وارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة ٨,٣ في المئة ليبلغ نحو ١٥٤ ألف متقاعد، وارتفع عدد المستفيدين من الورثة بنسبة ٢,١ في المئة ليبلغ نحو ٣٨٣,٥ ألف مستفيد.

وارتفع عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية (المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) بنسبة ٢٥,٠ في المئة ليبلغ حوالي ٤١٨,٢ ألف منشأة، في حين ارتفع عدد المنشآت الحكومية بنسبة ٢,٠ في المئة ليبلغ ١٣٠٥ منشأة. وارتفع عدد المشتركين المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية في العام ٢٠١٣م بنسبة ١٨,٧ في المئة ليبلغ حوالي ٢٠,٩ مليون مشترك مقارنة بحوالي ١٧,٦ مليون مشترك في العام السابق. وارتفع عدد المشتركين على رأس العمل بنسبة ٣٠,١ في المئة ليبلغ حوالي ٩,١ مليون مشترك مقارنة بحوالي ٧,٠ مليون مشترك في العام السابق.

السكان والقوى العاملة

تُشير تقديرات منتصف العام لتعداد السكان الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في المملكة العربية السعودية إلى بلوغ سكان المملكة منتصف عام ٢٠١٣م نحو ٣٠,٠ مليون نسمة بنمو نسبته ٢,٧ في المئة عن العام السابق المقدر بنحو ٢٩,٢ مليون نسمة. شكل السكان السعوديون منهم نحو ٦٧,٦ في المئة (٢٠,٣ مليون نسمة).

ويتوزع سكان المملكة حسب الجنس بناءً على نتائج تقديرات منتصف العام ٢٠١٣م بما نسبته ٥٧,٠ في المئة ذكور، و ٤٣,٠ في المئة إناث من جملة السكان، وشكل السكان السعوديون الذكور ما نسبته ٥٠,٦ في المئة والإناث ما نسبته ٤٩,٤ في المئة من إجمالي السعوديين، بينما شكل السكان الذكور غير السعوديين ما نسبته ٧٠,٤ في المئة والإناث غير السعوديات ما نسبته ٢٩,٦ في المئة من إجمالي غير السعوديين.

ومن حيث توزيع سكان المملكة منتصف عام ٢٠١٣م حسب المناطق الادارية، تحتل منطقة مكة المكرمة المرتبة الأولى بنحو ٧,٧ مليون نسمة وبنسبة ٢٥,٦ في المئة، تليها منطقة الرياض في المرتبة الثانية بنحو ٧,٥ مليون نسمة وبنسبة ٢٥,١ في المئة، والمنطقة الشرقية في المرتبة الثالثة بنحو ٤,٥ مليون نسمة وبنسبة ١٥,١ في المئة، أما منطقة الحدود الشمالية فقد أتت بالمرتبة الأخيرة بنحو ٠,٣٥ مليون نسمة وبنسبة ١,٢ في المئة من إجمالي سكان المملكة.

القوى العاملة

تُشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الحكومي (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام ٢٠١٣م نحو ١,٢ مليون عامل بزيادة نسبتها ١٢,٤ في المئة عن العام السابق، وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي ٩٤,٠ في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين ، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٣م حوالي ٧١٨,٤ ألف عامل بزيادة نسبتها ١١,٧ في المئة عن العام السابق ، وبلغ عدد الإناث حوالي ٤٣٢,٤ ألف عاملة بزيادة نسبتها ١٦,٩ في المئة عن العام السابق.

أما للعاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٣م حوالي ٣٦,٢ ألف عامل بانخفاض نسبته ١,٣ في المئة عن العام السابق، كما بلغ عدد الإناث ٣٧,٨ ألف عاملة بانخفاض نسبته ٥,٠ في المئة عن العام الماضي.

جهود وزارة العمل في توطين الوظائف

واصلت وزارة العمل والأجهزة الحكومية ذات العلاقة جهودها الرامية لتعزيز مساهمة القوى العاملة الوطنية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في القطاع الخاص. واتخذت وزارة العمل العديد من الإجراءات لتنظيم حركة التوظيف وذلك من خلال الاستمرار في تطبيق برنامج تحفيز منشآت القطاع الخاص لتوطين الوظائف "نطاقات" وبرنامج دعم الباحثين عن عمل "حافز" بالإضافة إلى تطبيق برنامج "حافز صعوبة الحصول على عمل"، وكذلك من خلال برنامج طاقات الذي يوفر قنوات توظيف مختلفة تساعد القطاع الخاص في الحصول على كفاءات سعودية من مختلف شرائح الباحثين عن عمل. وأدت هذه الجهود إلى توظيف عدد كبير من طالبي العمل في منشآت القطاع الخاص في جميع مناطق المملكة .

وتشير أحدث الأرقام الصادرة عن وزارة العمل إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الخاص (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام ٢٠١٣م نحو ٩,٧ مليون عامل بزيادة عن العام السابق نسبتها ١٤,٠ في المئة. وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي ١٥,١ في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين، بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٣م نحو ١,١ مليون عامل (بارتفاع نسبته ١٦,٣ في المئة عن العام السابق) وبلغ عدد الإناث حوالي ٠,٤ مليون عاملة (بارتفاع كبير عن العام السابق بلغت نسبته ٨٤,٦ في المئة).

أما بالنسبة للعاملين غير السعوديين، فقد بلغ عدد الذكور بنهاية عام ٢٠١٣م حوالي ٨,١ مليون عامل (بارتفاع عن العام السابق نسبته ١١,١ في المئة) كما بلغ عدد الإناث غير السعوديات نحو ٠,٢ مليون عاملة بزيادة نسبتها ٤٨,٥ في المئة عن العام السابق .

جهود المملكة في تنظيم العمالة الوافدة

قامت وزارتا الداخلية والعمل في المملكة بتكثيف جولاتها التفتيشية التي تستهدف التأكد من سلامة وضع العمالة المقيمة في المملكة. ويأتي ذلك بعد أن أعطت الحكومة هذه العمالة فرصة امتدت لأكثر من سبعة أشهر متتالية من أجل تصحيح أوضاعها، وفق تسهيلات حكومية تحفز على ذلك. وحسب ما صرح به المسئولون فإن هذه الحملات ستستمر ولن يتم ربطها بمدد محددة حفاظاً على أمن الوطن ومكتسباته مما يعني تحقيق مكاسب للاقتصاد المحلي مع اكتمال اصلاحات سوق العمل. ومن المتوقع أن تحقق حملة التصحيح فوائد كبيرة لمصلحة السوق وتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل بما يضمن حقوق الطرفين ويحسّن بيئة العمل. وتأتي هذه الإجراءات في اطار خطة طموحة لوزارة العمل التي أطلقت في الأعوام القليلة الماضية عدداً من البرامج الرامية لإصلاح سوق العمل ورفع نسبة السعوديين العاملين بالقطاع الخاص من خلال تعديل نظام حصص التوظيف القائم في القطاع الخاص وفرض غرامات على الشركات التي لا تحقق نسب السعودة المقررة.

ولن تؤثر مغادرة العمالة غير النظامية من المملكة على عجلة الاقتصاد، لأنها عمالة فائضة عن حاجة السوق. وستكون فئة الشباب من أوائل المستفيدين من حملة تعقب العمالة المخالفة، فعملية التصحيح ستخلق فرصاً استثمارية من الدرجة الأولى في قطاع المنشآت الصغيرة، وهذه الفرص

ستكون متاحة للشباب لبدء أعمالهم الخاصة بدلاً من البحث عن وظيفة. ومن جهة أخرى، فتأثير العمالة المخالفة لا يقتصر على الجانب الاقتصادي بل يتعداه إلى الأمن الوطني والنسيج الاجتماعي بشكل عام.

وحسب بيانات وزارة العمل، فقد بلغ عدد المرحلين غير النظاميين أثناء عملية تصحيح العمالة ٧١٣٥٢٤ مخالفاً خلال الفترة ١٤٣٤/٥/٢٥هـ إلى ١٤٣٤/١٢/٢٩هـ.

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى ارتفاع معدل البطالة في المملكة من ٥,٥ في المئة من إجمالي القوة العاملة في عام ٢٠١٢م إلى ٥,٦ في المئة خلال عام ٢٠١٣م. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل حوالي ١١,٧ في المئة من إجمالي القوة العاملة السعودية مقارنةً بنسبة ١٢,١ في المئة في العام السابق. وسجل معدل بطالة السعوديين الذكور ٦,١

جدول رقم ٢-١٠ : مؤشرات مختارة عن السكان والقوى العاملة في المملكة

المناطق الرئيسة		٢٠١٢			٢٠١٣		
		ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
السكان	سعوديون	٩٩٦٢٣٩٧	٩٨٧٦٠٥١	١٩٨٣٨٤٤٨	١٠٢٥٥٧٥٢	١٠٠١٥٣٠٦	٢٠٢٧١٠٥٨
	غير سعوديين	٦٥٨١٤٣٩	٢٧٧٦٠٠٨	٩٣٥٧٤٤٧	٦٨٤٣٦١١	٢٨٧٩٦٠٣	٩٧٢٣٢١٤
	الإجمالي	**١٦٥٤٣٨٣٦**	**١٢٦٥٢٠٥٩**	٢٩١٩٥٨٩٥	**١٧٠٩٩٣٦٣**	**١٢٨٩٤٩٠٩**	٢٩٩٩٤٢٧٢
عدد المواليد	الإجمالي	٣١١٢٧٥	٢٩٦٤٥٣	٦٠٧٧٢٨	٣١١٣١٥	٢٩٦٤٩١	٦٠٧٨٠٦
عدد الوفيات	الإجمالي	٦٢١٢٨	٤٢٠٦٧	١٠٤١٩٥	٦٣٦٩٨	٤٢٨٢٣	١٠٦٥٢١
المشتغلون	سعوديون	١٥٦٢٠٠٥	٥٨٥٦٨٠	٢١٤٧٦٨٥	١٧٨٦٦٩٨	٨٣٠٩٨٣	٢٦١٧٦٨١
	غير سعوديين	٧٢٨٠٨٦٩	١٤٨٤٨٠	٧٤٢٩٣٤٩	٨٠٨٧٥٩٧	١٩٩١٧٨	٨٢٨٦٧٧٥
	الإجمالي	**٨٨٤٢٨٧٤**	**٧٣٤١٦٠**	٩٥٧٧٠٣٤	**٩٨٧٤٢٩٥**	**١٠٣٠١٦١**	١٠٩٠٤٤٥٦
معدلات البطالة	سعوديون	٦,١	٣٥,٧	١٢,١	٦,١	٣٣,٢	١١,٧
	غير سعوديين	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٦	٠,٢
	الإجمالي	**٢,٧**	**٢١,٣**	**٥,٥**	**٢,٨**	**٢٠,٧**	**٥,٦**
موظفي القطاع الحكومي	سعوديون	٦٤٣٢١٢	٣٦٩٨٤٠	١٠١٣٠٥٢	٧١٨٣٨٣	٤٣٢٤٤٥	١١٥٠٨٢٨
	غير سعوديين	٣٦٦٦٣	٣٩٧٨٦	٧٦٤٤٩	٣٦٢٠٣	٣٧٧٩٠	٧٣٩٩٣
	الإجمالي	**٦٧٩٨٧٥**	**٤٠٩٦٢٦**	**١٠٨٩٥٠١**	**٧٥٤٥٨٦**	**٤٧٠٢٣٥**	**١٢٢٤٨٢١**
موظفي القطاع الخاص	سعوديون	٩١٨٧٩٣	٢١٥٨٤٠	١١٣٤٦٣٣	١٠٦٨٣١٥	٣٩٨٥٣٨	١٤٦٦٨٥٣
	غير سعوديين	٧٢٤٤٢٠٦	١٠٨٦٩٤	٧٣٥٢٩٠٠	٨٠٥١٣٩٤	١٦١٣٨٨	٨٢١٢٧٨٢
	الإجمالي	**٨١٦٢٩٩٩**	**٣٢٤٥٣٤**	**٨٤٨٧٥٣٣**	**٩١١٩٧٠٩**	**٥٥٩٩٢٦**	**٩٦٧٩٦٣٥**
موظفي القطاع المصرفي	الإجمالي	٣٩٥٩٧	٥٠٦٤	٤٤٦٦١	٤٣٩٧٨	٧١٧٧	٥١١٥٥

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الخدمة المدنية، وزارة العمل.

في المئة من إجمالي قوة العمل للذكور السعوديين، بينما بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل حوالي ٣٣,٢ في المئة من إجمالي قوة العمل النسائية السعودية. أما عن نسبة العاطلين غير السعوديين فقد بلغت ٠,٢ في المئة من إجمالي القوة العاملة غير السعودية في المملكة.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

استمرت مؤسسات الإقراض المتخصصة في تقديم القروض التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة. وقد بلغ إجمالي القروض التي قدمتها مؤسسات الإقراض المتخصصة منذ إنشائها حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نحو ٤٣٠,٦ مليار ريال، وبلغ إجمالي موجودات تلك المؤسسات في نفس الفترة نحو ٥٧٤,٨ مليار ريال بارتفاع نسبته ٤,١ في المئة مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. وخلال الثلاثة أرباع الاولى من عام ٢٠١٣م بلغ المنصرف الفعلي من قروض هذه المؤسسات نحو ٣٤,٦ مليار ريال بانخفاض نسبته ١٥,٠ في المئة مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وبلغ حجم تسديدات القروض خلال الارباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٣م نحو ١٦,٠ مليار ريال بارتفاع نسبته ٤٨,٢ في المئة عن نفس الفترة من العام السابق، وارتفع رصيد القروض القائمة في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ليبلغ نحو ٢٦٨,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته ٧,٧ في المئة عن رصيد نهاية العام السابق.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

بلغ المنصرف الفعلي من القروض التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال عام ٢٠١٣م نحو ٤,٩ مليار ريال بانخفاض نسبته ٦,٧ في المئة عن العام السابق، وبلغ حجم تسديد القروض نحو ٤,٤ مليار ريال بانخفاض نسبته ٦,٨ في المئة عن العام السابق.

صندوق التنمية العقارية

بلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نحو ١١٣,٩ مليار ريال، بارتفاع نسبته حوالي ٧,٧ في المئة عن رصيد نهاية العام السابق. وقد قدم الصندوق خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٣م قروضاً بلغت قيمتها حوالي ١٦,٦ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٣,١ في المئة عن نفس الفترة من العام السابق. وبلغت تسديدات القروض خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٣م حوالي ٢,٣ مليار ريال بارتفاع نسبته ٥٢,٤ في المئة عن نفس الفترة من العام السابق.

صندوق التنمية الزراعية

ارتفع إجمالي القروض التي صرفها صندوق التنمية الزراعية خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,١ في المئة لتبلغ ٧٠٢,٠ مليون ريال مقارنةً بنحو ٦٧٤,٠ مليون ريال خلال العام السابق، و انخفض تسديد القروض خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ٥٩,١ في المئة مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى حوالي ٦٥١ مليون ريال. ووصل إجمالي القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٣م إلى حوالي ٨,٥ مليار ريال بارتفاع نسبته ٠,١ في المئة مقارنةً بنهاية العام السابق.

صندوق الاستثمارات العامة

انخفض إجمالي المنصرف الفعلي من قروض صندوق الاستثمارات العامة خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ١٧,٥ في المئة مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى ١٦,٠ مليار ريال. كما بلغ تسديد القروض خلال عام ٢٠١٣م نحو ١١,٢ مليار ريال بارتفاع بلغت نسبته ١٥٠,٩ في المئة مقارنةً بالعام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة بنهاية عام ٢٠١٣م نحو ٧٧,١ مليار ريال، بارتفاع عن نهاية العام السابق نسبته ٦,٧ في المئة.

البنك السعودي للتسليف والادخار

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من قروض البنك السعودي للتسليف والادخار خلال عام ٢٠١٣م حوالي ٦,٤ مليار ريال، بانخفاض نسبته ٣,٧٥ في المئة عن العام السابق. وبلغ تسديد القروض خلال عام ٢٠١٣م نحو ٦,٥ مليار ريال بارتفاع نسبته ١٥٠,٢ في المئة عن العام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة حتى نهاية عام ٢٠١٣م نحو ٢٤,٨ مليار ريال.

برنامجا القروض المحلية والإعانات

تبنت الدولة من خلال وزارة المالية برنامجاً مباشراً للقروض المحلية لمساعدة القطاع الخاص على إقامة وإنشاء المشاريع الاقتصادية التنموية بقروض ميسرة، وبدأ البرنامج نشاطه في عام ١٣٩٢/١٣٩١هـ (١٩٧١م)، ويشمل تقديم قروض لإقامة الفنادق والمنتجعات السياحية، والمستشفيات والمستوصفات والمراكز العلاجية، والصحفية، ومشاريع التعليم والتدريب الأهلية.

وبلغ إجمالي المنصرف الفعلي من قروض البرنامج خلال عام ٢٠١٣م نحو ٥٧٢,٣ مليون ريال مرتفعا بنسبة ١٢٦,٨ في المئة عن العام السابق. وبلغ المسدد من القروض خلال عام ٢٠١٣م حوالي ١٩٤,٧ مليون ريال مرتفعا بنسبة ٠,٤ في المئة عن العام الماضي. وخلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م) تم اعتماد ٢٥ قرضاً منها ٧ قروض في مجال المشاريع الصحية، و ١٨ قرضاً آخر في مجال البرامج التعليمية والتدريب الأهلي.

كما بلغ مجموع الإعانات المصروفة خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م) حوالي ٤,٠ مليار ريال. حيث بلغت إعانة الشعير المستورد ١٨٥٩,١ مليون ريال، وبلغت إعانة الأعلاف ١٧٣٩,١ مليون ريال، وبلغت إعانة حليب الأطفال ٩٩,٥ مليون ريال، وبلغت إعانة المدارس الأهلية ١٥,٤ مليون ريال، وبلغت إعانة الأرز ٢,٢ مليون ريال.

الإصلاحات الهيكلية وأهم القرارات الاقتصادية

استمراراً للجهود التي تبذلها المملكة في سبيل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة فقد تم خلال عام ٢٠١٣م صدور عدد من قرارات مجلس الوزراء الهادفة للاستمرار في تطوير الاقتصاد السعودي كما تم إنجاز عدد من الخطوات التطويرية في مجال هيكلة الاقتصاد السعودي. وفيما يلي أبرز قرارات مجلس الوزراء خلال عام ٢٠١٣م بهذا الخصوص:

- الموافقة على النظام (القانون) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المعدل).
- الموافقة على إنشاء هيئة تقويم التعليم العام، وأن ترتبط الهيئة برئيس مجلس الوزراء إلى أن يمارس المجلس الأعلى للتعليم مهامه واختصاصاته.
- الموافقة على انضمام المملكة إلى اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية.
- الموافقة على إنشاء المركز السعودي للوقاية من الأمراض ومكافحتها ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الصحة.
- أمر ملكي بأن تكون أيام العمل الرسمية من يوم الاحد الى يوم الخميس، وتكون العطلة الأسبوعية يومي الجمعة والسبت.
- الموافقة على إنشاء هيئة النقل العام ومقرها الرئيس مدينة الرياض.
- الموافقة على منح أم الاولاد السعوديين غير السعودية إقامة دائمة في المملكة دون كفيل ، وتتحمل الدولة رسوم اقامتها ويسمح لها بالعمل لدى الغير في القطاع الخاص ، وتعامل معاملة السعودية من حيث الدراسة في التعليم العام والجامعات والعلاج في المستشفيات الحكومية.
- الموافقة على صرف مكافأة مالية بنسبة ٥ في المئة من قيمة الأموال المصادرة بحكم قضائي لمن يبلغ من داخل المملكة من غير العاملين في المؤسسات المالية، والأعمال المهمة غير المالية، والمنظمات غير الهادفة للربح عن عمليات غسل أموال أو تمويل ارهاب اذا قدم دليلاً يصلح الاستناد إليه في البدء في التحقيق.
- الموافقة على مشروع النقل العام في المدينة المنورة.
- الموافقة على نظام جرائم الارهاب وتمويله، المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال .
- الموافقة على تأسيس شركة مساهمة قابضة لتطوير واستثمار المباني التراثية المملوكة للدولة في الإيواء والضيافة التراثية.
- الموافقة على مبادرة الهيئة العامة للسياحة والآثار بشأن تحسين مراكز الخدمة على الطرق الاقليمية لتنمية السياحة الوطنية

الموافقة على الترتيبات الخاصة بمعالجة تأخر أو تعثر مشروعات الحكومة التنموية وبحث الحلول الممكنة لها.

- الموافقة على نظام صرف المساعدات التي تقدمها الدولة للمتضررين من الكوارث من سيول وحرائق ونحو ذلك.
- الموافقة على نظام السياحة (الإيواء السياحي وأسعار خدمات الأنشطة والمهن السياحية)■

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار سعر صرف الريال والأسعار المحلية والمحافظة على سلامة ومتانة النظام المالي للقيام بدوره التمويلي في الاقتصاد المحلي، فقد أبقت على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء في عام ٢٠١٣م عند نسبة ٢ في المئة، وعلى معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس عند نسبة ٠,٢٥ في المئة. كما أبقت المؤسسة متطلبات الاحتياطي النظامي على ودائع العملاء للمصارف دون تغيير عند نسبة ٤ في المئة للودائع الزمنية والادخارية، و ٧ في المئة للودائع تحت الطلب.

وظلت السيولة الكلية في النظام المصرفي عند مستويات عالية، حيث انخفض متوسط صافي حجم عمليات اتفاقيات إعادة الشراء اليومية للمصارف من ١٨٨ مليون ريال في عام ٢٠١٢م إلى ١٣١ مليون ريال في عام ٢٠١٣م، بينما انخفض متوسط حجم عمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي إلى ٧١,٧ مليار ريال خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٨٥,٦ مليار ريال خلال عام ٢٠١٢م. وفي ظل وفرة السيولة في النظام المصرفي، استمرت المؤسسة في اصدار أذونات الخزينة بحجم يصل إلى ٩ مليارات ريال على أساس أسبوعي في عام ٢٠١٣م. وظل العائد على أذونات الخزينة ثابتاً عند نسبة ٨٠ في المئة من سعر الفائدة على الودائع بين المصارف العاملة في السوق المحلية (SIBID).

نمو عرض النقود

سجل عرض النقود بتعريفاته المختلفة (ن١)، و (ن٢)، و(ن٣) في عام ٢٠١٣م نمواً بنسبٍ أقل من العام السابق. بالنسبة لعرض النقود ن٣، وهو الأداة الأوسع لقياس السيولة المحلية (ويسمى أيضاً عرض النقود بتعريفه الواسع) في المملكة العربية السعودية ويتكون من النقد خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، ارتفع بنسبة ١٠,٩ في المئة (١٥١,٤ مليار ريال) إلى ١,٥ تريليون ريال في عام ٢٠١٣م مقارنةً بنسبة ١٣,٩ في المئة (١٧٠,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م. وحافظت الودائع المصرفية، التي شكّلت ٩٠,٧ في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع ن٣ (أعلى من العام الماضي بنحو ٠,٣ نقطة مئوية) على معدل نمو عالٍ مسجلة زيادة نسبتها ١١,٢ في المئة (١٤١,٤ مليار ريال) في عام ٢٠١٣م مقارنة بزيادة نسبتها ١٤,٢ في المئة (١٥٧ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م، وانخفض معدل نمو النقد خارج المصارف من ١١,٠ في المئة (١٣,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م إلى ٧,٥ في المئة (١٠ مليار ريال) في عام ٢٠١٣م، ويعزى انخفاض نمو النقود المتداول خارج المصارف في ظل ارتفاع نمو عرض النقود (ن٣) إلى التوسع في دور الوساطة المصرفية و التقنيات الحديثة كنقاط البيع و التحويلات عن طريق الأنترنت.

ويظهر تحليل الودائع المصرفية استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من إجمالي الودائع حيث

جدول رقم ٣- ١ : عرض النقود

(مليون ريال)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن١) (٢+١)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن٢) (٤+٣)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن٣) (٦+٥)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
٢٠٠٩	٨٨٣٩٥	٤٣٣١٦٢	٥٢١٥٥٨	٣٢٣٣٧٧	٨٤٤٩٣٥	١٨٤٠٠٩	١٠٢٨٩٤٤
٢٠١٠	٩٥٥٢٠	٥٣٠٠٧٢	٦٢٥٥٩٢	٢٩٨٢٨٣	٩٢٣٨٧٤	١٥٦٤٩٥	١٠٨٠٣٧٠
٢٠١١	١١٩٩٢٩	٦٤١٠٥٦	٧٦٠٩٨٥	٣٠٥٤٤١	١٠٦٦٤٢٧	١٥٧١٣٦	١٢٢٣٥٦٣
٢٠١٢	١٣٣١٤٦	٧٥٣٩٧٠	٨٨٧١١٥	٣٢٤٤٢٨	١٢١١٥٤٣	١٨٢٢١١	١٣٩٣٧٥٤
٢٠١٣	١٤٣١٦٩	٨٥٧٢٨٠	١٠٠٠٤٤٩	٣٤٥٠٣٥	١٣٤٥٤٨٥	١٩٩٦٦٤	١٥٤٥١٤٩

* تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل إعتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات اعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع متعاملين من القطاع الخاص.

ارتفعت إلى نسبة ٥٥,٥ في المئة من إجمالي عرض النقود ن٣ في عام ٢٠١٣م مقابل ٥٤,١ في المئة في عام ٢٠١٢م، ونمت بنسبة ١٣,٧ في المئة (١٠٣,٣ مليار ريال) في عام ٢٠١٣م مقارنة بنسبة ١٧,٦ في المئة (١١٢,٩ مليار ريال) في العام السابق، وأظهرت الودائع الزمنية والادخارية اتجاهاً تصاعدياً حيث نمت بنسبة ٦,٤ في المئة (٢٠,٦ مليار ريال) في عام ٢٠١٣م مقابل زيادة نسبتها ٦,٢ في المئة (١٩ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م. ونتيجةً لنمو الودائع تحت الطلب بنسبة أكبر من نمو الودائع الزمنية الادخارية، تراجعت نسبة الودائع الزمنية في(ن٣) إلى ٢٢,٣ في المئة، مقارنة بنسبة ٢٣,٣ في المئة في العام السابق. وسجلت الودائع شبه النقدية الأخرى المكونة من ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية والودائع مقابل اعتمادات مستندية وضمانات والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع متعاملين من القطاع الخاص، نمواً نسبته ٩,٦ في المئة (١٧,٥ مليار ريال) في عام ٢٠١٣م مقارنةً بنموٍ نسبته ١٦ في المئة (٢٥,١ مليار ريال) في العام ٢٠١٢م (الجداول رقم ٣-١ و ٣-٢ و ٣-٣والرسمين البيانيين رقم ٣-١ و ٣-٢).

من ناحية أخرى واصلت أدوات السيولة الرئيسة الأخرى ممثلةً بعرضي النقود بتعريفيهما الأضيق (ن١) و (ن٢)، اللذان يشملان ودائع أكثر سيولة نسبياً تسجيل معدلات نمو جيدة خلال عام ٢٠١٣م. فقد سجل (ن١)، الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب، زيادةً نسبتها ١٢,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م مقارنة بزيادةٍ نسبتها ١٦,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م. وارتفع نصيب الودائع تحت الطلب في (ن١) إلى ٨٥,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م مقارنة بنسبة ٨٥ في المئة في العام السابق. كما سجل (ن٢)، الذي يشمل الودائع الزمنية والادخارية الأقل سيولة، زيادةً نسبتها

رسم بياني رقم ٣-١ : معدلات نمو عرض النقود (ن٣)

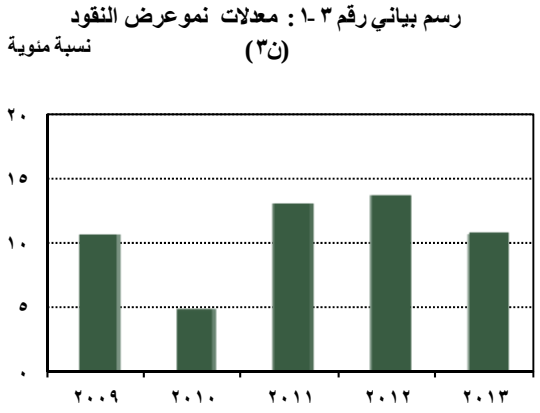

رسم بياني رقم ٣-٢ : مكونات عرض النقود

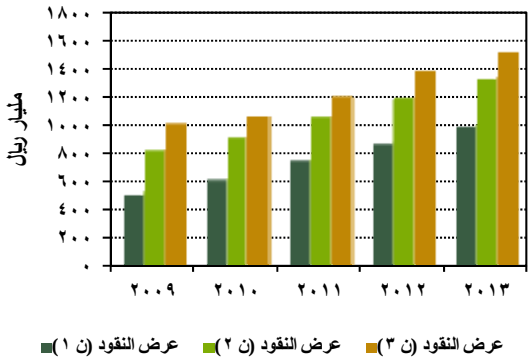

جدول رقم ٣- ٢ : معدلات نمو عرض النقود ومكوناته

(نسب مئوية)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن١)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن٢)	الودائع الأخرى شبه النقدية	(ن٣)
٢٠٠٩	٦,٥	٢٦,٥	٢٢,٦	١٢,٠-	٦,٥	٣٥,٣	١٠,٧
٢٠١٠	٨,١	٢٢,٤	١٩,٩	٧,٨-	٩,٣	١٥,٠-	٥,٠
٢٠١١	٢٥,٦	٢٠,٩	٢١,٦	٢,٤	١٥,٤	٠,٤	١٣,٣
٢٠١٢	١١,٠	١٧,٦	١٦,٦	٦,٢	١٣,٦	١٦,٠	١٣,٩
٢٠١٣	٧,٥	١٣,٧	١٢,٨	٦,٤	١١,١	٩,٦	١٠,٩

جدول رقم ٣- ٣ : مكونات عرض النقود
(الأنصبة المئوية في ن٣: بنهاية الفترة)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
النقد المتداول خارج المصارف	٨,٦	٨,٨	٩,٨	٩,٦	٩,٣
مجموع الودائع	٩١,٤	٩١,٢	٩٠,٢	٩٠,٤	٩٠,٧
الودائع تحت الطلب	٤٢,١	٤٩,١	٥٢,٤	٥٤,١	٥٥,٥
الودائع الزمنية والادخارية	٣١,٤	٢٧,٦	٢٥,٠	٢٣,٣	٢٢,٣
الودائع الأخرى شبه النقدية	١٧,٩	١٤,٥	١٢,٨	١٣,١	١٢,٩
عرض النقود (ن٣)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

١١,١ في المئة في عام ٢٠١٣م مقارنة بزيادة نسبتها ١٣,٦ في المئة في العام ٢٠١٢م. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة (ن١) إلى (ن٣) من ٦٣,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٦٤,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م نظراً لنمو ن١ بمعدل أعلى من نمو مكونات (ن٣). وأيضاً ارتفعت نسبة (ن٢) إلى (ن٣) بشكل طفيف من ٨٦,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٨٧,١ في المئة في عام ٢٠١٣م (الجدول رقم ٣-٤). ويشير الارتفاع في نسبة ن١ إلى ن٣ إلى تزايد تفضيل مودعي المصارف لحفظ مدخراتهم في أصول أكثر سيولة.

جدول رقم ٣- ٤ : معدلات نقدية
(نسبة مئوية)

السنة	ن١/ن٣	ن٢/ن٣
٢٠٠٩	٥٠,٧	٨٢,١
٢٠١٠	٥٧,٩	٨٥,٥
٢٠١١	٦٢,٢	٨٧,٢
٢٠١٢	٦٣,٦	٨٦,٩
٢٠١٣	٦٤,٧	٨٧,١

عرض النقود بتعريفه الواسع (ن٣): العوامل السببية

انخفضت وتيرة الزيادة في عرض النقود (ن٣) ٢٠١٣م بعد أن شهدت مساراً تصاعدياً خلال الأعوام السابقة

جدول رقم ٣- ٥ : العوامل السببية للتغير في عرض النقود (ن٣)

(مليار ريال)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
التغير في ن٣	**١٤٣,٢**	**١٧٠,٢**	**١٥١,٤**
العوامل السببية			
صافي الإنفاق المحلي الحكومي*	٦٦٥,٨	٧٠٦,٨	٧٥٨,٩
التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	٨٢,٦	١٤٠,٨	١٢٤,٥
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات غير مالية للقطاع العام	٠,٥-	٧,٨	٤,٥
العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص**	٦١٠,٥-	٦٤٢,١-	٧٢٢,٤-
صافي البنود الأخرى	٥,٧	٤٣,٠-	١٤,٢-
المجموع	**١٤٣,٢**	**١٧٠,٢**	**١٥١,٤**

* الإنفاق المحلي الحكومي ناقصاً الإيرادات المحلية.

** تقديرية.

رسم بياني رقم ٣-٣
العوامل السببية للتغير في (ن٣)

صافي الانفاق الحكومي المحلي مليار ريال

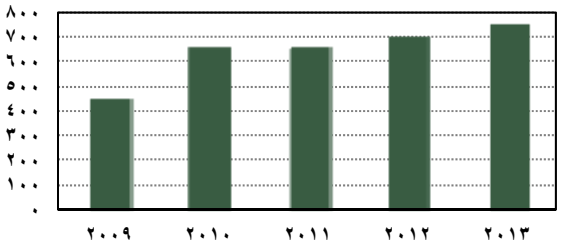

التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص مليار ريال

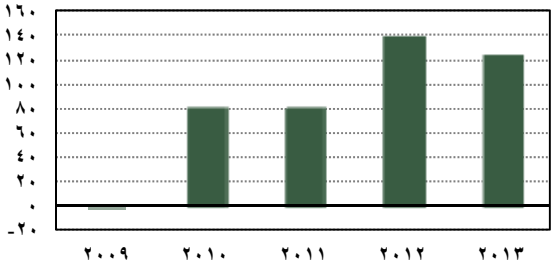

عجز ميزان مدفوعات القطاع الخاص مليار ريال

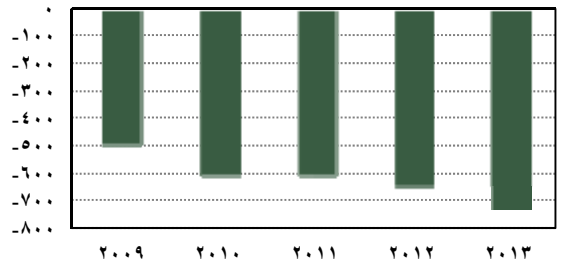

صافي البنود الأخرى مليار ريال

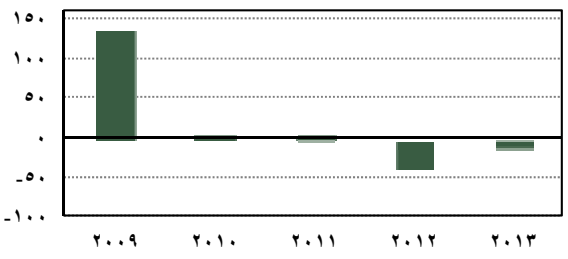

صافي الأثر على عرض النقود (ن٣) مليار ريال

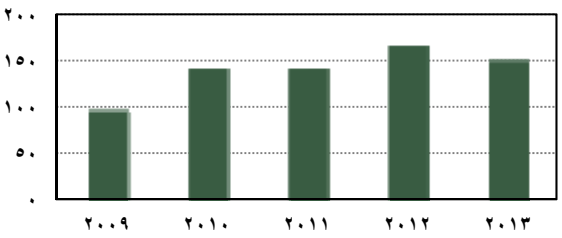

على الرغم من نمو صافي الانفاق الحكومي بنحو ٧,٣ في المئة إلى ٧٥٨,٩ مليار ريال في عام ٢٠١٣م من ٧٠٦,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٢م . فقد بلغت نسبة نمو (ن٣) نحو ١٠,٩ في المئة (١٥١,٤ مليار ريال) في عام ٢٠١٣م مقارنة بتوسع نسبته ١٣,٩ في المئة (١٧٠,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م. ويعزى ذلك إلى انخفاض التأثير التوسعي لمطلوبات المصارف من القطاع الخاص بنسبة ١١,٦ في المئة إلى ١٢٤,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م من ١٤٠,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٢م وكذلك النمو السلبي في البنود الاخرى من ٤٣ مليار ريال في عام ٢٠١٢م إلى ٨٢,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٣م. وبذلك تصبح قيمة صافي الانفاق الحكومي المحلي ومطلوبات المصارف من القطاعين الخاص ومؤسسات القطاع العام وكذلك صافي البنود الأخرى نحو ٨٨٧,٩ مليار ريال، أي بقدر يمكن من تحييد العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص البالغ ٦٥٣,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٣م (الجدول رقم ٣-٥ والرسم البياني رقم ٣-٣).

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

تعد القاعدة النقدية المقياس الأضيق لحجم السيولة. وتتكون القاعدة النقدية من النقد المتداول خارج المصارف، والنقد في صناديق المصارف، إضافة إلى ودائع المصارف لدى مؤسسة النقد. وقد تراجعت القاعدة النقدية بشكلٍ طفيف بنسبة ٢ في المئة (٧,١ مليار ريال) في عام ٢٠١٣م مقارنة بتوسع نسبته ١٧,٢ في المئة (٥١,٥ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م. فقد سجل النقد المتداول خارج المصارف تباطؤاً في النمو من نسبة ١١ في المئة (١٣,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م إلى ٧,٥ في المئة (١٠ مليار ريال) في عام ٢٠١٣م. إلا أن نصيبه في القاعدة النقدية ارتفع ليشكل ما نسبته ٤١,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م مقارنة بنسبة ٣٨ في المئة في العام السابق. ومن جهة أخرى، أظهرت احتياطيات

المصارف تراجعا نسبته ٧,٩ في المئة (١٧,١ مليار ريال) في عام ٢٠١٣م مقارنة بنمو نسبته ٢١,٤ في المئة (٣٨,٣ مليار ريال) في العام السابق.

واستمرت عملية الوساطة المالية في المملكة بالتسارع بشكل قوي حيث ظلت المصارف التجارية تمارس نشاط الائتمان بشكل مرتفع والذي انعكس بشكلٍ ايجابي على مضاعف النقود في عام ٢٠١٣م حيث حقق مستوى مرتفع يقدر بنحو ٤,٥٠ مقارنة بالعام السابق والذي بلغ ٣,٩٨ (الجدول ٣-٦ والرسم البياني ٣-٤). ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو عرض النقود وتراجع القاعدة النقدية وكذلك التراجع في نسبة العملة إلى الودائع المصرفية من ١٠,٦ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ١٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م وتراجع نسبة احتياطيات المصارف إلى الودائع المصرفية من ١٧,٢ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ١٤,٣ في المئة في عام ٢٠١٣م. وإجمالاً، استمرت المصارف في تعزيز دورها في ممارسة وساطة نقل الأموال بين المدخرين والمستثمرين بشكل كبير مع زيادة حجم نمو الودائع المصرفية بمتوسط ١١,٩ في المئة والائتمان المصرفي بمتوسط ١١,٤ في المئة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣م.

جدول رقم ٣- ٦ : القاعدة النقدية ومضاعف النقود

نهاية السنة	القاعدة النقدية (مليون ريال)	مضاعف النقود
٢٠٠٩	٢٤٨٥١٣	٤,١٤
٢٠١٠	٢٥٤٨٣٢	٤,٢٤
٢٠١١	٢٩٩١٠٣	٤,٠٩
٢٠١٢	٣٥٠٦٠٠	٣,٩٨
٢٠١٣	٣٤٣٥٣٥	٤,٥٠

رسم بياني رقم ٣-٤ : القاعدة النقدية ومضاعف النقود

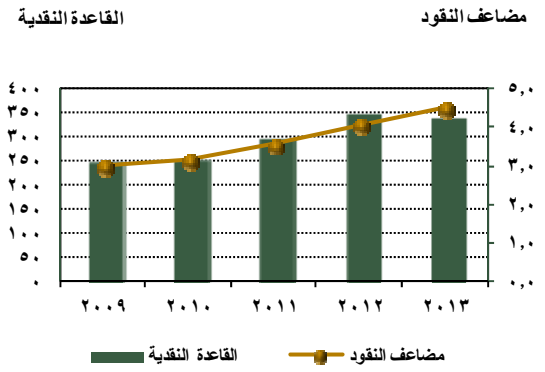

الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

يزداد عادةً الطلب على النقد في المملكة خلال مناسبتين إسلاميتين بارزتين هما شهر رمضان وموسم الحج اللذان يوافقان الأربعة أشهر الأخيرة من السنة الهجرية. ولهذا السبب، يظل النقد المتداول خارج المصارف في اتجاه

جدول رقم ٣- ٧ : الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)	نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية (مليون ريال)
٢٠٠٩/١١	١٤٣٠/١٢/١٣	٩٣٣٠٥	٢٠٠٩/٣	١٤٣٠/٤/٤	٨٢٨٦٠
٢٠١٠/٨	١٤٣١/٩/٢١	٩٧٥٥٩	٢٠١٠/١	١٤٣١/٢/١٦	٨٨٣٥٥
٢٠١١/٨	١٤٣٢/١٠/٢	١٢٩٤٢١	٢٠١١/١	١٤٣٢/٢/٢٦	٩٩١١٠
٢٠١٢/١٠	١٤٣٣/١٢/١٥	١٣٧٩٧٢	٢٠١٢/١	١٤٣٣/٣/٨	١٢١٠٠٣
٢٠١٣/٧	١٤٣٤/٩/٢٣	١٤٦١٧٠	٢٠١٣/١	١٤٣٤/٣/١٩	١٣٤١٤٨

متصاعد حتى نهاية شهر ذي الحجة. ويتضح هذا من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف (الجدول ٣-٧ والرسم البياني ٣-٥). وقد بلغ الطلب على النقد المتداول خارج المصارف ذروته في عام ٢٠١٣م عند ١٤٦,٢ مليار ريال في نهاية شهر يوليو ٢٠١٣م (الموافق ٢٣ رمضان ١٤٣٤هـ). وسجل أدنى مستوى له عند ١٣٤,١ مليار ريال بنهاية يناير ٢٠١٣م (الموافق ١٩ ربيع الأول ١٤٣٤هـ). وارتفع هذان المستويان بمقداري ٨,٢ مليار ريال و ١٣,٢ مليار ريال على التوالي عن المستويين المسجلين في عام ٢٠١٢م.

رسم بياني رقم ٣-٥ : الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

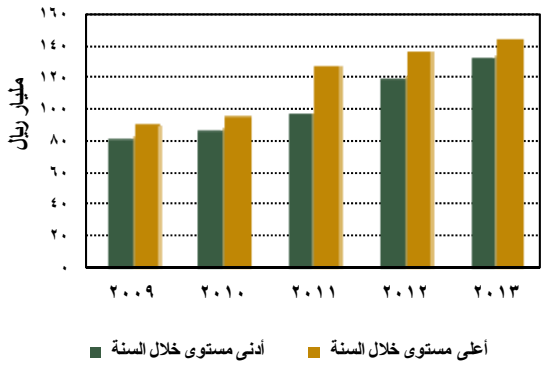

جدول رقم ٣- ٨ : المسح النقدي*
(نهاية السنة)

(مليون ريال)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الموجودات					
صافي الموجودات الأجنبية	١٦٣١٢٧٧	١٧٤٩٩٤٣	٢١٤٠٣٥٩	٢٥٦٢٠٠٤	٢٨٢٤٠٧٨
مؤسسة النقد	١٥٢٠٠٤٢	١٦٥١٥٢٢	٢٠٠٧٠٨٦	٢٤٢٨٥٧١	٢٦٨٧٧٩٢
المصارف التجارية	١١١٢٣٥	٩٨٤٢١	١٣٣٢٧٣	١٣٣٤٣٣	١٣٦٢٨٦
الائتمان المحلي	٩١٦٥٦١	٩٩٠٠٨٨	١٠٦٧٩٩٩	١٢١٩٨٨٨	١٣٩٦٥١٥
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	٧٣٤٢٣٧	٧٧٥٧٥٦	٨٥٨٣٦٥	٩٩٩١٢٧	١١٢٣٦٤٥
مطلوبات المصارف من الحكومة	١٥٤١٨٨	١٨٢٠٤٨	١٧٧٨٠٣	١٨١١٧٦	٢٢٨٧٤٣
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	٢٨١٣٦	٣٢٢٨٥	٣١٨٣١	٣٩٥٨٥	٤٤١٢٧
الإجمـــالي	**٢٥٤٧٨٣٨**	**٢٧٤٠٠٣١**	**٣٢٠٨٣٥٨**	**٣٧٨١٨٩٢**	**٤٢٢٠٥٩٣**
المطلوبات					
عرض النقود (ن٣)	١٠٢٨٩٤٤	١٠٨٠٣٧٠	١٢٢٣٥٦٣	١٣٩٣٧٥٤	١٥٤٥١٤٩
الودائع الحكومية**	٩٢٣١١٨	٩٩٢٥٥٩	١١٨٦٩٩٧	١٥١٥٧٤٦	١٦٤٠٥٤٣
صافي البنود الأخرى	٥٩٥٧٧٦	٦٦٧١٠٢	٧٩٧٧٩٨	٨٧٢٣٩٢	١٠٣٤٩٠١
الإجمـــالي	**٢٥٤٧٨٣٨**	**٢٧٤٠٠٣١**	**٣٢٠٨٣٥٨**	**٣٧٨١٨٩٢**	**٤٢٢٠٥٩٣**
(نسبة التغير المئوية)					
صافي الموجودات الأجنبية	٣,١-	٧,٣	٢٢,٣	١٩,٧	١٠,٢
الائتمان المحلي	٦,١-	٨,٠	٧,٩	١٤,٢	١٤,٥
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	٠,٠	٥,٧	١٠,٦	١٦,٤	١٢,٥
مطلوبات المصارف من الحكومة	٢٦,٥-	١٨,١	٢,٣-	١,٩	٢٦,٣
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	١٢,٣-	١٤,٧	١,٤-	٢٤,٤	١١,٥
عرض النقود (ن٣)	١٠,٧	٥,٠	١٣,٣	١٣,٩	١٠,٩
الودائع الحكومية**	١٢,٦-	٧,٥	١٩,٦	٢٧,٧	٨,٢
صافي البنود الأخرى	١١,٨-	١٢,٠	١٩,٦	٩,٣	١٨,٦

* المركز المالي الموحد لمؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف التجارية. ** تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل.

المسح النقدي

واصلت متحصلات الصادرات، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والائتمان المصرفي للقطاع الخاص، وزيادة الإنفاق العام المساهمة في تراكم صافي حيازات الأصول لدى النظام المصرفي السعودي في السنوات الأخيرة. لذلك استمر المسح النقدي، وهو المركز المالي الموحد للنظام المصرفي السعودي، بإظهار نمو متواصل في أصول النظام المصرفي السعودي بأكمله (جدول ٣-٨). وشهدت هذه الأصول ارتفاعا بنسبة ١١,٧ في المئة (٤٣٨,٧ مليار ريال) إلى ٤,٢ تريليون ريال في عام ٢٠١٣م، مقارنة بارتفاع نسبته ١٧,٩ في المئة (٥٧٣,٥ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م.

وسجل صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي نمواً نسبته ١٠,٢ في المئة (٢٦٢ مليار ريال) إلى ٢,٨ تريليون ريال في عـــام ٢٠١٣م مقارنة بنمو نسبته ١٩,٧ في المئـــة (٤٢١,٦ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م. وبلغ صافي الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي ٢,٧ تريليون ريال في نهاية عام ٢٠١٣م.

كما واصل القطاع الخاص السعودي استحواذه على قدر كبير من الائتمان المصرفي حيث بلغت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص من إجمالي الائتمان المصرفي إلى ٨١,٩ و٨٠,١ في المئة لعامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م على التوالي. وتُظهر مطلوبات المصارف من القطاع الخاص ارتفاعا بنسبة ١٢,٥ في المئة (١٢٤,٥ مليار ريال) لتبلغ ١,١ تريليون ريال في عام ٢٠١٣م مقارنة بنسبة ١٦,٤ في المئة (١٤٠,٨ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م، كما سجلت مطلوبات المصارف من مؤسسات القطاع العام غير المالية نمواً بنسبة ١١,٥ في المئة في عام ٢٠١٣م مقارنة بنسبة ٢٤,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م.

ساهم ارتفاع أسعار النفط العالمية في زيادة عائدات النفط الحكومية في السنوات الأخيرة (باستثناء عام ٢٠١٣م حيث شهدت انخفاضاً طفيفاً في أسعار البترول) ، مما مكنّ الحكومة من توسيع قاعدة ودائعها بنسبة ٨,٢ في المئة الى ١,٦ تريليون ريال في عام ٢٠١٣م، مقابل ارتفاع نسبته ٢٧,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م.

اتجاهات سعر الفائدة

ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بالريال بين المصارف السعودية لمدة ٣ أشهر (SIBOR) بنحو ٣ نقاط أساس في عام ٢٠١٣م مقابل ارتفاع بـنحو ٢٣ نقطة أساس في عام ٢٠١٢م. وانخفض سعر الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ٣ أشهر في عام ٢٠١٣م بنحو ٩ نقاط أساس مقابل ارتفاع في العام السابق بنحو٧ نقاط أساس. واستمر الفارق بين متوسط السعرين في اتجاه تصاعدي لصالح الريال حيث ارتفع إلى ٠,٦٩ في المئة في عام ٢٠١٣م من ٠,٥٥ في المئة في عام ٢٠١٢م (جدول ٣-٩ ورسم بياني ٣-٦).

جدول رقم ٣- ٩ : أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار*

(متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)

السنة	الودائع بالريال السعودي	الودائع بالدولار	الفارق بين أسعار الفائدة بالريال والدولار
٢٠١٠	٠,٧٤	٠,٣٤	٠,٤٠
٢٠١١	٠,٦٩	٠,٢٩	٠,٤١
٢٠١٢	٠,٩٢	٠,٣٦	٠,٥٥
٢٠١٣	٠,٩٥	٠,٢٧	٠,٦٩

* أسعار الفائدة بين المصارف.

رسم بياني رقم ٣ -٦ : أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار(متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر)

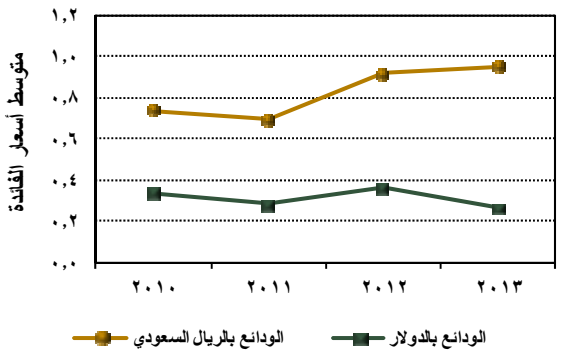

جدول رقم ٣- ١٠ : مؤشرات سعر صرف الريال مقابل الدولار في السوق الفورية

السنة	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط (لكامل الفترة)
٢٠٠٩	٣,٧٥٣٢	٣,٧٤٦٧	٣,٧٥٠٤
٢٠١٠	٣,٧٥١٠	٣,٧٤٩٢	٣,٧٥٠٢
٢٠١١	٣,٧٥١٣	٣,٧٤٨٥	٣,٧٥٠٣
٢٠١٢	٣,٧٥٠٥	٣,٧٥٠٠	٣,٧٥٠٣
٢٠١٣	٣,٧٥٠٤	٣,٧٥٠٠	٣,٧٥٠٢

المصدر: رويترز.

تطورات سعر الصرف

ظل سعر صرف الريال مستقراً في عام ٢٠١٣م. وبقي سعر الصرف في السوق الفورية بين الريال السعودي والدولار الأمريكي قريباً من سعر الربط الرسمي عند ٣,٧٥ ريال للدولار في عام ٢٠١٣م (جدول ٣-١٠).

الدين العام

واصلت الحكومة تحقيق فائض في الميزانية العامة بسبب عائدات النفط، واستمرت عملية إطفاء الدين العام، لينخفض إلى ٧٥,١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م مقارنة بنحو ٩٨,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٢م و ٦٨٥,٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٢م. وبلغ متوسط معدل السداد السنوي للدين العام ٥٥,٥ مليار ريال خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣م. وأدى استمرار سداد الدين العام إلى انخفاض كبير في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م من ٣,٧ في المئة في عام ٢٠١٢م، ومن ١٧,١ في المئة في عام ٢٠٠٧م، و ٩٦,٩ في المئة في عام ٢٠٠٢م. وتجدر الاشارة إلى أن الحكومة لم تصدر أي سندات حكومية خلال عام ٢٠١٣م.

تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

واصل المركز المالي لمؤسسة النقد نموه، حيث ارتفعت أصولها الإجمالية بنسبة ١٠,٢ في المئة (٢٥٣,٧ مليار ريال) لتبلغ ٢,٧ تريليون ريال في نهاية عام ٢٠١٣م مقارنة بارتفاعها بنسبة ٢٠,٨ في المئة (٤٢٧,٢ مليار ريال) في عام ٢٠١٢م.

وما تزال حيازات الأصول الأجنبية تمثل القدر الأكبر من المركز المالي لمؤسسة النقد. وقد استمرت هذه الحيازات في الارتفاع الناجم من عائدات صادرات النفط. وما يزال توزيع حيازات مؤسسة النقد من الأصول الأجنبية يميل نحو الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي ارتفعت بنسبة ١٦,٩ في المئة (٢٨٢,٨ مليار ريال) في عام ٢٠١٣م مقابل ارتفاع مقارب نسبته ١٧ في المئة (٢٤٢,٢مليار ريال) في عام ٢٠١٢م. وانخفضت ودائع مؤسسة النقد لدى البنوك العاملة خارج المملكة بنسبة طفيفة بلغت ٥,٢ في المئة الى ٥٤٦,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٣م مقابل ارتفاع نسبته ٣٩,٢ في المئة لتبلغ ٥٧٦,٤ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م. بينما ارتفع غطاء العملة بنسبة ٤,٥ في المئة إلى ١٩٤,٧ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م من ١٨٦,٢ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م (الجدول ٣-١١).

و ظل توزيع مطلوبات مؤسسة النقد متركزاً في الودائع الحكومية، حيث بلغت الزيادة في الودائع الحكومية نسبة ٧,٧ في المئة (١٠٧,٣ مليار ريال) لتصل إلى ١,٥ تريليون ريال في نهاية عام ٢٠١٣م مقارنة بنسبة زيادة كبيرة نسبتها ٢٩,٣ في المئة (٣١٧,٦ مليار ريال) في نهاية عام ٢٠١٢م. وارتفعت أيضا ودائع المصارف التجارية لدى مؤسسة النقد بنسبة ١٥,٧ في المئة إلى ٨١,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م من ٧٠,٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م ■

جدول رقم ٣-١١ : المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

(نهاية السنة)

مليون ريال

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
أولاً: الموجودات					
نقد أجنبي وذهب	١٢٣١٢٧	١٣٦٠٢٩	١٦٩٠٣٣	١٨٦٢٢٧	١٩٤٦٨٤
نقد في الصندوق	٢٣٨٧٦	٢٥٠٦٠	٢٩١٨٧	٣٣٤١٥	٢٨٢٩٦
ورق نقد سعودي	٢٣٨٦٨	٢٥٠٤٩	٢٩١٧٦	٣٣٤٠٥	٢٨٢٨٤
نقود معدنية	٨	١١	١١	١٠	١٢
ودائع لدى البنوك بالخارج	٣٣٥٦٧٣	٣٤٣٨٨٧	٤١٤٠٠٧	٥٧٦٤١٥	٥٤٦٦٢٩
استثمارات في أوراق مالية بالخارج	١٠٧١٥٤٢	١١٨١٩١٦	١٤٢٧٨٢٠	١٦٧٠٠٢٠	١٩٥٢٨٣٧
موجودات متنوعة أخرى	١٦٤٣٥	١٨٤٩٧	١٧٨١٧	١٨٩٨٦	١٦٢٨٣
الاجمالي	**١٥٧٠٦٥٣**	**١٧٠٥٣٨٩**	**٢٠٥٧٨٦٤**	**٢٤٨٥٠٦٣**	**٢٧٣٨٧٢٨**
ثانياً: المطلوبات					
العملة المصدرة	١٢٣١٢٧	١٣٦٠٢٩	١٦٩٠٣٣	١٨٦٢٢٧	١٩٤٦٨٤
في التداول	٩٩٢٥١	١١٠٩٦٩	١٣٩٨٤٦	١٥٢٨١٢	١٦٦٣٨٨
لدى المؤسسة	٢٣٨٧٦	٢٥٠٦٠	٢٩١٨٧	٣٣٤١٥	٢٨٢٩٦
ودائـــع واحتياطي الحكومة	٨٥٧٥٧٠	٩١٣٣٧٥	١٠٨٣٣٦٤	١٤٠٠٩٤٦	١٥٠٨٣٣٤
جاري الحكومة	١٤٩٠٦٠	١٠٦٣٥٥	٣٠٢٢٥٦	٣٦٤٠١٥	١٨٠٧٩٥
الاحتياطي العام للدولة	٦٠٥٦٧٧	٧١٤٢٤١	٧٢٣٨٠٢	٧٢٤١٦٦	٨٥١٤٢٩
مخصصات مشاريع حكومية*	١٠٢٨٣٣	٩٢٧٧٩	٥٧٣٠٧	٣١٢٧٦٦	٤٧٦١١٠
ودائع صناديق وهيئات حكومية	٩٢٢٢٣	١١٠٢٠٩	١٣٦٨٤٤	١٥٢٥٤٤	١٦٥٧٢٠
الودائع النظامية للمؤسسات المالية	٥٠٧١٥	٥٤٩٧٦	٦٣٥١١	٧٠٧٩١	٨١٩٠١
ودائع لجهات أجنبية بالمحلية	١٠٣٠٠	١٠٣١٠	٣٧٧٤	٤٠٩١	٦٣٥٨
اذونات الخزينة واتفاقيات اعادة الشراء**	٣٢٦٩٤١	٣٦٧٧٦٩	٣٧٩٢٠٢	٤٤١٢١٠	٤٥٩٩٣٢
مطلوبات متنوعة أخرى	١٠٩٧٧٨	١١٢٧٢١	٢٢٢١٣٦	٢٢٩٢٥٤	٣٢١٨٠٠
الاجمالي	**١٥٧٠٦٥٣**	**١٧٠٥٣٨٩**	**٢٠٥٧٨٦٤**	**٢٤٨٥٠٦٣**	**٢٧٣٨٧٢٨**

* تمثل ماخصص للصرف على المشاريع الحكومية التي تم الإلتزام بها.

** تمثل أدوات السياسة النقدية.

واصلت المصارف التجارية أداءها القوي في عام ٢٠١٣م على مختلف الأصعدة، وحققت معدلات أرباح جيدة، وذلك انسجاماً مع المناخ الاقتصادي العام الذي اتسم بارتفاع مستويات الثقة والتوظيف، هذا بالإضافة إلى جهود مؤسسة النقد العربي السعودي في الرقابة والاشراف على النظام المصرفي الهادفة إلى تعزيز متانته وملاءته المالية ورقي مستويات الخدمات المصرفية والمالية التي يقدمها للعملاء والأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة. ويستعرض هذا الفصل تطورات المصارف التجارية، ونشاط المعهد المصرفي، ودور مؤسسة النقد العربي السعودي في الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي وشركات التمويل. ويظهر الأداء الجيد للمصارف التجارية في عام ٢٠١٣م من خلال ارتفاع نشاطها العام، وتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي موجوداتها بنسبة ٩,٢ في المئة، ونمت الودائع المصرفية بنسبة ١١,٢ في المئة، وزاد رأس المال والاحتياطيات بنسبة ٧,٨ في المئة، وكذلك ارتفعت أرباحها بنسبة ٦,٥ في المئة.

المركز المالي الموحد للمصارف

حققت المصارف التجارية في عام ٢٠١٣م أداءً جيداً عززت فيه متانة مراكزها المالية، فقد ارتفع إجمالي موجوداتها بنسبة ٩,٢ في المئة (١٥٩,١ مليار ريال) ليبلغ ١٨٩٣,٣ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٢,٣ في المئة (١٨٩,٧ مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم ٤-١).

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في عام ٢٠١٣م بنسبة ١١,٢ في المئة (١٤١,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو

جدول رقم ٤-١ : المركز المالي الموحد للمصارف التجارية
(نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الموجودات					
الاحتياطيات المصرفية	١٦٠١١٨	١٥٩٣١٣	١٧٩١٧٤	٢١٧٤٥٥	٢٠٠٣٦٦
الموجودات الأجنبية	٢١٠٩١٨	١٩٣١٢٧	٢٠٨٧٢٣	٢١٢٨٢٩	٢١٠٦٩١
مطلوبات على القطاع العام	١٨٢٣٢٤	٢١٤٣٣٣	٢٠٩٦٣٤	٢٢٠٧٦١	٢٧٢٨٦٩
مطلوبات على القطاع الخاص	٧٣٤٢٣٧	٧٧٥٧٥٦	٨٥٨٣٦٥	٩٩٩١٢٧	١١٢٣٦٤٥
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	١٣٦٥	١٩٤٦	١٦٩٤	٢٧٣٧	٢٧٤٠
موجودات أخرى	٨١٢٩٦	٧٠٧٩٤	٨٦٨٤٣	٨١٢٣٣	٨٢٩٧١
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	**١٣٧٠٢٥٨**	**١٤١٥٢٦٧**	**١٥٤٤٤٣٤**	**١٧٣٤١٤١**	**١٨٩٣٢٨٣**
المطلوبات					
الودائع المصرفية	٩٤٠٥٤٨	٩٨٤٨٥٠	١١٠٣٦٣٤	١٢٦٠٦٠٨	١٤٠١٩٨٠
المطلوبات الأجنبية	٩٩٦٨٣	٩٤٧٠٦	٧٥٤٥٠	٧٩٣٩٦	٧٤٤٠٥
رأس المال والاحتياطيات	١٦٣٦٤٢	١٧٨٠٢٥	١٩٠١٤٠	٢٠٩٤٩٤	٢٢٥٨٥٥
الأرباح	٢٦٨٣٠	٢٦١٢٠	٣٠٩١٩	٣٣٥٠٨	٣٥٦٩٢
مطلوبات أخرى	١٣٩٥٥٥	١٣١٥٦٧	١٤٤٢٩١	١٥١١٣٥	١٥٥٣٥٠

١٤٠٢,٠ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٤,٢ في المئة (١٥٧,٠ مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم ٤-٢، والرسمان البيانيان رقم ٤-١، ورقم ٤-٢).

وباستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها، يلاحظ ارتفاع الودائع تحت الطلب في عام ٢٠١٣م بنسبة ١٣,٧ في المئة (١٠٣,٣ مليار ريال) لتبلغ ٨٥٧,٣

جدول رقم ٤-٢ : الودائع المصرفية
(نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
أولاً : حسب النوع					
الودائع تحت الطلب	٤٣٣١٦٢	٥٣٠٠٧٢	٦٤١٠٥٦	٧٥٣٩٧٠	٨٥٧٢٨٠
الودائع الزمنية والإدخارية	٣٢٣٣٧٧	٢٩٨٢٨٣	٣٠٥٤٤١	٣٢٤٤٢٨	٣٤٥٠٣٥
الودائع الأخرى شبه النقدية:	١٨٤٠٠٩	١٥٦٤٩٥	١٥٧١٣٦	١٨٢٢١١	١٩٩٦٦٤
الودائع بالعملة الأجنبية	١٦٠٧٣٠	١٢٣٠٩٧	١٣٦٤٣٥	١٥٩٣٩٤	١٧٠٥٦٢
مقابل اعتمادات مستندية	١٤٧٧٠	٢٣٦٥٠	٨٣٦٥	٩٨٤٩	١٢٨١٢
عمليات إعادة الشراء (ريبو)	٢٢٠	١٤	١٠	١٠	٣٥
التحويلات القائمة	٨٢٨٩	٩٧٣٥	١٢٣٢٦	١٢٩٥٨	١٦٢٥٥
ثانياً : حسب القطاع					
القطاع الخاص	٧٢٠٩١٩	٧٧٩٥٦٤	٨٩٠٢٤٤	٩٩٨٢٥٥	١١٠٣٢١٦
القطاع العام	٢١٩٦٣٠	٢٠٥٢٨٦	٢١٣٣٩٠	٢٦٢٣٥٤	٢٩٨٧٦٤
ثالثاً : حسب العملة					
الودائع بالعملة المحلية	٧٧٩٨١٩	٨٦١٧٥٣	٩٦٧١٩٩	١١٠١٢١٤	١٢٣١٤١٨
الودائع بالعملة الأجنبية	١٦٠٧٣٠	١٢٣٠٩٧	١٣٦٤٣٥	١٥٩٣٩٤	١٧٠٥٦٢
إجمالي الودائع المصرفية	**٩٤٠٥٤٨**	**٩٨٤٨٥٠**	**١١٠٣٦٣٤**	**١٢٦٠٦٠٨**	**١٤٠١٩٨٠**

رسم بياني رقم ٤-١ : الودائع حسب العملة

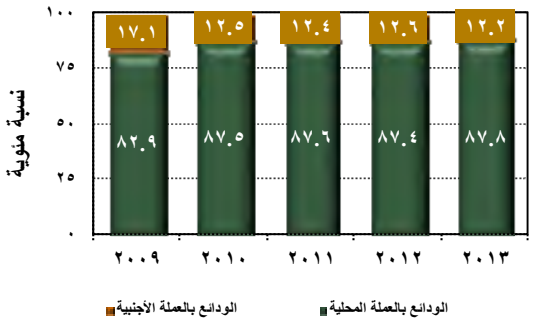

رسم بياني رقم ٤-٢ : معدلات نمو الودائع المصرفية

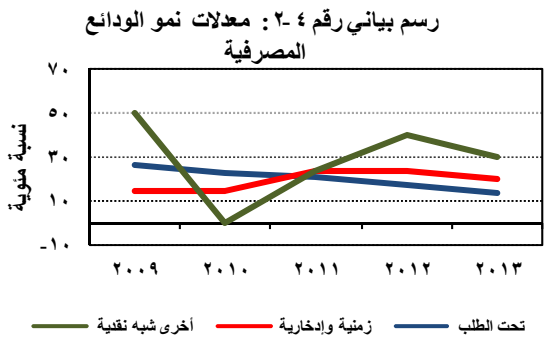

مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٧,٦ في المئة (١١٢,٩ مليار ريال) في العام السابق، وزاد نصيبها المئوي من إجمالي الودائع من ٥٩,٨ في المئة في نهاية عام ٢٠١٢م إلى ٦١,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م، كذلك ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة ٦,٤ في المئة (٢٠,٦ مليار ريال) لتبلغ ٣٤٥,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع في العام السابق نسبته ٦,٢ في المئة (١٩,٠ مليار ريال)، بينما انخفض نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في عام ٢٠١٣م إلى ٢٤,٦ في المئة، مقارنة بنسبة ٢٥,٧ في المئة في العام السابق. وبالنسبة للودائع الأخرى شبه النقدية (معظمها ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية)، فقد ارتفعت في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ٩,٦ في المئة (١٧,٥ مليار ريال) لتبلغ ١٩٩,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٠ في المئة (٢٥,١ مليار ريال) في العام السابق، وتراجع نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٣م إلى ١٤,٢ في المئة، مقارنة بنسبة ١٤,٥ في المئة في العام السابق (رسم بياني رقم ٤-٣).

وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ١٠,٥ في المئة (١٠٥,٠ مليار ريال) إلى ١١٠٣,٢ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٢,١ في المئة (١٠٨,٠ مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيب ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع المصرفية ما نسبته ٧٨,٧ في المئة، مقارنة بنسبة ٧٩,٢ في المئة في العام السابق. وارتفعت ودائع القطاع العام في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ١٣,٩ في المئة (٣٦,٤ مليار ريال) لتبلغ ٢٩٨,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٢,٩ في المئة (٤٩,٠ مليار ريال) في العام السابق. وبذلك ارتفع نصيب ودائع القطاع العام من إجمالي الودائع من ٢٠,٨ في المئة في نهاية عام ٢٠١٢م إلى ٢١,٣ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م.

رسم بياني رقم ٤-٣: مكونات الودائع المصرفية

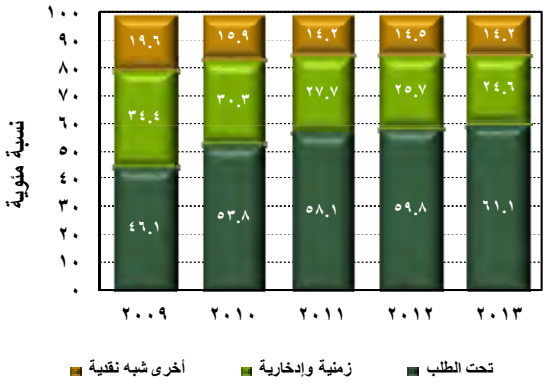

وبالنسبة لتطورات الودائع المصرفية حسب العملة، ارتفعت الودائع بالعملة المحلية في عام ٢٠١٣م بنسبة ١١,٨ في المئة (١٣٠,٢ مليار ريال) لتبلغ ١٢٣١,٤ مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها ١٣,٩ في المئة (١٣٤,٠ مليار ريال) في نهاية العام السابق، وبلغ نصيبها المئوي من إجمالي الودائع في عام ٢٠١٣م نحو ٨٧,٨ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٧,٤ في المئة في نهاية العام السابق. أما الودائع بالعملة الأجنبية فقد ارتفعت بنسبة ٧,٠ في المئة (١١,٢ مليار ريال) لتبلغ ١٧٠,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٨ في المئة (٢٣,٠ مليار ريال) في نهاية العام السابق، وبذلك تراجع نصيبها من إجمالي الودائع من ١٢,٦ في المئة في نهاية عام ٢٠١٢م إلى ١٢,٢ في المئة بنهاية عام ٢٠١٣م.

مطلوبات المصارف على القطاعين الخاص والعام

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف على القطاعين الخاص والعام (قروض وسلف، وكمبيالات مخصومة، واستثمارات) في عام ٢٠١٣م بنسبة ١٤,٤ في المئة (١٧٦,٦ مليار ريال) ليبلغ ١٣٩٩,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٤,٣ في المئة (١٥٢,٩ مليار ريال) في العام السابق. وبذلك شكل إجمالي المطلوبات على القطاعين العام والخاص في نهاية عام ٢٠١٣م نسبة ٩٩,٨ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة ٩٧,٠ في المئة في نهاية العام السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف على القطاع الخاص في عام ٢٠١٣م بنسبة ١٢,٥ في المئة (١٢٤,٥ مليار ريال) ليبلغ ١١٢٣,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٤ في المئة (١٤٠,٨ مليار ريال) في العام السابق. وشكلت مطلوبات المصارف على القطاع الخاص في نهاية عام ٢٠١٣م نسبة ٨٠,١ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة ٧٩,٣ في المئة في العام السابق.

أما مطلوبات المصارف على القطاع العام (قروض للمؤسسات العامة واستثمارات في أوراق مالية حكومية)، فقد

ارتفعت في عام ٢٠١٣م بنسبة ٢٣,٦ في المئة (٥٢,١ مليار ريال) لتبلغ نحو ٢٧٢,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٣ في المئة (١١,١ مليار ريال) في العام السابق. وشكلت المطلوبات من القطاع العام في نهاية عام ٢٠١٣م نسبة ١٩,٥ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة ١٧,٥ في المئة في نهاية العام السابق (جدول رقم ٤-٣، والرسمان البيانيان رقم ٤-٤، ورقم ٤-٥).

رسم بياني رقم ٤-٤ : مطلوبات المصارف حسب النوع

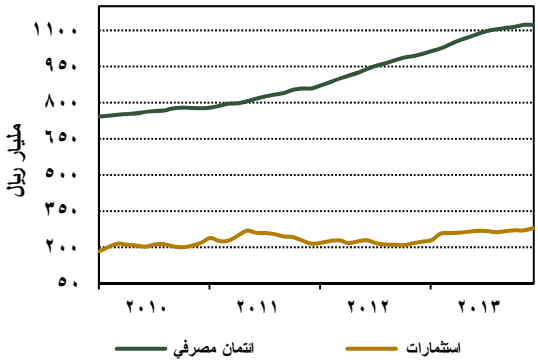

رسم بياني رقم ٤-٥ : مطلوبات المصارف حسب القطاع

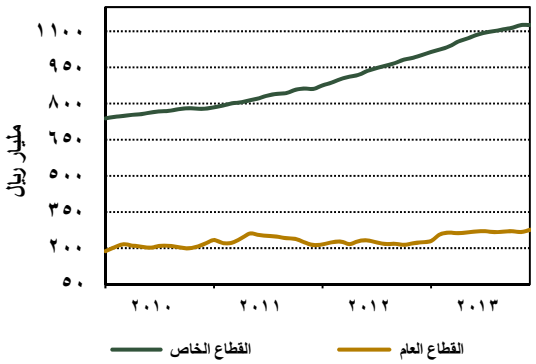

جدول رقم ٤-٣ : مطلوبات المصارف على القطاعين الخاص والعام
(نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣	
	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع	المبلغ	النصيب المئوي للمجموع
المطلوبات على القطاع الخاص	**٨٥٨٣٦٥**	**٨٠,٢**	**٩٩٩١٢٧**	**٨١,٧**	**١١٢٣٦٤٥**	**٨٠,٣**
الائتمان المصرفي	٨٢٤٧٩٥	٧٧,١	٩٦٠٤٧٢	٧٨,٦	١٠٧٦٣٩٣	٧٦,٩
قروض وسلف	٨١٤٩٨٨	٧٦,٢	٩٥١٠٢٢	٧٧,٨	١٠٦٥٥٣٣	٧٦,٢
كمبيالات مخصومة	٩٨٠٧	٠,٩	٩٤٥٠	٠,٨	١٠٨٦٠	٠,٨
استثمارات في أوراق مالية خاصة	٣٣٥٧٠	٣,١	٣٨٦٥٥	٣,٢	٤٧٢٥٢	٣,٤
المطلوبات على القطاع العام	**٢٠٩٦٣٤**	**١٩,٦**	**٢٢٠٧٦١**	**١٨,١**	**٢٧٢٨٦٩**	**١٩,٥**
الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة	٣١٨٣١	٣,٠	٣٩٥٨٥	٣,٢	٤٤١٢٧	٣,٢
استثمارات في أوراق مالية حكومية	١٧٧٨٠٣	١٦,٦	١٨١١٧٦	١٤,٨	٢٢٨٧٤٣	١٦,٣
أذونات خزينة	١٣٠٢٤٩	١٢,٢	١٣٨٦٨٥	١١,٣	١٧٩١١٤	١٢,٨
سندات حكومية	٤٧٥٥٤	٤,٤	٤٢٤٩١	٣,٥	٤٩٦٢٨	٣,٥
مطلوبات على مؤسسات مالية غير نقدية	**١٦٩٤**	**٠,٢**	**٢٧٣٧**	**٠,٢**	**٢٧٤٠**	**٠,٢**
المجمـوع	**١٠٦٩٦٩٣**	**١٠٠,٠**	**١٢٢٢٦٢٥**	**١٠٠,٠**	**١٣٩٩٢٥٥**	**١٠٠,٠**

الائتمان المصرفي حسب الآجال

ارتفع الائتمان المصرفي قصير الأجل (أقل من سنة) الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في عام ٢٠١٣م بنسبة ١٢,٤ في المئة (٦٦,٥ مليار ريال) ليبلغ ٦٠٣,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,٥ في المئة (٥١,١ مليار ريال) في العام السابق. وزاد الائتمان متوسط الأجل في عام ٢٠١٣م (سنة إلى ٣ سنوات) بنسبة ٥,٨ في المئة (١١,٧ مليار ريال) ليبلغ ٢١٢,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤٧,٢ في المئة (٦٤,٢ مليار ريال) في العام السابق. وارتفع الائتمان طويل الأجل (أكثر من ٣ سنوات) بنسبة ١٦,١ في المئة (٤٢,٢ مليار ريال) ليبلغ ٣٠٥,٢ مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته ١٢,٠ في المئة (٢٨,١ مليار ريال) في العام السابق.

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام ٢٠١٣م، فقد ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٣٤,٣ في المئة (٤,٢ مليار ريال) ليبلغ ١٦,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥٩,٠ في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٣٠,٣ في المئة (٢,٨ مليار ريال)، ليبلغ ١٢,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٩ في المئة في العام السابق. كما توسع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التجارة ليبلغ ٢٣٤,٨ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ١٤,٠ في المئة (٢٨,٧ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١٣,٢ في المئة في العام السابق. وشهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الخدمات ارتفاعاً نسبته ١٣,٢ في المئة (٧,٥ مليار ريال) ليبلغ ٦٤,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤٨,٢ في المئة في العام السابق. وارتفع كذلك الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ١٠,٧ في المئة (١٣,٦ مليار ريال) ليبلغ ١٣٩,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٣,٠ في المئة في العام السابق. كما ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد بنسبة ١,٦ في المئة (١,٢ مليار ريال) ليبلغ ٧٦,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٠ في المئة في العام السابق. وفي المقابل، شهد الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التمويل تراجعاً نسبته ٨,٣ في المئة (٢,٥ مليار ريال) ليبلغ ٢٧,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٥,٥ في المئة في العام السابق. كما انخفض الائتمان المصرفي لقطاع النقل والاتصالات بنسبة ١,٢ في المئة (٠,٥ مليار ريال) ليبلغ ٣٧,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٣ في المئة في العام السابق. وانخفض الائتمان المصرفي لقطاع الكهرباء والمياه وخدمات أخرى بنسبة طفيفة قدرها ٠,٢ في المئة (٠,٠٧ مليار ريال) ليبلغ ٣٤,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣٣,٤ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٤-٤، والرسم البياني رقم ٤-٦).

جدول رقم ٤-٤ : الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي
(نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣	
	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي
الزراعة وصيد الأسماك	٨٨٦٤	١,١	٩٢١٠	١,٠	١٢٠٠١	١,١
الصناعة والإنتاج	١١١٦٦٢	١٣,٥	١٢٦٢٠٣	١٣,١	١٣٩٧٦٤	١٣,٠
التعدين والمناجم	٧٦٥٧	٠,٩	١٢١٧١	١,٣	١٦٣٤٨	١,٥
الكهرباء والمياه وخدمات أخرى	٢٥٧٧٩	٣,١	٣٤٣٨٥	٣,٦	٣٤٣١٥	٣,٢
البناء والتشييد	٦٩٧٩٦	٨,٥	٧٥٣٨١	٧,٨	٧٦٥٥٥	٧,١
التجارة	١٨٢٠٧٨	٢٢,١	٢٠٦٠٢٣	٢١,٥	٢٣٤٧٦٨	٢١,٨
النقل والاتصالات	٣٨٨٨٦	٤,٧	٣٨٣٩٦	٤,٠	٣٧٩٢٤	٣,٥
التمويل	٢٢٤٦٨	٢,٧	٣٠٤٥١	٣,٢	٢٧٩١٥	٢,٦
الخدمات	٣٨١٦٠	٤,٦	٥٦٥٤٢	٥,٩	٦٤٠٠٤	٥,٩
نشاطات أخرى متنوعة	٣١٩٤٤٦	٣٨,٧	٣٧١٧١٢	٣٨,٧	٤٣٢٧٩٩	٤٠,٢
المجمـوع	**٨٢٤٧٩٥**	**١٠٠,٠**	**٩٦٠٤٧٢**	**١٠٠,٠**	**١٠٧٦٣٩٣**	**١٠٠,٠**

رسم بياني رقم ٤-٦: الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي

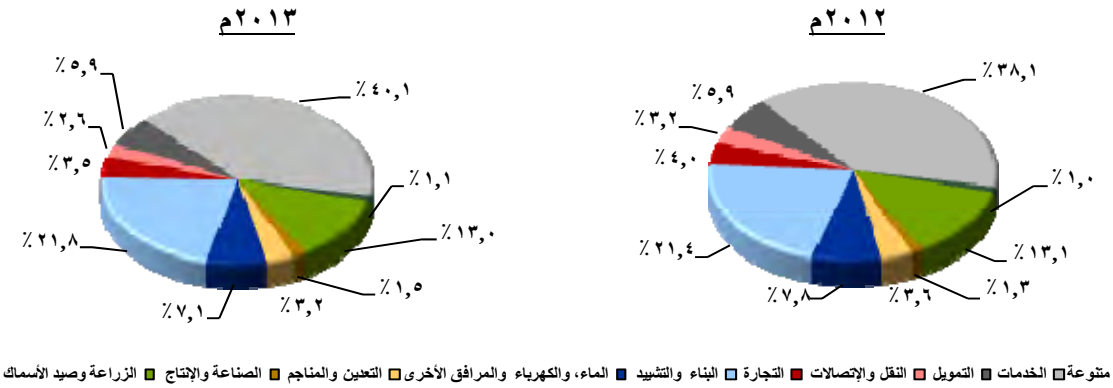

القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

سجلت القروض الاستهلاكية الممنوحة للأفراد وقروض بطاقات الائتمان من المصارف أعلى مستوى لها لتصل إلى ٣٤٠,٥ مليار ريال خلال عام ٢٠١٣م، مقارنة بنحو ٢٨١,٥ مليار ريال في العام السابق، وقد يعزى هذا الارتفاع إلى تراجع معدلات هامش العائد على القروض، وكذلك إلى زيادة الطلب على القروض نتيجة ارتفاع حجم توظيف السعوديين في كل من القطاعين الحكومي والخاص في الفترة الأخيرة. وطرأت معظم الزياده في إجمالي القروض للأفراد في جانب القروض الاستهلاكية التى زادت بنسبة ٢١,٤ في المئة (٥٨,٥ مليار ريال) لتبلغ ٣٣٢,٠ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م، مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٩ في

رسم بياني رقم ٤-٧: إجمالي القروض الاستهلاكية

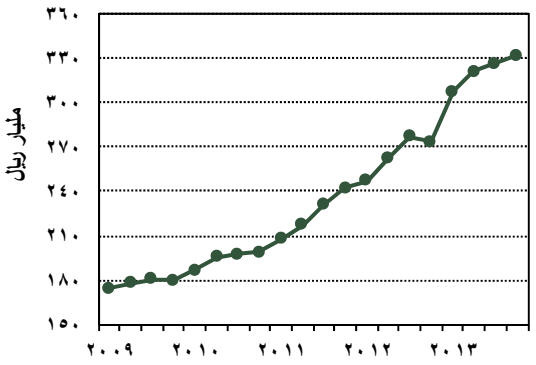

جدول رقم ٤-٥ : القروض الاستهلاكية للأفراد وقروض بطاقات الائتمان

(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	القروض الاستهلاكية للأفراد				بطاقات الائتمان*
	عقار	سيارات ومعدات	أخرى	الإجمالي	
٢٠٠٩	١٧٨٦٠,١	٣٨١٣٤,٥	١٢٣٩٢٣,٦	١٧٩٩١٨,٢	٨٦٢١,٢
٢٠١٠	٢٣٠٨٧,٧	٤٢٢٠٩,٠	١٣٣٥٣٧,٩	١٩٨٨٣٤,٦	٨٣٩٩,٧
٢٠١١	٢٩٣٠٠,٦	٤٩٤٤٤,٣	١٦٣٥٠٠,٩	٢٤٢٢٤٥,٩	٧٧٨٢,٦
٢٠١٢	٣٥٧١٠,٧	٥٥٤٢٢,٤	١٨٢٣٨٠,٦	٢٧٣٥١٣,٧	٧٩٨٣,٣
٢٠١٣	٤٤٨٨٨,٥	٦٥٠٦٩,١	٢٢٢٠٨٦,٦	٣٣٢٠٤٤,٢	٨٤٠٦,٩

* تشمل فيزا وماستركارد وأمريكان إكسبريس وأخرى.

المئة (٣١,٣ مليار ريال) في العام السابق. وباستعراض مكونات هذه القروض، يلاحظ ارتفاع القروض لأغراض أخرى بنسبة ٢١,٨ في المئة (٣٩,٧ مليار ريال) لتبلغ ٢٢٢,١ مليار ريال، ممثلة ما نسبته ٦٦,٩ في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بارتفاع نسبته ١١,٥ في المئة (١٨,٩ مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت القروض الممنوحة لأغراض التمويل العقاري بنسبة ٢٥,٧ في المئة (٩,٢ مليار ريال) لتبلغ ٤٤,٩ مليار ريال، أي ما نسبته ١٣,٥ في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بارتفاع نسبته ٢١,٩ في المئة (٦,٤ مليار ريال) في نهاية العام السابق. كما ارتفع الائتمان الممنوح لأغراض شراء السيارات والمعدات بنسبة ١٧,٤ في المئة (٩,٦ مليار ريال) ليبلغ ٦٥,١ مليار ريال، أي ما نسبته ١٩,٦ في المئة من إجمالي القروض الاستهلاكية، مقارنة بنمو نسبته ١٢,١ في المئة (٦,٠ مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت قروض بطاقات الائتمان في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ٥,٣ في المئة (٠,٤ مليار ريال) لتبلغ ٨,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٦ في المئة (٠,٢ مليار ريال) في نهاية العام السابق (جدول رقم ٤-٥، والرسم البياني رقم ٤-٧).

القروض المشتركة

تشير بيانات القروض المشتركة للمقيمين إلى ارتفاع عددها بين المصارف المحلية بالتحالف مع المصارف الخارجية في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ٢٦,٨ في المئة لتبلغ ٥٥٨ قرضاً، وكذلك ارتفعت لغير المقيمين بنسبة ٢٨,٨ في المئة لتبلغ ١٣٤ قرضاً، وارتفع إجمالي قيمة هذه القروض للمقيمين في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ٣٤,٧ في المئة لتبلغ ٢١١,٣ مليار ريال، وارتفعت أيضاً قيمة القروض لغير المقيمين بنسبة ٤٠,٢ في المئة لتبلغ ٢٦,٠ مليار ريال.

الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

انخفضت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٠ في المئة (٢,١ مليار ريال) لتبلغ نحو ٢١٠,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٠ في المئة (٤,١ مليار ريال) في نهاية العام السابق.

وانخفضت المطلوبات الأجنبية على المصارف التجارية في عام ٢٠١٣م بنسبة ٦,٣ في المئة (٥,٠ مليار ريال) لتبلغ ٧٤,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٢ في المئة (٣,٩ مليار ريال) في نهاية العام السابق (جدول رقم ٤-٦، والرسمان البيانيان رقم ٤-٨، ورقم ٤-٩).

ونتيجة لهذه التطورات زاد صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية (الموجودات الأجنبية ناقصاً المطلوبات الأجنبية) في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,١ في المئة (٢,٩ مليار ريال) ليبلغ ١٣٦,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع طفيف نسبته ٠,١ في المئة (٠,٢ مليار ريال) في نهاية العام السابق.

رسم بياني رقم ٤-٨: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف

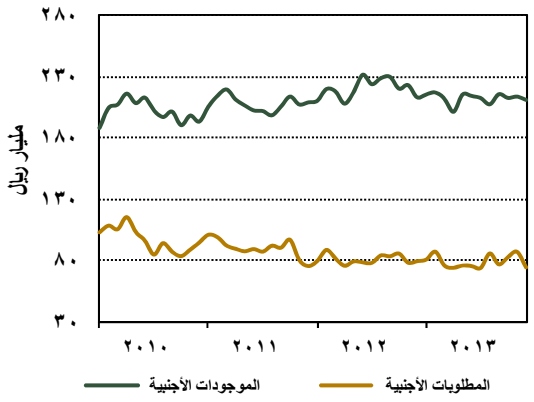

رسم بياني رقم ٤-٩: نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف

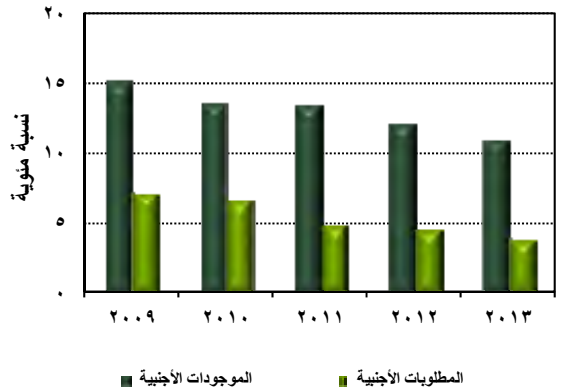

جدول رقم ٤-٦ : الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية
(بنهاية الفترة)

(مليون ريال)

	المبلـغ		التغيـر			
			٢٠١٢		٢٠١٣	
	٢٠١٢	٢٠١٣	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الموجودات الأجنبية						
مبالغ مستحقة على مصارف أجنبية	٣٣٩٧٧	٢٤٣٧٨	٨٩٦٨-	٢٠,٩-	٩٥٩٩-	٢٨,٣-
مبالغ مستحقة على الفروع في الخارج	٤٤٦٨٩	٤٨٤٧٣	١٧٩٨٧	٦٧,٤	٣٧٨٤	٨,٥
مبالغ مستحقة على جهات أخرى	١٤٥١٨	١١٨٠٣	١١٤٤-	٧,٣-	٢٧١٥-	١٨,٧-
الاستثمارات في الخارج	١١٩٦٤٤	١٢٦٠٣٧	٣٧٧٠-	٣,١-	٦٣٩٣	٥,٣
الإجمالي	**٢١٢٨٢٩**	**٢١٠٦٩١**	**٤١٠٦**	**٢,٠**	**٢١٣٧-**	**١,٠-**
المطلوبات الأجنبية						
مبالغ مستحقة لمصارف أجنبية	٤٧٤٧٢	٤٤٧٢٢	٥٥٥٦-	١٠,٥-	**٢٧٥٠-**	٥,٨-
مبالغ مستحقة للفروع في الخارج	٦٧٧٧	٦٤٩٥	٣٢٧٠	٩٣,٣	٢٨١-	٤,٢-
مبالغ مستحقة على جهات أخرى	٢٥١٤٧	٢٣١٨٨	٦٢٣١	٣٢,٩	١٩٥٩-	٧,٨-
الإجمالي	**٧٩٣٩٦**	**٧٤٤٠٥**	**٣٩٤٥**	**٥,٢**	**٤٩٩٠-**	**٦,٣-**
صافي الموجودات الأجنبية	**١٣٣٤٣٣**	**١٣٦٢٨٦**	**١٦٠**	**٠,١**	**٢٨٥٣**	**٢,١**

احتياطيات المصارف التجارية

انخفضت احتياطيات المصارف (النقد في الصندوق والودائع لدى مؤسسة النقد) في نهاية عام ٢٠١٣م بحوالي ١٧,١ مليار ريال، أو بنسبة ٧,٩ في المئة لتبلغ ٢٠٠,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره ٣٨,٣ مليار ريال، أو ما نسبته ٢١,٤ في المئة في نهاية العام السابق. وقد جاء معظم الانخفاض من تراجع الودائع الأخرى لدى المؤسسة التي انخفضت من ١٢٧,٦ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م إلى ٩٥,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م، أي بنسبة ٢٤,٩ في المئة (٣١,٧ مليار ريال)، بينما نمت الودائع النظامية لدى المؤسسة بنسبة ١٥,٨ في المئة (١١,١ مليار ريال) لتبلغ ٨١,١ مليار ريال، وكذلك الودائع الجارية لدى المؤسسة التي ارتفعت من ١٦١ مليون ريال إلى ١٧٣ مليون ريال، أي بنسبة ٧,٤ في المئة (١٢ مليون ريال). وفي المقابل، ارتفع النقد في صناديق المصارف بنحو ٣,٦ مليار ريال ليبلغ ٢٣,٢ مليار ريال (جدول رقم ٤-٧).

رأس المال واحتياطيات المصارف

ارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف في نهاية عام ٢٠١٣م بحوالي ١٦,٤ مليار ريال، أي بنسبة ٧,٨ في المئة ليبلغ ٢٢٥,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره ١٩,٣ مليار ريال، ونسبته ١٠,٢ في المئة في العام السابق. وانخفضت

جدول رقم ٤-٧ : احتياطيات المصارف التجارية
(بنهاية الفترة)

(مليون ريال)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
النقد في الصندوق	١٠٨٥٦	١٥٤٥٠	١٩٩١٧	١٩٦٦٦	٢٣٢١٩
ودائع لدى مؤسسة النقد :					
ودائع جارية	٦٤٦	٢٩٦	١٨٠	١٦١	١٧٣
ودائع نظامية	٥٠٣٢٢	٥٤٥٩٤	٦٢٢٥٣	٧٠٠٠٥	٨١٠٨٥
ودائع أخرى	٩٨٢٩٣	٨٨٩٧٣	٩٦٨٢٥	١٢٧٦٢٣	٩٥٨٨٩
احتياطيات المصارف	**١٦٠١١٨**	**١٥٩٣١٣**	**١٧٩١٧٤**	**٢١٧٤٥٥**	**٢٠٠٣٦٦**
النسب (٪) إلى الودائع المصرفية					
النقد في الصندوق	١,١٥	١,٥٧	١,٨٠	١,٥٦	١,٦٦
ودائع لدى مؤسسة النقد :					
ودائع جارية	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١
ودائع نظامية	٥,٣٥	٥,٥٤	٥,٦٤	٥,٥٥	٥,٧٨
ودائع أخرى	١٠,٤٥	٩,٠٣	٨,٧٧	١٠,١٢	٦,٨٤
احتياطيات المصارف	**١٧,٠٢**	**١٦,١٨**	**١٦,٢٣**	**١٧,٢٥**	**١٤,٢٩**

نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع من ١٦,٦ في المئة في نهاية عام ٢٠١٢م إلى ١٦,١ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م، وانخفضت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات من نحو ١٢,١ في المئة إلى ١١,٩ في المئة في نهاية عام ٢٠١٣م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقاً لمعيار لجنة بازل في نهاية عام ٢٠١٣م نحو ١٧,٩ في المئة وهي أكثر من ضعف النسبة الموصى بها من لجنة بازل البالغة ٨,٠ في المئة (جدول رقم ٤-٨).

مصادر واستخدامات الموارد المالية للمصارف التجارية في عام ٢٠١٣م

بلغ إجمالي الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية في نهاية عام ٢٠١٣م حوالي ١٨١,٦ مليار ريال، مقارنة بنحو ١٩١,٤ مليار ريال في نهاية العام السابق، أي بتراجع نسبته ٥,١ في المئة. وقد تركزت الموارد المالية المضافة الرئيسة في زيادة الودائع المصرفية بحوالي١٤١,٤ مليار ريال، أي ما نسبته ٧٧,٩ في المئة من إجمالي الموارد، بالإضافة إلى ارتفاع القاعدة الرأسمالية بنحو ١٨,٥

جدول رقم ٤-٨ : رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية
(بنهاية الفترة)

(مليون ريال)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
رأس المال والاحتياطيات	١٦٣٦٤٢	١٧٨٠٢٥	١٩٠١٤٠	٢٠٩٤٩٤	٢٢٥٨٥٥
رأس المال والاحتياطيات كنسبة مئوية من:					
الودائع المصرفية	١٧,٤	١٨,١	١٧,٢	١٦,٦	١٦,١
إجمالي الموجودات	١١,٩	١٢,٦	١٢,٣	١٢,١	١١,٩
نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر (معيار بازل)	١٦,٩	١٧,٦	١٧,٦	١٨,٢	١٧,٩

مليار ريـال، أي مـا نسبتـه ١٠,٢ في المئـة من إجمـالي الموارد، وكذلك زادت الإحتياطيات النقدية بنحو ١٧,١ مليار ريـال، أي ما نسبته ٩,٤ في المئة من إجمالي الموارد، وزاد أيضاً كل من صافي المطلوبات الأخرى، والأصول الأجنبية بحوالي ٢,٥ و ٢,١ مليار ريال، أي ما نسبته ١,٤ و ١,٢ في المئة من الإجمالي على التوالي.

واستخدمت معظم هذه الموارد خلال عام ٢٠١٣م لزيادة كل من المطلوبات من القطاع الخاص بنحو ١٢٤,٥ مليار ريـال أي ما نسبتـه ٦٨,٦ في المئـة من الإجمـالي، والمطلوبات من القطاع العام بحوالي ٥٢,١ مليار ريـال، أي ما نسبته ٢٨,٧ في المئة من الاجمالي، بالإضافة إلى تسديد المصارف التجارية ما يقارب ٥,٠ مليار ريال من مطلوباتها الأجنبية، أي ما نسبته ٢,٨ في المئة من الإجمـالي. (جدول رقم ٤-٩).

أرباح المصارف التجارية

بلغت أربـاح المصـارف التجاريـة في عـام ٢٠١٣م نحو ٣٥,٧ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٦,٥ في المئة عن أرباح السنة السابقة البالغة ٣٣,٥ مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته ٨,٤ في المئة عن أرباح عام ٢٠١٢م. وبلغت نسبة السيولة في نهاية عام ٢٠١٣م نحو ٢٨,٦ في المئة مقابل ٣١,٨ في المئة في نهاية العام السابق.

عدد المصارف وفروعها

بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في المملكة بنهاية عام ٢٠١٣م ثلاثة وعشرين مصرفاً بما في ذلك فروع مصارف أجنبية. وارتفع عدد فروع المصارف التجارية لتبلغ ١٧٦٨ فرعاً . وتم خلال عام ٢٠١٣م تشغيل ٧٢ فرعاً جديداً لبنوك محلية في مختلف مناطق المملكة. ووفقاً لتوزيع الفروع حسب المناطق الإدارية، تحظى منطقة الرياض بعدد ٥٣٥ فرعاً، أي ما نسبته ٣٠,٣ في المئة من الإجمالي، ومنطقة مكة المكرمة بعدد ٣٩٤ فرعاً، أي ما نسبته ٢٢,٣ في المئة من الإجمالي، والمنطقة الشرقية بعدد ٣٣١ فرعاً، أي ما نسبته ١٨,٧ في المئة من الإجمالي، ومنطقة عسير بعدد ١١١ فرعاً، أي ما نسبته ٦,٣ في المئة من الإجمالي، ومنطقة القصيم ١١٠ فروع، أي ما نسبته ٦,٢ في المئة من الإجمالي ومنطقة المدينة المنورة ٨٤ فرعاً، أي ما نسبته ٤,٨ في المئة من الإجمالي (جدول رقم ٤ – ١٠).

جدول رقم ٤-٩ : الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية واستخداماتها خلال عام ٢٠١٣

(مليار ريال)

المصادر	المبلغ	النصيب المئوي	الاستخدامات	المبلغ	النصيب المئوي
الودائع المصرفية	١٤١,٤	٧٧,٩	المطلوبات من القطاع الخاص	١٢٤,٥	٦٨,٦
القاعدة الرأسمالية	١٨,٥	١٠,٢	المطلوبات من القطاع العام	٥٢,١	٢٨,٧
صافي المطلوبات الأخرى	٢,٥	١,٤	المطلوبات الأجنبية	٥,٠	٢,٨
الإحتياطيات النقدية	١٧,١	٩,٤			
الأصول الأجنبية	٢,١	١,٢			
الإجمالي	**١٨١,٦**	**١٠٠,٠**	**الإجمالي**	**١٨١,٦**	**١٠٠,٠**

جدول رقم ٤-١٠ : فروع المصارف حسب المناطق الإدارية

(نهاية الفترة)

	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
٢٠١٣														
الربع الأول	٥١٨	٣٨٤	٨٠	٣٢٣	١٠٤	١٠٧	٤١	٣٣	١٣	٢١	٣٩	٢٣	٢٥	١٧١١
الربع الثاني	٥٢٥	٣٨٤	٨٢	٣٢٢	١٠٤	١٠٨	٤١	٣٤	١٣	٢١	٤٠	٢٣	٢٥	١٧٢٢
الربع الثالث	٥٣١	٣٨٦	٨٢	٣٢٤	١٠٥	١٠٩	٤١	٣٥	١٣	٢١	٤٠	٢٣	٢٥	**١٧٣٥**
الربع الرابع	٥٣٥	٣٩٤	٨٤	٣٣١	١١٠	١١١	٤٢	٣٥	١٣	٢٣	٤١	٢٣	٢٦	١٧٦٨

عدد العاملين في القطاع المصرفي

سجل عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ١٣,٥ في المئة ليبلغ ٤٦١٧٨ موظفاً وموظفةً. وبلغ النصيب المئوي للعاملين السعوديين (ذكور– إناث) حوالي ٨٧,٦ في المئة من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، أي حوالي ٤٠٤٤٠ موظفاً وموظفةً. وبلغت نسبة العاملين السعوديين الذكور حوالي ٧٥,٥ في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة ١٢,٢ في المئة من العاملين الذكور غير السعوديين، وبلغت نسبة العاملات الإناث السعوديات حوالي ١٢,١ في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة ٠,٢ في المئة من العاملات الإناث غير السعوديات.

تطورات التقنية المصرفية في عام ٢٠١٣م

أولاً: عمليات غرف المقاصة

تراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة بالمملكة في عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,٢ في المئة، بانخفاض مقداره ١٣٩,٥ ألف شيك، أما بالنسبة لقيمتها فقد ارتفعت بنسبة ١,٢ في المئة إلى ٦٣٥,٨ مليار ريال. وارتفع متوسط قيمة الشيك في عام ٢٠١٣م بنسبة ٣,٥ في المئة، من ٩٧٨٤٦ ريال في عام ٢٠١٢م إلى ١٠١٢٢٥ ريال في عام ٢٠١٣م.

وبشكل عام انخفض عدد الشيكات التجارية والشخصية المنفذة من خلال المقاصة الآلية في العديد من غرف المقاصة الرئيسة في المملكة، وقد يرجع ذلك إلى التوسع في إستخدام التقنية المصرفية ومنها أجهزة نقاط البيع، وكان الانخفاض في غرفة الرياض بنسبة ٢,٠ في المئة لتبلغ ٢,٣ مليون شيك، وفي غرفة الدمام بنسبة ٠,٨ في المئة لتبلغ ١,٧ مليون شيك، وفي غرفة جدة بنسبة ٣,٦ في المئة لتبلغ ١,٤ مليون شيك، وفي غرفة أبها بنسبة ٥,٠ في المئة لتبلغ ١٥١,٠ ألف شيك، وفي غرفة المدينة المنورة بنسبة ٢,٦ في المئة لتبلغ ١٥٠,٨ ألف شيك، وفي غرفة بريدة بنسبة ١,٣ في المئة لتبلغ ٢٥٤.٦ ألف شيك، وفي غرفة مكة المكرمة بنسبة ٣,٤ في المئة لتبلغ ١٣٣,١ ألف شيك، وفي غرفة تبوك بنسبة ١٠,٤ في المئة لتبلغ ٥٠,٥ ألف شيك. وفي المقابل، ارتفع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها آلياً في غرفة كل من جازان والطائف بنسبة ٤,٥ في المئة، ونسبة ٠,٠٢ في المئة لتبلغ ٢٥,٣ ألف شيك و ٣٩,٨ ألف شيك على التوالي (رسم بياني رقم ٤-١٠).

رسم بياني رقم ٤-١٠: النصيب المئوي لشيكات المقاصة التجارية والشخصية حسب المدن

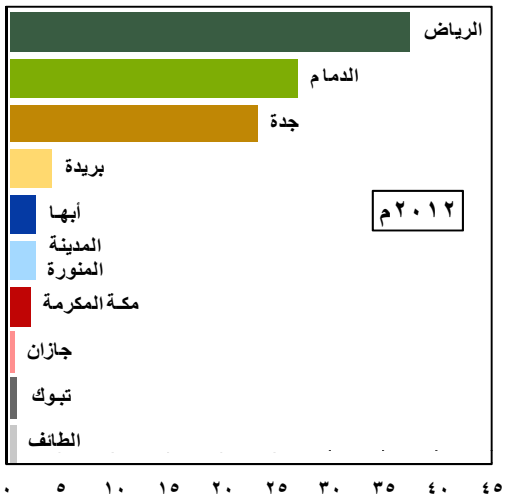

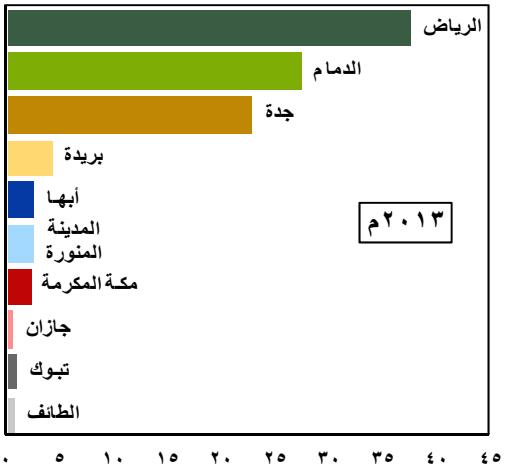

ثانياً : الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN)

واصلت الشبكة السعودية للمدفوعات خلال عام ٢٠١٣م جهودها لتحقيق المزيد من الإنجازات والنجاحات في تقديم خدمات مصرفية مميزة. واستمر النمو في حجم العمليات الآلية لأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع والبطاقات المصرفية. والعمل مستمر لتقديم خدمات مصرفية آلية تمتاز بالسرعة والدقة والأمان.

وحصلت الشبكة السعودية للمدفوعات خلال عام ٢٠١٣م على شهادة توافق نظام الشبكة السعودية مع المعيار

المطور (PCI DSS ٢,٠) الذي يعد معياراً دولياً لحماية بيانات البطاقات الإلكترونية مما يعزز أمن المعلومات بشكل عام في القطاع المصرفي.

وحققت الشبكة السعودية خلال عام ٢٠١٣م نمواً إيجابياً في جميع عملياتها، وارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي (ATMs) العاملة في المملكة بنسبة ٩,٢ في المئة لتبلغ ١٣٨٨٣ جهازاً، مقارنة بزيادة نسبتها ٨,٠ في المئة في العام السابق. وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة ٨,٣ في المئة لتبلغ حوالي ١٧,٨ مليون بطاقة صرف آلي، مقارنة بارتفاع نسبته ١٥,٣ في المئة في العام السابق.

وارتفع عدد العمليات التي نفذتها الشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN) في عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,٧ في المئة لتبلغ ٥٥٨,٢ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ٩,٧ في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة السحوبات التي نفذت من خلال شبكة (SPAN) بنسبة ٧,٧ في المئة لتبلغ ٣٢٤,٦ مليار ريال، مقارنة بزيادة نسبتها ١١,٤ في المئة في العام السابق. أما بالنسبة لعدد العمليات التي جرت عبر شبكة المصارف، فقد تراجعت بنسبة ٢,٨ في المئة لتبلغ ٧٧٧,٣ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ٤,١ في المئة في العام السابق. وزادت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف بنسبة ٢,٩ في المئة إلى ٣٣٣,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٤ في المئة في العام السابق. ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي عدد العمليات التي نفذتها أجهزة الصرف

رسم بياني رقم ٤-١١: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

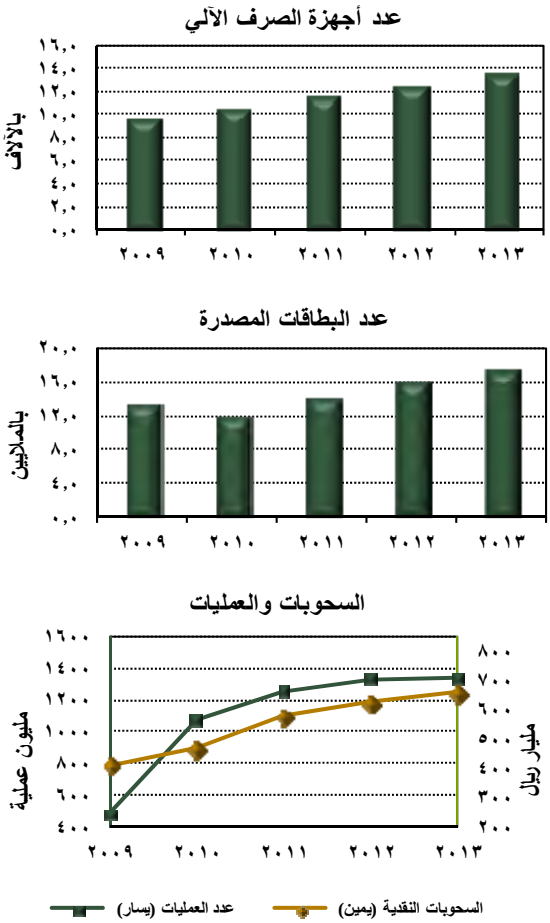

جدول رقم ٤-١١ : إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

السنوات	عدد أجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
			الشبكة السعودية	المصارف	المجموع	الشبكة السعودية	المصارف	المجموع
٢٠٠٩	٩٩٥٠	١٣٧١٢٩٠٥	٣٧٢٩٧٤	٥٦٨٧٢٧	٩٤١٧٠١	١٩٧٧٦٩	٢١٣٥١٦	٤١١٢٨٥
٢٠١٠	١٠٨٨٥	١٢١٦٢٤٠٧	٤١٨٤٧٣	٦٥٦٣٩٠	١٠٧٤٨٦٢	٢٢١٤٨٢	٢٤٦٩٠٧	٤٦٨٣٨٩
٢٠١١	١١٧٦٦	١٤٢٦١٩٩٣	٤٨٥٩٨٥	٧٦٨٧٧٦	١٢٥٤٧٦١	٢٧٠٥٩٣	٣٠٧٦٧٦	٥٧٨٢٦٩
٢٠١٢	١٢٧١٢	١٦٤٤٠٢٥٨	٥٣٢٩٨٣	٨٠٠٠١٣	١٣٣٢٩٩٦	٣٠١٤٧٣	٣٢٤٢٨١	٦٢٥٧٥٤
٢٠١٣	١٣٨٨٣	١٧٨١٠٦٥٣	٥٥٨١٧٠	٧٧٧٣٣٦	١٣٣٥٥٠٦	٣٢٤٥٦٧	٣٣٣٨١٠	٦٥٨٣٧٧

الآلي بنسبة طفيفة قدرها ٠,٢ في المئة ليبلغ ١٣٣٥,٥ مليون عملية، وزاد إجمالي السحب النقدي بنسبة ٥,٢ في المئة ليبلغ ٦٥٨,٤ مليار ريال (جدول رقم ٤-١١، والرسم البياني رقم ٤-١١).

وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام ٢٠١٣م بنسبة ١٦,٥ في المئة ليبلغ ١٠٧٧٦٣ جهازاً، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٢ في المئة في العام السابق. وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة ٢٣,٦ في المئة لتبلغ ٢٩٤,٠ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ٢٥,٠ في المئة في العام السابق. كذلك ارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة ١٨,١ في المئة لتبلغ ١٤٤,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٣,٦ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٤-١٢، والرسم البياني رقم ٤-١٢)، وتشير هذه النسب إلى زيادة اعتماد العملاء على خدمات الشبكة السعودية وتعزيز الثقة بإستخدام التقنية المصرفية الحديثة، وتأكيد الاستمرارية في الانجازات التى حققتها الشبكة السعودية للمدفوعات.

ثالثاً : النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (SARIE)

أحدث النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة والمعروف اختصاراً بـ "سريع" تقدماً في مجال الأعمال المصرفية الآلية والمعاملات التجارية في المملكة منذ بداية عمله بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٨م، ويشكل هذا النظام البنية الأساسية التي يعتمد عليها عدداً من أنظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة، ويشارك حالياً ٢٢ مصرفاً في نظام "سريع".

رسم بياني رقم ٤-١٢

عدد أجهزة نقاط البيع

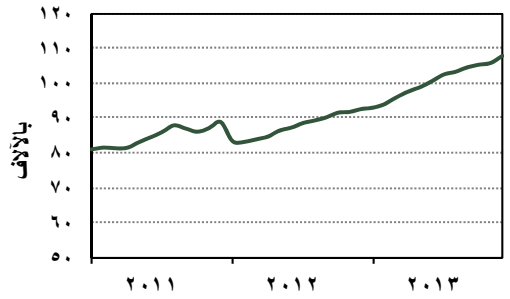

عمليات نقاط البيع

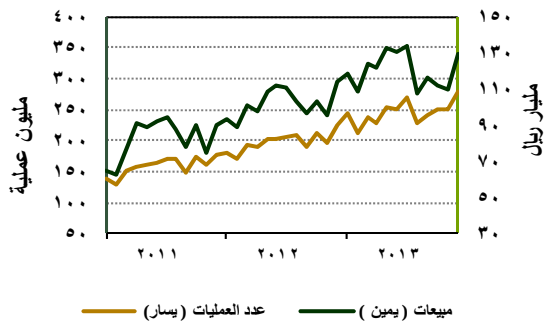

وارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال نظام "سريع" في عام ٢٠١٣م بنسبة ٥,٦ في المئة لتبلغ ٥٨,٠ مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها ٢٤,٦ في المئة في العام السابق. وبالنسبة لتوزيع عمليات نظام سريع وفقاً لعمليات مدفوعات العملاء الفردية والمجمعة، فقد ارتفع عدد العمليات الفردية بنسبة ٢١,٧ في المئة ليبلغ ٥,٣ مليون عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة ١٢,٠ في المئة لتبلغ

جدول رقم ٤-١٢ : إحصاءات نقاط البيع

السنوات	مبيعات (مليون ريال)	عدد العمليات (ألف عملية)	عدد الأجهزة
٢٠٠٩	٥٦٢٥٦	١٢٤٨٣٠	٨٢٦٢٠
٢٠١٠	٧١٨٥٥	١٥١١٨٤	٨٠٥٠٥
٢٠١١	٩٨٩٠٥	١٩٠٣٠١	٨٨٧٩٣
٢٠١٢	١٢٢٢٢٦	٢٣٧٩٤٦	٩٢٥٣٨
٢٠١٣	١٤٤٣٢٧	٢٩٤٠٤٣	١٠٧٧٦٣

٣٠٤٠ مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة بنسبة ٣,٩ في المئة ليبلغ ٥٠,٨ مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة ١٤,٨ في المئة لتبلغ ١٥٣٠ مليار ريال، وارتفع عدد العمليات الأخرى بنسبة ١٩,٩ في المئة ليبلغ ١,٥ مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة ٢٤,٢ في المئة لتبلغ حوالي ٢٧,٥ مليار ريال. أما بالنسبة لتصنيف عمليات سريع وفقاً للمدفوعات بين المصارف، فقد ارتفع عدد العمليات الفردية بين المصارف التجارية خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,١ في المئة ليبلغ حوالي ٣٤٢ ألف عملية، وانخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة ١٨,٤ في المئة لتبلغ نحو ٥٠٠١٣ مليار ريال. وانخفض عدد العمليات المجمعة المنفذة عبر نظام سريع بين المصارف بنسبة ١٣,٤ في المئة ليبلغ حوالي ١١٢,٠ ألف عملية، وانخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة ١٩,٤ في المئة لتبلغ نحو ٤٩,١ مليار ريال (جدول رقم ٤-١٣أ، وجدول رقم ٤-١٣ب، والرسم البياني رقم ٤-١٣).

رسم بياني رقم ٤-١٣: عمليات نظام سريع

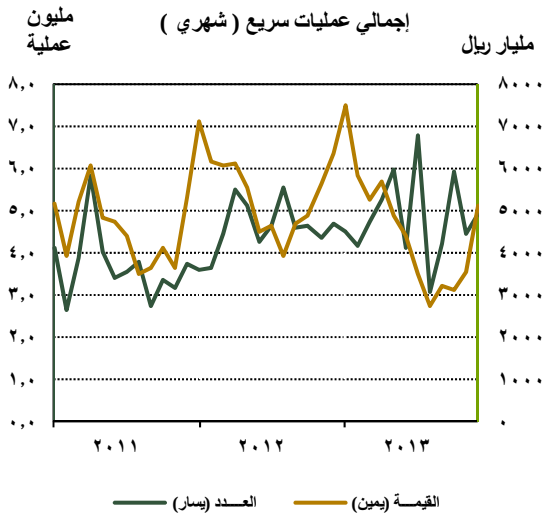

جدول رقم ٤-١٣أ : عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(ألف عملية)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (١)	مجمعة	مفردة	المجموع (٢)	(٣)	(١+٢+٣)
٢٠٠٩	٢٧٩٨٢	٢٦٢٢	٣٠٦٠٤	٧٧	٢٦٦	٣٤٣	١٨٨٢	٣٢٨٢٩
٢٠١٠	٣٠٢٥٣	٣٠٠٣	٣٣٢٥٧	٧٥	٢٣٧	٣١٢	١٥٤٢	٣٥١١٠
٢٠١١	٣٨٩٢١	٣٥٥٢	٤٢٤٧٣	٨٧	٢٧٣	٣٦٠	١٢٣٧	٤٤٠٧٠
٢٠١٢	٤٨٨٨٢	٤٣٤٩	٥٣٢٣١	١٢٩	٣٣٥	٤٦٤	١٢١٥	٥٤٩٠٩
٢٠١٣	٥٠٧٦٨	٥٢٩٠	٥٦٠٥٨	١١٢	٣٤٢	٤٥٤	١٤٥٦	٥٧٩٦٧

جدول رقم ٤-١٣ب : مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(مليار ريال)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى*	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (١)	مجمعة	مفردة	المجموع (٢)	(٣)	(١+٢+٣)
٢٠٠٩	٧١٧	٢١٧٦	٢٨٩٣	٤٢	٥٨٢٨١	٥٨٣٢٣	١٧	٦١٢٣٤
٢٠١٠	٨٦٧	٢٠١٥	٢٨٨٢	٣٧	٥٢٥٤٢	٥٢٥٧٨	٨٤	٥٥٥٤٤
٢٠١١	١١٥٩	٢٣٠٤	٣٤٦٤	٣٧	٥٠٨٩٥	٥٠٩٣٢	٥٨	٥٤٤٥٤
٢٠١٢	١٣٣٢	٢٧١٤	٤٠٤٦	٦١	٦١٢٩٠	٦١٣٥١	٢٢	٦٥٤٢٠
٢٠١٣	١٥٣٠	٣٠٤٠	٤٥٧٠	٤٩	٥٠٠١٣	٥٠٠٦٢	٢٧	٥٤٦٦٠

* تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات مؤسسة النقد على المصارف.

رابعاً: نظام سداد للمدفوعات

نظام سداد للمدفوعات هو نظام مركزي لسداد ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى آلياً عبر جميع القنوات المصرفية في المملكة (فروع البنوك، وأجهزة الصرف الآلي، والهاتف المصرفي، والإنترنت المصرفية)، وبلغ عدد المفوترين المرتبطين بنظام سداد حتى نهاية عام ٢٠١٣م ١٢٩ مفوتراً، وعدد المصارف المرتبطة مع النظام ١٤ مصرفاً، في حين بلغ إجمالي عدد العمليات المنفذة خلال عام ٢٠١٣م نحو ١٤٧,٠ مليون عملية، بقيمة إجمالية بلغت نحو ١٧١,٢ مليار ريال.

المعهد المصرفي

استمر المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي في إيجاد حلول معرفية متميزة لقطاع الخدمات المالية من مصارف، وشركات تأمين واستثمار، وبالتالي الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في عام ٢٠١٣م قام المعهد المصرفي بتوسيع منتجاته التدريبية من أجل استقطاب شرائح جديدة من المستفيدين سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات لتشمل التخصصات في المجالات المصرفية، والمالية، والاستثمار، والإدارة، والتسويق، والتشريعات والأنظمة المالية، ومنتجات التأمين والامتحانات المهنية والاحترافية وغيرها.

وقدم المعهد خلال عام ٢٠١٣م نحو ١٠٧٢ نشاطاً استفاد منها ما يقارب ١٧,٧٣٠ مشاركاً، ومنها التحق ٤١٨٦ مشاركاً بالامتحانات المعيارية لبرامج تداول وأساسيات التأمين ومعاييني الحوادث، وشارك نحو ١٧٤ متدرباً في برامج الدبلومات المتخصصة، كما شارك في الندوات وورش العمل نحو ١٠٣٢ مشاركاً (جدول رقم ٤-١٤).

أولاً : البرامج الإعدادية والتطويرية (البرامج التأهيلية)

يهدف البرنامج الإعدادي إلى إعداد الموظفين الجدد من خريجي الجامعات للعمل مديري فروع مصارف، وكذلك استقطاب الخريجين الجامعيين وتدريبهم حسب متطلبات المصارف. ويقدم برنامج الانتمان باللغة الانجليزية لتعريف الخريجين الجامعيين بجوانب العمل المصرفي الخاص بقطاع الشركات. ويقدم المعهد كذلك مجموعة من البرامج التطويرية تشمل برنامج الاستثمار، وبرنامج التدريب الإداري، وبرنامج الوسطاء الأساسي، وبرنامج مدراء المستقبل، وبرنامج التمويل المصرفي المتوافق مع الشريعة.

ثانيا: برامج الدبلومات المتخصصة

تشمل برامج الدبلومات المتخصصة برنامج دبلوم الأعمال المالية والمصرفية، والتي صممت استجابةً لحاجات السوق المالية والتجارية لتطوير مستوى المعرفة والفهم للمشارك بطبيعة وأهمية الأعمال المالية والمصرفية. ويمكن هذا الدبلوم خريجيه من المشاركة الفاعلة والإيجابية في مؤسسات القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص أو القطاعات الأخرى بشكل عام .

كما تشمل برامج الدبلومات المتخصصة برنامج دبلوم أعمال التأمين الذي تم تصميمه كنتيجة للجهود المتظافرة لصناعة التامين السعودية لبناء الكفاءات والمهارات المهنية، ومن المتوقع زيادة الطلب على هذا الدبلوم في المدى المنظور في ظل زيادة عدد تراخيص شركات التأمين وحاجتها في هذا المجال لإعداد كفاءات بشرية مؤهلة لخدمة عملائها. كما أن طرح امتحانات معيارية جديدة وبرامج تعليمية تحضيرية لهذه الامتحانات، معتمدة من الجهة الرقابية لسوق التأمين، سيؤدي إلى زيادة ملموسة في عدد الدورات التعليمية والبرامج التأهيلية المتخصصة في إعداد و تخريج وسطاء التأمين والاستشاريين وخبراء المعاينة وتقدير الخسائر.

جدول رقم ٤-١٤ : أهم أنشطة المعهد المصرفي خلال عام ٢٠١٣م

اسم النشاط	عدد الدورات (البرامج)	عدد المشاركين
برامج الدبلومات المتخصصة	٢	١٧٤
الامتحانات المعيارية	٣	٤١٨٦
ندوات وورش عمل	٤	١٠٣٢

ثالثاً: الامتحانات المعيارية

واصل المعهد دعمه لتوجهات الجهات الرقابية من خلال عقده للامتحانات المعيارية التي استفاد منها ٤١٨٦ مشاركاً خلال عام ٢٠١٣م، حيث توزعت على ثلاثة امتحانات، وهي أساسيات التأمين، بعدد ٣٠٣١ مشاركاً، وامتحان شهادة التداول بعدد ٦٢٣ مشاركاً، وامتحان معاينـي الحوادث (شركة نجم)، وبلغ عدد المشاركين فيها ٥٣٢ مشاركاً.

رابعاً: برنامج تدريب الاقتصاديين السعوديين

يهدف هذا البرنامج إلى استقطاب وتطوير قدرات كوادر وطنية للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه في تخصص الاقتصاد للعمل باحثين اقتصاديين فيما بعد في مؤسسة النقد العربي السعودي، وبلغ عدد المشاركين في هذا البرنامج خلال عام ٢٠١٣م سبعة مشاركين.

خامساً: المؤتمرات والندوات والأبحاث التطبيقية

نظّم المعهد خلال عام ٢٠١٣م ندوتين هما الندوة السنوية الخامسة للإلتزام ومكافحة غسل الأموال، وندوة تصنيف شركات التأمين ومخاطرها الائتمانية وبلغ عدد المشاركين في هذه الندوات ٤٧٢ مشاركاً، إضافة إلى ذلك نظّم المعهد ورشتي عمل هما إدارة المخاطر، وأمن المعلومات في القطاع المصرفي، وبلغ عدد المشاركين فيهما ٥٦٠ مشاركاً.

الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي

تشرف مؤسسة النقد العربي السعودي وتراقب عمل المصارف بهدف التأكد من سلامتها وملاءتها المالية وفاعلية أدائها في الاقتصاد المحلي، من خلال تطبيق الأنظمة وإصدار اللوائح والتعليمات والضوابط، والقيام بالزيارات الإشرافية وبرامج الفحص اللازمة. ومن أبرز ما تحقق في عام ٢٠١٣م الآتي:

أولاً : التطورات التنظيمية والإرشادات

أصدرت المؤسسة تعاميم إشرافية في مجالات عدة تهدف إلى تحسين وتطوير النظام المالي والمصرفي والإلتزام بالمعايير الرقابية التي تصدرها المؤسسة وتنسجم مع معايير ومبادئ الهيئات التنظيمية الدولية. ومن الأمثلة على التعاميم لتحسين أداء المصارف ما صدر بشأن تعديل جزئي على بعض قواعد فتح وتشغيل الحسابات البنكية، والضوابط المتعلقة بتطبيق خدمة الجوال المصرفي، وإيقاف التعامل بنظام خيار التمويل بالقسط المتزايد، وتحديث التعرفة البنكية على الحسابات والخدمات المصرفية الشخصية للأفراد، والعائد الاحترازي عن المعلومات المتعلقة بالقروض الاستهلاكية، والتعليمات على ضوابط الرقابة الداخلية للمصارف، وتحسين الشفافية في سوق المشتقات المالية السعودي. ومن الأمثلة على التعاميم للجنة بازل ما صدر بشأن إدارة المخاطر المرتبطة بتسوية عمليات الصرف الأجنبي، ونسبة الإقراض ومتطلبات الإفصاح، والإفصاح عن نقاط البيع في القطاع المصرفي وقطاعات التأمين والأوراق المالية، ومعايير الإفصاح عن نسبة تغطية السيولة، وعمليات التدقيق الخارجي للمصارف، والإطار الرقابي حول قياس الانكشافات الكبيرة والحد منها. ومن الأمثلة على التعاميم لمجموعة العمل المالية (فاتف) ما صدر بشأن نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، ومعالجة بعض الملاحظات المتعلقة بتطبيق نظام مكافحة غسل الأموال.

ثانياً : الرقابة على أساس المخاطر والزيارات الإشرافية

تقوم المؤسسة بزيارات رقابية دورية لكافة المصارف العاملة في المملكة. وتشمل هذه الزيارات اجتماعات ثنائية بين الفريق الرقابي ورئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ورئيس لجنة المراجعة.

وتتناول الاجتماعات الثنائية استراتيجيات المصرف، وعملياته، وحجم مخاطره، وطريقة إدارته وأساليب الرقابة الداخلية لديه. وتتيح هذه الاجتماعات الثنائية لموظفي إدارة الإشراف البنكي في المؤسسة تحديث تقويم حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف العاملة في المملكة وإعداد تقارير عن المخاطر المتعلقة بها.

ثالثاً: تعاون المؤسسة مع الجهات الإشرافية الداخلية والخارجية

تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على مشروع آلي للربط بين وزارة التجارة والصناعة والمصارف المحلية بهدف التحقق من شهادات إيداع رأس مال الشركات تحت التأسيس والإطلاع على بيانات السجل التجاري للشركات والمؤسسات، ويجري حالياً داخل المؤسسة وضع ضوابط وإجراءات موثقه وواضحة لآلية الربط الإلكتروني بين البنوك ووزارة التجارة والصناعة.

وبالنسبة لتعاون مؤسسة النقد مع الجهات الإشرافية خارج المملكة، فهناك تعاون رقابي وتبادل للمعلومات والخبرات مع العديد من المصارف المركزية والسلطات الرقابية بسبب وجود فروع لمصارف أجنبية عديدة في المملكة، علاوةً على وجود فروع وشركات تابعة لمصارف سعودية خارج المملكة.

رابعاً: تطورات تطبيق معياري بازل ٢ وبازل ٣ في المملكة العربية السعودية

شاركت مؤسسة النقد العربي السعودي عبر عقود من الزمن في مباحثات ومداولات مبادرات لجنة بازل المتعلقة بنظام كفاية رأس المال على أساس المخاطر. ويعود تاريخ مشاركة المؤسسة منذ اتفاقية بازل ١ لعام ١٩٨٨م، ثم إطار معيار بازل ٢ لعام ٢٠٠٤م، وشاركت مؤخرا في مباحثات حزمة الإصلاحات المتضمنة لمعيار بازل ٣ لعامي ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م على التوالي. وأنجزت المؤسسة تطبيق معيار بازل ٣ فيما يتعلق بالدعامة ١ المتعلقة بمخاطر الائتمان، والدعامة ٢ الخاصة بعملية المراجعة الرقابية، والدعامة ٣ للإفصاح عن البيانات المصرفية وذلك في ديسمبر من عام ٢٠١٢م. وأصدرت المؤسسة أيضا عدداً من تعاميم لجنة بازل للرقابة المصرفية لتقوم المصارف بتنفيذها بالكامل خلال عام ٢٠١٣م، ويرتبط عدد منها ببازل ٣ وفي شهر يوليو ٢٠١٣م وجهت المؤسسة بتطبيق إطار نسبة تغطية السيولة المعدلة على أساس الوثيقة الإرشادية النهائية للجنة بازل للرقابة المصرفية لشهر يناير ٢٠١٣م.

علاوة على ذلك، زودت مؤسسة النقد المصارف عدداً من الوثائق الاستشارية النهائية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية وطلبت من المصارف مرئياتها عليها.

وتشارك مؤسسة النقد أيضاً في عدد من اللجان ومجموعات العمل الفرعية ذات الصلة بمجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية التي تعمل على إضفاء المزيد من التنقيحات والتحسينات على مبادرات مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن حوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، وغيرها.

خامساً: نشاط سوق المشتقات المالية

ارتفعت عمليات المشتقات المالية في المملكة في عام ٢٠١٣م بنحو ٨٣,٩ مليار ريال أي بنسبة ٨,٩ في المئة لتبلغ ١٠٢٤,٧ مليار ريال، مقارنة بنحو ٩٤٠,٨ مليار ريال في نهاية العام السابق. وشكلت المشتقات المالية في نهاية عام ٢٠١٣م نسبة ٥٩,٦ في المئة من الحسابات النظامية (خارج المركز المالي الموحد)، مقارنة بنحو ٥٩,٢ في المئة خلال العام السابق.

سادساً: تطورات برامج الفحص الميداني على المصارف العاملة في المملكة

استمرت المؤسسة في أداء مهامها الرقابية على المصارف وفروع المصارف الأجنبية ومؤسسات الصرافة خلال عام ٢٠١٣م من خلال إجراء وتنفيذ برامج الفحص الميداني الشامل (يشمل كافة العمليات والأنشطة) والفحص المتخصص (ويقتصر على بعض الأنشطة والعمليات مثل فحص الخزينة ومحفظة القروض..الخ) وفق أفضل الممارسات المطبقة دولياً في مجال الإشراف والرقابة.

برامج الفحص الميداني الشامل

تهدف عملية الفحص الشامل التي يتم إجراؤها بناءً على أساس المخاطر إلى تقييم جودة الأصول، والسيولة والربحية، وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية في المصارف، ومدى كفاية رأس المال، بالإضافة إلى الالتزام بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن المؤسسة. وتجري المؤسسة حالياً فحصاً شاملاً لكافة المصارف العاملة في المملكة من خلال فريق عمل متخصص مكون من المؤسسة بالتعاون مع مكاتب المحاسبة والمراجعة الدولية.

برامج الفحص المتخصصة

أجرت المؤسسة عدداً من برامج الفحص المتخصص على الأنشطة والعمليات المصرفية للمصارف العاملة في المملكة، ومنها فحص وحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارات الالتزام لدى المصارف العاملة في المملكة، بالإضافة إلى برنامج فحص للتحقق من مدى التزام المصارف بحدود السحب الآلي النقدي وعمليات الشراء والالتزام بإرسال رسائل الإشعار الفوري النصيه حسب التعليمات الصادرة من المؤسسة.

التطورات في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى

حماية القطاع المصرفي المحلي من الآثار السلبية لهذه العمليات المحظورة دولياً ومحلياً، ويتم ذلك من خلال إعداد وتحديث القواعد والتعليمات والأدلة المصرفية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد وتنفيذ خطط الفحص الميداني الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف المحلية وفروعها بالخارج وفروع المصارف الأجنبية داخل المملكة ومؤسسات الصرافة، ومتابعة مدى التزامها بتطبيق الأنظمة والقواعد والإجراءات والتعليمات البنكية وغير البنكية الصادرة من المؤسسة بهذا الخصوص.

انجازات المؤسسة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

اتخذت المؤسسة خلال عام ٢٠١٣م عدداً من الإجراءات الإشرافية والرقابية ذات العلاقة بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أهمها:

- صدور نظام جرائم الإرهاب وتمويله بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٦ وتاريخ ١٤٣٥/٢/٢٤هـ الموافق ٢٧ ديسمبر ٢٠١٣م.
- استمرار المهام التفتيشية الدورية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المنشآت المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة للتأكد من تطبيق التعليمات والأنظمة.
- صدور قرار مجلس الوزراء في شهر نوفمبر ٢٠١٣م بتعين مكافأة مالية للمبلغين عن العمليات التى لها علاقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- استمرار عقد اجتماعات اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال المكونة من ممثلين عن جميع المصارف المحلية لمناقشة مواضيع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية وقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- استمراراً للتقدم الذي أحرزته المملكة في جهودها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد قدمت المملكة تقرير المتابعة الرابع في إبريل ٢٠١٤م لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الميناfاتف) يُوضِّح فيه تنفيذ جميع الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير المتابعة السابقة .
- عقد المؤتمرات والندوات والدورات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد.

الإشراف والرقابة على شركات التمويل

تتولى مؤسسة النقد العربي السعودي مسؤولية الإشراف والرقابة على قطاع التمويل العقاري في المملكة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظه على سلامة هذا النشاط واستقراره، وحماية حقوق العاملين فيه، وكذلك تتولى المؤسسة مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أحكام أنظمة التمويل ولوائحه. أما ما يخص مسؤولية الإشراف على نظام الرهن العقاري من عمليات الرهن وحقوق الراهن، فتختص به وزارة العدل.

ويؤمل أن يساهم نظام التمويل العقاري بشكل كبير في توفير المساكن لعدد من المواطنين محدودي ومتوسطي الدخل، وخاصة في ظل وجود ضوابط تحقق الضمانات اللازمة عند ممارسة أنشطة التمويل العقاري وتحمي حقوق جميع الأطراف المشتركة في عملية التمويل.

ومن أبرز ما تحقق بخصوص مراقبة شركات التمويل في عام ٢٠١٣م الآتي:

أولاً: التطورات التنظيمية:

- صدور اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري الصادرة بقرار معالي وزير المالية رقم ١٢٢٩ وتاريخ ١٤٣٤/٤/١٠هـ الموافق ٢٠١٣/٢/٢٠م.

- صدور اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل الصادرة بقرار معالي وزير المالية رقم ٢/ م ش ت وتاريخ ١٤٣٤/٤/١٤هـ الموافق ٢٠١٣/٢/٢٤م.
- صدور اللائحة التنفيذية لنظام الإيجار التمويلي الصادرة بقرار معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي رقم ١/ م ش ت وتاريخ ١٤٣٤/٤/١٤هـ الموافق ٢٠١٣/٢/٢٤م.

وأصدرت المؤسسة نماذج وإرشادات طلب الترخيص بممارسة الأنشطة التمويلية، وكذلك متطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة ونموذج الملاءمة المصاحب لها، وجميع الوثائق متاحة على موقع المؤسسة على الأنترنت.

ثانياً: الشركات المرخصة لها بممارسة أنشطة التمويل في المملكة:

بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي فعلياً في تلقي ودراسة طلبات الترخيص بممارسة الأنشطة التمويلية،

وقامت المؤسسة بالترخيص لعدد من الجهات بممارسة نشاط أو أكثر من أنشطة التمويل، كالتمويل العقاري، والإيجار التمويلي، وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتمويل الاستهلاكي. والجهات التى تم الترخيص لها خلال عام ٢٠١٣م، هي بنك الرياض، والبنك السعودي البريطاني، والبنك العربي الوطني، وشركة أملاك العالمية، وشركة دار التمليك، وشركة النايفات.

حماية عملاء القطاع المصرفي

تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على حماية مصالح عملاء القطاع المصرفي منذ صدور نظام مراقبة البنوك في عام ١٩٦٦م، وقد كان ذلك يتم من خلال إدارة التفتيش البنكي التابعة للإدارة العامة لمراقبة البنوك. وخلال عام ٢٠١٣م شهدت المؤسسة إعادة هيكلة تنظيمية وإدارية شملت معظم إداراتها، ونتج عن ذلك إنشاء إدارة حماية العملاء، والتى تهدف إلى تعزيز مبادئ خدمة وحماية العملاء وتختص بإستقبال الشكاوي المقدمة من العملاء والتعامل معها بما يحمي حقوق العملاء، ومن أبرز ما تم انجازه خلال عام ٢٠١٣م ما يلي:

أولاً: إصدار مبادئ حماية عملاء المصارف التجارية بصفته النهائية وتعميمه على جميع المصارف التجارية، ونشره على موقع المؤسسة على شبكة الأنترنت.

ثانياً: إعداد مشروع مبادئ حماية عملاء شركات التأمين، ومشروع ضوابط وحدات الشكاوى لدى المصارف التجارية بصفته الأولية.

ثالثاً: دراسة ومعالجة ١٩٤٩١ شكوى متنوعة خلال عام ٢٠١٣م سواءً كانت واردة إلى المؤسسة مباشرة أو عن طريق الجهات الحكومية.

رابعاً: إنشاء مركز اتصال خاص لتلقى الشكاوى ومن ثم تحويلها آلياً إلى الموظف المختص في إدارة حماية العملاء.

خامساً: إنشاء مركز خاص بإستقبال الجمهور وتفعيل آلية استقبالهم، والتنسيق مع موظفي إدارة حماية العملاء بخصوص شكاويهم.

سادساً: توعية الجمهور عن حقوقهم لدى الجهات المالية المختلفة التي تشرف عليها مؤسسة النقد.

التطورات الهيكلية والإدارية لمؤسسة النقد العربي السعودي خلال عام ٢٠١٣م.

استمراراً لنهج مؤسسة النقد العربي السعودي في مواكبة متطلبات وتحديات التطورات الاقتصادية والتقنية المتسارعة على كافة الأصعده المالية والمصرفية المحلية والعالمية، ولأهمية التطوير والإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وفق أحدث المعايير الدولية. ومع توسع المهام التى أوكلت للمؤسسة كالإشراف والرقابة علي شركات التمويل وقطاع التأمين التعاوني، فقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ٢٠١٢م بالتعاقد مع شركات دوليه رائدة ومتخصصة في مجال التطوير الإداري والهيكلي، وبالتعاون مع فرق عمل فنية متخصصة من داخل المؤسسة لغرض تقييم الوضع الإداري في المؤسسة ودراسة مدى الحاجة لإجراء إعادة هيكلة إدارية وتنظيمية للمؤسسة لمقابلة متطلبات وتحديات المرحلة الراهنة والمستقبلية.

وخلال فترة العمل على المشروع، قامت الشركات المكلفة بالمشروع وفرق العمل الداخلية بمقابلة معظم مسؤولي وموظفي إدارات المؤسسة لدراسة أوضاعها الحالية وذلك للوصول إلى التغيير المقترح المناسب. وبعد الإنتهاء من الدراسات الخاصة بالمشروع للوصول إلى الإجراءات المطلوب العمل بها والأهداف المراد تحقيقها، ظهر أن هناك حاجة إلى إعادة هيكلة تنظيمية وإدارية لمؤسسة النقد العربي السعودي، حيث يتوقع أن يساهم ذلك في رفع كفاءة الأداء وتعزيز الإنتاجية، وكذلك إلى تطوير الأنظمة واللوائح الإدارية والوظيفية والمالية بما يتلاءم مع تطلعات وأهداف الإدارة العليا للمؤسسة والعاملين فيها، ومما يسهم في تحفيز وتشجيع الموظفين ورفع كفاءتهم الإنتاجية، وجعل مؤسسة النقد بيئة جاذبة للكفاءات المتخصصة، وتحقيق نقله نوعية في أدائها لمواكبة التطورات المالية والمصرفية في القطاعين الخاص والحكومي في المملكة. وقد تم عرض نتائج هذه الدراسات على مجلس إدارة مؤسسة النقد لمناقشتها لإقرار المناسب منها.

وفي عام ٢٠١٣م اعتمد مجلس الإدارة وبرئاسة معالي المحافظ مجموعة من القرارات الهيكلية والإدارية، والتي كان من أبرزها إقرار هيكل تنظيمي جديد للمؤسسة (مرفق الشكل رقم ١)، وإقرار لائحة جديدة للموارد البشرية لموظفي المؤسسة والتي منها إجراء بعض التعديلات في فترات الدوام الرسمي والإجازات والدورات التدريبية، وكذلك استحداث خمس وكالات للمحافظ خاصة بالعمليات المصرفية، والرقابة، والأبحاث والشئون الدولية، وشئون الاستثمار، والشئون الإدارية، وكذلك تعيين عدد من القياديين في المؤسسة، كما تم استحداث عدة إدارات جديدة في

المؤسسة، ومن أبرزها إدارة مستقلة للسياسة النقدية والإستقرار المالي، وإدارة لتطوير القطاع المالي، وإدارة حماية العملاء، وإدارة تقييم الأداء والمخاطر الاستثمارية، وإدارة الإلتزام، وإدارة المخاطر، ومركز التميز. وكذلك تم إقرار هيكل سلم رواتب جديد لمنسوبي المؤسسة. ويتوقع أن تسهم هذه التغييرات الجديدة إيجاباً على أداء المؤسسة في إنجاز مهامها الحيوية المختلفة، وكذلك دعم تعاون جميع منسوبي المؤسسة لإنجاز مهام المؤسسة، وذلك في سبيل خدمة الاقتصاد الوطني ■

(شكل رقم ١)

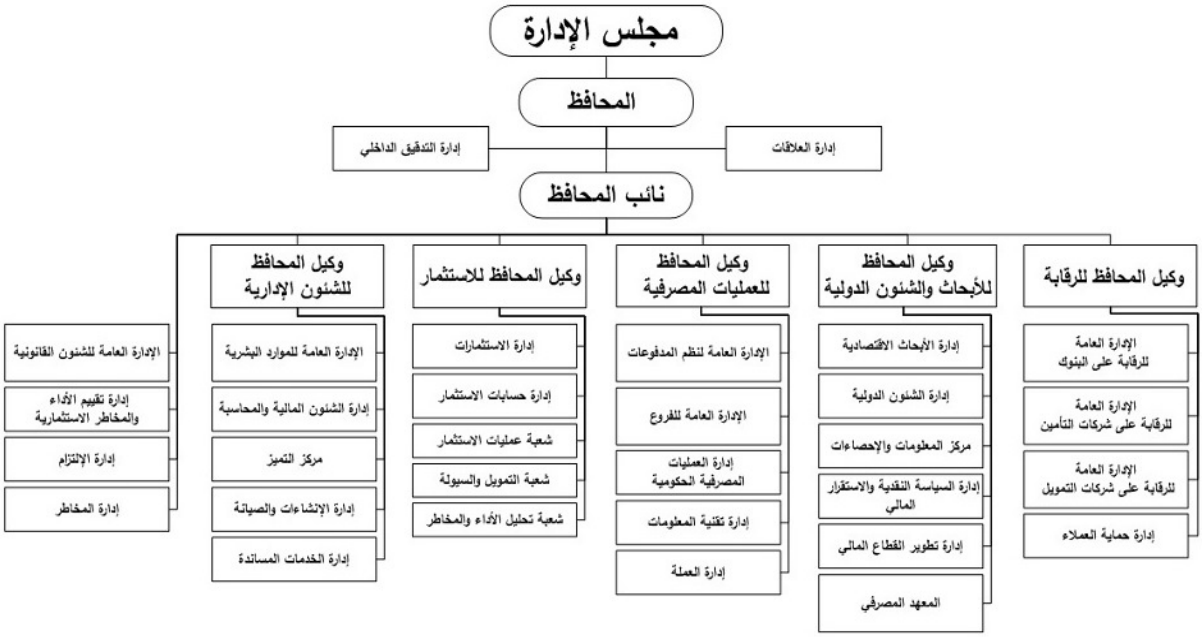

في إطار مهام مؤسسة النقد العربي السعودي الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين تم إصدار العديد من التعليمات والضوابط، خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٠١٣م)، والقيام بالزيارات الإشرافية وبرامج الفحص التي تعزز نمو واستقرار هذا القطاع وتقلل المخاطر التي قد يتعرض لها. وتقوم المؤسسة بنشر الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بقطاع التأمين في المملكة، وكذلك نشر معلومات عن سوق التأمين والشركات المرخص لها بالعمل. ومن أبرز ما تحقق حتى نهاية عام ٢٠١٣م الآتي:

أولاً: الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٣م

أ- اللوائح التنظيمية :

أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي في عام ٢٠١٣م لائحة متطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي بما في ذلك قطاع التأمين.

وبلغ عدد اللوائح الصادرة في الأعوام السابقة ثلاث عشرة لائحة حسب الآتي:

- لائحة الاستثمار الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين.
- لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة.
- قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التأمين.
- اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.
- اللائحة التنظيمية لسلوكيات سوق التأمين.
- لائحة مكافحة الاحتيال في شركات التأمين وشركات المهن الحرة.
- لائحة إدارة المخاطر.
- الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات.
- لائحة تكاليف الإشراف والتفتيش لشركات التأمين.
- اللائحة التنظيمية لأعمال إعادة التأمين.
- اللائحة التنظيمية لوسطاء ووكلاء التأمين.
- لائحة عمليات التأمين الإلكترونية.
- لائحة متطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية.

ب- الزيارات الإشرافية على شركات التأمين وشركات المهن الحرة:

تشمل المهام الإشرافية لمؤسسة النقد على شركات التأمين التعاوني والإشراف المكتبي وزيارات الفحص الميداني للتأكد من سلامة الإجراءات الاحترازية للشركات وقوة ملاءتها المالية. وتحقيقاً لهذا الغرض استمرت المؤسسة في القيام بزيارات إشرافية لشركات التأمين المتوقع حصولها على تراخيص لمزاولة نشاط التأمين التعاوني في المملكة، بالإضافة إلى الزيارات الدورية للشركات الحاصلة على الترخيص لمزاولة نشاط التأمين التعاوني في المملكة. وتهدف الزيارات الإشرافية إلى التأكد من التزام تلك الشركات بأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م ولائحته التنفيذية واللوائح التنظيمية الصادرة عن المؤسسة، وكذلك التأكد أن شركات التأمين على قدرٍ عالٍ من الكفاءة والجاهزية، وأن المتطلبات النظامية والفنية لتلك الشركات متوافقة مع خطط العمل التي وافقت عليها المؤسسة مسبقاً كشرطٍ أساسي لمنحها الترخيص لمزاولة النشاط.

وبلغ عدد الزيارات الإشرافية لشركات التأمين وإعادة التأمين خلال عام ٢٠١٣م (٣٣) زيارة إشرافية، شملت دراسة النواحي الفنية والنظامية والإدارية لهذه الشركات، وتقييم إستراتيجيتها العامة وأهدافها وخططها التوسعية، والتأكد من تنفيذ المتطلبات التي التزمت بها ضمن طلب الترخيص، والتأكد من أن الهيكل الإداري لشركات التأمين ووظائف الإدارات ومجلس الإدارة واللجان تقوم بوظائفها حسب النظام ولائحته التنفيذية وأهداف وخطط هذه الشركات. وقام الفريق الإشرافي في المؤسسة بالإطلاع على خطط العمل الموضوعة وتقييم الناحية الفنية من خلال مراجعة عمليات التأمين وأسس تسعير وتقييم المنتجات وعمليات وأدوات الاستثمار الخاصة بالشركات وتقديراتها وتوقعاتها المالية المستقبلية لها. وبشكل عام يحرص الفريق أثناء الزيارات الإشرافية على التأكد من توافر نظام مراقبة داخلية فاعل يحتوي على تعليمات للمراقبة الداخلية وإدارة المخاطر والالتزام وإجراءات لمعالجة شكاوى العملاء. وانطلاقاً من حرص المؤسسة على حماية حملة وثائق التأمين وتعزيز المصداقية في سوق التأمين يقوم الفريق أيضاً بالتأكد من قيام شركات التأمين بالتعامل مع عملائها بمهنية وعدالة وتقديمهما خدمات على قدرٍ عالٍ من الجودة.

وفيما يخص الفحص الميداني، قامت المؤسسة بزيارات تفتيشية لشركات التأمين للتحقق من التزامها بالمتطلبات الرقابية والإشرافية ذات العلاقة، والتأكد من أنها تمارس نشاطها وفق الأصول المهنية وبما يكفل حقوق حملة الوثائق وأصحاب المطالبات وغيرهم من ذوي العلاقة. وفي هذا السياق، قامت المؤسسة خلال عام ٢٠١٣م بفحص الآتي:

- مدى التزام شركات التأمين وإعادة التأمين بمعدلات تسعير منتجات تأمين المركبات والتأمين الطبي الموافق عليها من المؤسسة بموجب المادة(١٦) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، وتم خلال هذه الزيارات التفتيشية مراجعة آلية الاكتتاب وتسعير منتجات تأمين المركبات والتأمين الطبي المتبعة من قبل الشركات، وفحص السجلات والمستندات ذات العلاقة للتحقق من قيام تلك الشركات بتنفيذ عمليات الاكتتاب وتسعير المنتجات بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

- مدى التزام شركات التأمين وإعادة التأمين بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بتسويق منتجات التأمين، وتم خلال هذه الزيارات التفتيشية مراجعة آلية التسويق والبيع المتبعة وفحص السجلات والمستندات ذات العلاقة للتحقق من قيام تلك الشركات بتنفيذ عمليات التسويق والبيع بما يتوافق مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

واستمرت المؤسسة في القيام بزيارات إشرافية لشركات المهن الحرة المتوقع حصولها على تراخيص حسب نوع نشاطها. وتهدف الزيارات الإشرافية إلى التأكد من التزام تلك الشركات بأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية واللوائح التنظيمية الصادرة عن المؤسسة، وكذلك التأكد أن شركات المهن الحرة على قدرٍ عالٍ من الكفاءة والجاهزية، وأن المتطلبات النظامية والفنية لتلك الشركات متوافقة مع خطط العمل التي وافقت عليها المؤسسة مسبقاً كشرط أساسي لمنحها التراخيص لمزاولة النشاط.

ثانياً: السعودة في قطاع التأمين

أ- القرارات والتعليمات الصادرة بخصوص السعودة:

تنص المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهداف النظام واللائحة تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف. وتنص المادة الرابعة من اللائحة على أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عدد الموظفين المتوقع وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.

وأكدت المادة الخمسون من اللائحة على أنه يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة تزويد المؤسسة، قبل خمسة وأربعين يوماً من نهاية كل عام مالي ببيان يشمل عدد ونسب الموظفين السعوديين على مستوى الشركة وكل فرع أو إدارة، والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون. وحسب المادة التاسعة والسبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فإنه "يجب ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة وأصحاب المهن الحرة عن ثلاثين بالمئة في نهاية السنة الأولى وأن تزداد سنوياً حسب خطة العمل المقدمة للمؤسسة".

ب- العاملون في قطاع التأمين:

بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية ٩٢٥٧ موظفاً في نهاية عام ٢٠١٣م مقارنة بنحو ٨٥١٩ موظفاً في نهاية عام ٢٠١٢م، أي بنسبة نمو بلغت ٨,٧ في المئة. وشكل الموظفون السعوديون نسبة ٥٥,٥ في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين، بارتفاع طفيف قدره ٠,٥ في المئة مقارنة بنهاية عام ٢٠١٢م، وارتفعت نسبة السعوديين في المناصب غير الإدارية في عام ٢٠١٣م إلى ٥٧,٨ في المئة مقابل ٥٧,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م، كما ارتفعت نسبة السعوديين في المناصب الإدارية إلى ٤٢,٤ في المئة مقابل ٣٩,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م.

ثالثاً: التدريب

في إطار جهود المؤسسة في تنظيم قطاع التأمين وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة من المؤسسة، أعدت المؤسسة اختبار الشهادة العامة في أساسيات التأمين (IFCE) شهادة إلزامية لموظفي شركات التأمين وشركات المهن الحرة، وتشمل هذه الشهادة المبادئ الأساسية للأنظمة واللوائح الخاصة بنشاط التأمين، ويتم تطبيقها خلال ثلاث سنوات وفقاً لجدول زمني يحدد المدة التي يجب خلالها اجتياز الامتحان لكل شريحة من شرائح الموظفين.

رابعاً: سوق التأمين في المملكة في عام ٢٠١٣م

أ- أداء السوق بشكل عام:

- شهد سوق التأمين في عام ٢٠١٣م نمواً في معظم مؤشراته، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها بنسبة ١٩,٢ في المئة، ليصل إلى ٢٥,٢ مليار ريال مقارنة بنمو نسبته ١٤,٤ في المئة في عام ٢٠١٢م. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيس إلى زيادة الوعي بأهمية التأمين والأوضاع الاقتصادية الجيدة خلال العام، بالإضافة إلى التأمين الإلزامي على المركبات والتأمين الصحي التعاوني.
- ارتفع إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها، الذي يمثل ٤٥,٦ في المئة من إجمالي أقساط التأمين، بنسبة ٢٧,٨ في المئة ليبلغ ١١,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م مقارنة بنمو نسبته ١٤,١ في المئة في عام ٢٠١٢م (جدول رقم ٥-١).
- ارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها، بنسبة ١٤,٣ في المئة ليبلغ ١٢,٩ مليار ريال في عام ٢٠١٣م مقارنة بارتفاع نسبته ١٦,٢ في المئة في عام ٢٠١٢م. وبذلك استمر التأمين الصحي أكبر أنشطة التأمين في عام ٢٠١٣م، ويعود النمو الكبير في أقساط التأمين الصحي بشكل رئيس إلى تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني على شرائح أكبر من المستفيدين من النظام.
- سجل إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار المكتتب بها انخفاضاً نسبته ٥,٠ في المئة ليبلغ ٨٤٤,٥ مليون ريال في عام ٢٠١٣م مقارنة مع ٨٨٨.٥ مليون ريال في عام ٢٠١٢م.

ب- عمق وكثافة سوق التأمين:

يعرّف عمق سوق التأمين بإجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي . وبلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة في عام ٢٠١٣م حوالي ٠,٩١ في المئة مقارنة مع ٠,٨٠ في المئة في عام ٢٠١٢م. علماً أن نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بلغ ١,٧٢ في المئة في عام ٢٠١٣م، مقارنة مع ١,٥٢ في المئة في عام ٢٠١٢م، (جدول رقم ٥-٢).

وتعرّف كثافة سوق التأمين بمعدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها مقسومة على عدد السكان). وقد ارتفعت كثافة سوق التأمين من ٧٨٤ ريال لكل فرد في عام ٢٠١٢م إلى ٩٣٥ ريال لكل فرد في عام ٢٠١٣م، أي بزيادة نسبتها ١٩,٢ في المئة (جدول رقم ٥-٣).

ج- إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها:

شكّل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ٧٦,٣ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٣م. ولا يزال التأمين الصحي أكثر أنواع التأمين طلباً، حيث شكل ٥١,١ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٣م، مقارنة بنسبة ٥٣,٣ في المئة في عام ٢٠١٢م. ويحتل التأمين على المركبات المرتبة الثانية من حيث الطلب مشكلاً ما نسبته ٢٥,٢ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها عام ٢٠١٣م، وشكلت أقساط التأمين على الحماية والإدخار، والتأمين الجوي، وتأمين الطاقة ما نسبته ٣,٣ في المئة، و٠,٦ في المئة، و١,٨ في المئة على التوالي من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها (جدول رقم ٥-١).

د- صافي أقساط التأمين المكتتب بها:

يعرّف صافي أقساط التأمين المكتتب بها بأنه إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين. ويشكل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ما نسبته ٩٠,٥ في المئة من صافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام ٢٠١٣م. وسجل التأمين الجوي أسرع معدل نمو من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة تقارب ٥٠ في المئة في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٥-١).

هـ- نسبة الاحتفاظ:

تعد نسبة الاحتفاظ مقياساً للمخاطر في أقساط التامين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين، حيث أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر. ويتم حساب هذه النسبة عن طريق تقسيم صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وبلغت نسبة الاحتفاظ الإجمالية (باستثناء تأمين الحماية والادخار) لشركات التأمين في السوق السعودية ٧٦,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م مقارنة بنحو ٧٥,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م. وتتأثر هذه النسبة إلى حد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية للتأمين على

جدول رقم ٥-١ : مؤشرات التأمين

نوع التأمين	٢٠١١				٢٠١٢				٢٠١٣			
	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي (٪)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها ٪ (نسبة الاحتفاظ)*	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي (٪)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها ٪ (نسبة الاحتفاظ)*	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي (٪)	صافي أقساط التأمين المكتتب بها	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها ٪ (نسبة الاحتفاظ)*
التأمين ضد الحوادث والمسئولية والأنواع الأخرى	٦٣١,٥	٣,٤	٢٧٩,٨	٤٤,٣	٦٩٠,٩	٣,٣	٣٢٩,٠	٤٧,٦	٩٤٠,٨	٣,٧	٣٩١,٠	٤١,٦
التأمين على المركبات	٣٩٢٢,٢	٢١,٢	٣٧١٠,٦	٩٤,٦	٤٦٨٩,٢	٢٢,١	٤٤٠٨,٢	٩٤,٠	٦٣٥٤,٧	٢٥,٢	٥٩٦٧,٠	٩٣,٩
التأمين على الممتلكات / الحريق	١١٥٦,٧	٦,٣	١٣٥,٥	١١,٧	١٣٤٨,٤	٦,٤	٢٠٣,٢	١٥,١	١٦٦٤,٥	٦,٦	٢٨١,٦	١٦,٩
التأمين البحري	٦٣٤,١	٣,٤	٢٠٤,٩	٣٢,٣	٧٤٣,١	٣,٥	٢٢٩,٥	٣٠,٩	٧٤٠,٣	٢,٩	٢٤١,٥	٣٢,٦
التأمين الجوي	٢٧٢,١	١,٥	١,٢	٠,٥	٦٧,١	٠,٣	٢,٤	٣,٦	١٤٤,٠	٠,٦	٣,٦	٢,٥
تأمين الطاقة	٣٦١,٠	٢,٠	٧,٤	٢,٠	٣٨٤,٦	١,٨	٧,٣	١,٩	٤٥٦,٠	١,٨	٧,٥	١,٦
تأمين هندسي	٩١٢,٥	٤,٩	١٣١,٢	١٤,٤	١٠٧٦,٦	٥,١	١٦٥,٩	١٥,٤	١١٩٩,٧	٤,٨	١٨٠,٣	١٥,٠
إجمالي التأمين العام	٧٨٩٠,٣	٤٢,٦	٤٤٧٠,٧	٥٦,٧	٨٩٩٩,٩	٤٢,٥	٥٣٤٥,٥	٥٩,٤	١١٥٠٠,٠	٤٥,٦	٧٠٧٢,٧	٦١,٥
إجمالي التأمين الصحي	٩٧٠٨,٤	٥٢,٥	٨٢٢٥,١	٨٤,٧	١١٢٨٥,٤	٥٣,٣	٩٩٥١,٣	٨٨,٢	١٢٨٩٥,٠	٥١,١	١١٤٥٦,٠	٨٨,٨
إجمالي تأمين الحماية والادخار	٩٠٥,١	٤,٩	٨٤١,٢	٩٢,٩	٨٨٨,٥	٤,٢	٧٦٧,٠	٨٦,٣	٨٤٤,٥	٣,٣	٧١٤,٠	٨٤,٥
الإجمالي	**١٨٥٠٣,٧**	**١٠٠,٠**	**١٣٥٣٧,٠**	**٧٣,٢**	**٢١١٧٣,٨**	**١٠٠,٠**	**١٦٠٦٣,٨**	**٧٥,٩**	**٢٥٢٣٩,٤**	**١٠٠,٠**	**١٩٢٤٢,٦**	**٧٦,٢**

* لا تدخل نسب الإحتفاظ لتأمين الحماية والإدخار في نسبة الإحتفاظ الإجمالية

جدول رقم ٥-٢ : نسبة عمق سوق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

(نسبة مئوية)

نوع النشاط	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	التغير ٪
إجمالي التأمين العام	٠,٣٢	٠,٦٧	٠,٣٣	٠,٦٥	٠,٤١	٠,٧٨	٢٠,٠٠
إجمالي التأمين الصحي	٠,٣٩	٠,٧٧	٠,٤١	٠,٨٠	٠,٤٦	٠,٨٨	١٠,٠٠
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٠,٠٤	٠,١١	٠,٠٣	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,٠٦	١٤,٢٩-
الإجمالي	**٠,٧٤**	**١,٥٥**	**٠,٨٠**	**١,٥٢**	**٠,٩١**	**١,٧٢**	**١٣,١٦**

جدول رقم ٥-٣ : كثافة سوق التأمين

(بالريال للفرد)

نوع النشاط	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	التغير ٪
إجمالي التأمين العام	٢٤٨,٩٠	٢٤٧,٨٠	٢٩٢,٢٠	٣٣٣,٣٠	٤٢٥,٩٠	٢٧,٧٨
إجمالي التأمين الصحي	٢٨٧,٤٠	٣٢٠,٢٠	٣٥٩,٦٠	٤١٨,٠٠	٤٧٧,٦٠	١٤,٢٦
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٣٩,٥٠	٣٥,٨٠	٣٣,٥٠	٣٢,٩٠	٣١,٣٠	٤,٨٦-
الإجمالي	**٥٧٥,٨٠**	**٦٠٣,٩٠**	**٦٨٥,٣٠**	**٧٨٤,٢٠**	**٩٣٤,٨٠**	**١٩,٢٠**

المركبات والتأمين الصحي، اللذان يمثلان معا نحو ٧٦,٢ في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وسجل تأمين الطيران (التأمين الجوي) وتأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ تقدر بنحو ٢,٥ في المئة و١,٦ في المئة على التوالي في عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٥-١).

و- العمولات المدفوعة للوسطاء ووكلاء التأمين:

بلغ إجمالي العمولات التي دفعتها شركات التأمين للوسطاء ووكلاء التأمين ٩٨٠ مليون ريال في عام ٢٠١٣م مقارنة بنحو ٨٥٧ مليون ريال في عام ٢٠١٢م. وشكّلت العمولات الخاصة بالتأمين الصحي نحو ٣٨,٦ في المئة و٣٣,٧ في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م على التوالي (جدول رقم ٥-٤).

ز- إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط:

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة تقارب ٢٤,٨ في المئة من ١٣,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٢م إلى ١٧ مليار ريال في عام ٢٠١٣م. وشكلت مطالبات التأمين الصحي، ومطالبات تأمين المركبات نحو ٦١ في المئة و٢٨ في المئة على التوالي من إجمالي المطالبات المدفوعة في عام ٢٠١٣م. وتعكس هذه النسب المرتفعة النصيب العالي نسبياً لأنشطة التأمين الصحي والتأمين على المركبات من إجمالي أقساط التأمين في السوق.

وسجل نشاط التأمين البحري في عام ٢٠١٣م أعلى معدل نمو في إجمالي المطالبات المدفوعة بارتفاع نسبته ٤٥,١ في المئة ليصل إلى ٣٧٣,٤ مليون ريال مقارنة بنحو ٢٥٧,٣ مليون ريال في العام السابق (جدول رقم ٥-٥).

خامساً: وضع شركات التأمين في المملكة

وافق مجلس الوزراء حتى نهاية عام ٢٠١٣م، على تأسيس ٣٥ شركة تأمين لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين منها ٣٤ شركة تم منحها التصريح النهائي لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين، وشركة تأمين واحدة وافق مجلس

جدول رقم ٥-٤ : العمولات المتكبدة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		نسبة التغير ٢٠١٢-٢٠١٣م
	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	
التأمين ضد الحوادث والمسؤلية والأنواع الأخرى	٤٦,٥	٤,٢	٤٩,٧	٥,٨	٧٦,٤	٧,٨	٥٣,٦
التأمين على المركبات	٤٢١,٦	٣٨,٠	٢٨٠,١	٣٢,٧	٣٠٠,٢	٣٠,٦	٧,٢
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	٧٤,٤	٦,٧	٧٤,٧	٨,٧	١١٨,٥	١٢,١	٥٨,٦
التأمين البحري	٤٦,٨	٤,٢	٤٧,٤	٥,٥	٦١,٤	٦,٣	٢٩,٤
التأمين الجوي	٢,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٥	٠,١	٦٥,٤
التأمين على الطاقة	٠,٧	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٤٤٤٧,٦
التأمين الهندسي	٥٦,٠	٥,١	٤٩,٤	٥,٨	٦٩,٧	٧,١	٤١,٣
إجمالي التأمين العام	٦٤٨,٤	٥٨,٥	٥٠١,٧	٥٨,٥	٦٢٦,٩	٦٤,٠	٢٥,٠
إجمالي التأمين الصحي	٤٣٠,٧	٣٨,٩	٣٣٠,٦	٣٨,٦	٣٣٠,٦	٣٣,٧	٠,٠
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٢٩,٦	٢,٧	٢٤,٨	٢,٩	٢٢,٥	٢,٣	٩,٣-
الإجمالي	١١٠٨,٧	١٠٠,٠	٨٥٧,١	١٠٠,٠	٩٧٩,٩	١٠٠,٠	١٤,٣

جدول رقم ٥-٥ : إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		نسبة التغير ٢٠١٢-٢٠١٣م
	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪	
التأمين ضد الحوادث والمسؤلية والأنواع الأخرى	٩٢,٥	٠,٨	١٠٥,٠	٠,٨	١١٧,٩	١,٠	١٢,٣
التأمين على المركبات	٢٧٣٠,٠	٢٣,٨	٣٤٦٤,٨	٢٥,٥	٤٧١٩,٧	٢٨,٠	٣٦,٢
التأمين على الممتلكات ضد الحريق	٥٢٧,٤	٤,٦	٧٧٣,٧	٥,٧	٨٥٩,٧	٥,٠	١١,١
التأمين البحري	٢٠٥,٨	١,٨	٢٥٧,٣	١,٩	٣٧٣,٤	٢,٠	٤٥,١
التأمين الجوي	٣١,٣	٠,٣	١٥,٥	٠,١	٦,٩	٠,٠	٥٥,٥-
التأمين على الطاقة	٨٢,٢	٠,٧	٥٨,٥	٠,٤	٢,٩-	٠,٠	١٠٥,٠-
التأمين الهندسي	٢٢٦,١	٢,٠	٢٣٩,٧	١,٨	٢١٣,٠	١,٠	١١,١-
إجمالي التأمين العام	٣٨٩٥,٣	٣٣,٩	٤٩١٤,٣	٣٦,١	٦٢٨٧,٦	٣٧,٠	٢٧,٩
إجمالي التأمين الصحي	٧٢٩٧,٤	٦٣,٥	٨٥١١,٥	١٦,٦	١٠٤٠٥,٢	٦١,٠	٢٢,٢
إجمالي تأمين الحماية والإدخار	٢٩٢,٥	٢,٦	١٨٩,٤	١,٤	٢٩٧,٢	٢,٠	٥٦,٩
الإجمالي	١١٤٨٥,٢	١٠٠,٠	١٣٦١٥,٢	١٠٠,٠	١٦٩٨٩,٩	١٠٠,٠	٢٤,٨

جدول ٥-٦ : الشركات الحاصلة على تصريح نهائي بمزاولة نشاط التأمين في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٣م

اسم الشركة	رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الحصول على التصريح
الشركة التعاونية للتأمين	١٠٠٠	٢٠٠٤/١٢/٠٢
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	٣٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة المتوسط والخليج ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدقلف)	١٠٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة أياك السعودية للتأمين التعاوني (سلامة)	١٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة ساب للتكافل	٣٤٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة الأهلي للتكافل	١٦٧	٢٠٠٧/٠٩/١١
الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو)	١٠٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة إتحاد الخليج للتأمين التعاوني	٢٢٠	٢٠٠٧/٠٩/١١
شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٣/٠٨
الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٣/٠٨
شركة الإتحاد التجاري للتأمين التعاوني	٢٧٥	٢٠٠٨/٠٣/٣١
شركة الصقر للتأمين التعاوني	٢٥٠	٢٠٠٨/٠٣/٣١
الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني	١٠٠	٢٠٠٨/٠٦/١٠
شركة التأمين العربية التعاونية	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٦/١٨
الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء)	٢٠٠	٢٠٠٨/٠٧/٠٢
الشركة السعودية لإعادة التأمين "إعادة" التعاونية	١٠٠٠	٢٠٠٨/٠٧/٢١
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني	٤٠٠	٢٠٠٨/٠٨/١٠
الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	٢٨٠	٢٠٠٨/١٢/٣٠
الشركة الأهلية للتأمين التعاوني	١٠٠	٢٠٠٩/٠٣/٠٩
شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (اسيج)	٢٠٠	٢٠٠٩/٠٥/١٠
شركة الراجحي للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٩/١١/١٧
شركة ايس العربية للتأمين التعاوني	١٠٠	٢٠٠٩/١٢/٠٨
شركة العالمية للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠٠٩/١٢/١٣
شركة أكسا للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠١٠/٠١/٢٦
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني	٢٠٠	٢٠١٠/٠٣/٠٦
شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي	٢٠٠	٢٠١٠/٠٣/٢٤
شركة بروج للتأمين التعاوني	١٣٠	٢٠١٠/٠٥/٢٩
الشركة الوطنية للتأمين	١٠٠	٢٠١٠/٠٦/١٦
شركة أمانة للتأمين التعاوني	٣٢٠	٢٠١٠/٠٧/٠٦
شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	٥٥٥	٢٠١١/٠٣/٢٠
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني	٤٠٠	٢٠١٢/٠٨/٠٧
شركة الانماء طوكيو مارين	٢٠٠	٢٠١٢/٠٩/٣٠
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	٣٥٠	٢٠١٣/١٢/١٨

الوزراء الموقر على تأسيسها ولم تدرج في السوق المالية وهي شركة متلايف وإيه أي جي والبنك العربي للتأمين التعاوني برأس مال قدره ١٧٥ مليون ريال. (جدول رقم ٥-٦).

سادساً: موقع المؤسسة على الانترنت

تخصص المؤسسة رابطاً خاصاً لنشاط التأمين في موقعها الإلكتروني www.sama.gov.sa يحتوي على الأنظمة واللوائح والتعاميم والدراسات المتعلقة بقطاع التأمين وكذلك النماذج الخاصة بطلب الترخيص ومعايير الملاءة للمؤسسين والمديرين في شركات التأمين وشركات المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين. ويمكن الرجوع لموقع المؤسسة على الانترنت من أجل الحصول على آخر تحديث لشركات التأمين المرخص لها، وكذلك شركات المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين والتي يتم تحديثها بصفة دورية. كما يمكن الاطلاع في نفس الموقع على أداء سوق التأمين في المملكة من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١٣م.

سابعاً: مجلس الضمان الصحي التعاوني

بلغ عدد المشمولين بالتغطية الصحية من العمالة الوافدة في نهاية عام ٢٠١٣م نحو ٧,٣ مليون وافداً، وبلغ عدد الشركات المؤهلة لبيع وثائق الضمان الصحي التعاوني ٢٨ شركة، وبلغ عدد شركات إدارة مطالبات التأمين التي ترغب في تقديم الخدمات الصحية تحت مظلة الضمان الصحي التعاوني ٨ شركات.

وبلغ عدد الشركات أو المؤسسات التي وفرت التغطية الصحية لعامليها حتى نهاية عام ٢٠١٣م نحو ٥٦٥,٣ ألف شركة ومؤسسة. وبنهاية عام ٢٠١٣م بلغ عدد المرافق الصحية المعتمدة من المجلس لتقديم الرعاية الصحية ٢١٧٧ مرفقاً صحياً في مختلف مناطق المملكة، منها ٢١٦٤ مرفقاً للقطاع الخاص، و ١٣ مرفقاً للقطاع العام (جدول رقم ٥-٧).

أما بالنسبة لنوع المنشأة، فتحتل مجمعات العيادات، ومحلات النظارات الطبية المرتبة الأولى بين المنشآت المقدمة لخدمات الرعاية الصحية في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٣م تليها المستوصفات، ثم الصيدليات، فيما تحتل مراكز المختبر والتحليل المرتبة الأخيرة. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث تقديم خدمات الرعاية الصحية على مستوى المناطق في المملكة، تليها منطقة مكة المكرمة، ثم المنطقة الشرقية، فيما تأتي منطقة الباحة في المرتبة الأخيرة (جدول رقم ٥-٧)■

جدول رقم ٥ - ٧ : مقدمو خدمات الرعاية الصحية المعتمدون لعام ٢٠١٣م

المنطقة / نوع المنشأة	مستشفيات	مستوصفات	صيدليات	مجمع عيادات	عيادة طبيب واحد	مركز عمليات اليوم الواحد	محل نظارات طبية	مختبر تحليل	مركز تشخيص	مركز علاج طبيعي	محلات الأجهزة والأطراف الصناعية	الإجمالي
الشرقية	٢٩	٧٣	٩٨	٨٤	٤	٣	٩٦	٠	١	١	١	٣٩٠
الرياض	٣٣	٢٠٩	١٠٩	١٩٦	٤	٦	٢٠٩	١	٢	٣	١	٧٧٣
مكة المكرمة	٣٩	٧٦	١٥٣	١٤٢	٥	٦	٩٩	٢	١	١	٢	٥٢٦
نجران	١	١٤	١٠	١٣	٠	٠	١٠	٠	٠	٠	٠	٤٨
عسير	١٠	٣١	٢١	٣١	٠	١	١٨	٠	٠	٠	٠	١١٢
المدينة المنورة	١٣	١٥	١٥	٢٥	١	١	٥٤	٠	٠	٠	٠	١٢٤
الباحة	١	٥	١	١	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	١٠
القصيم	٣	١٩	١١	٩	٠	٠	١٦	٠	٠	٠	٠	٥٨
تبوك	١	١٥	٣	٦	١	٠	١٣	٠	٠	٠	٠	٣٩
جازان	٢	٦	٤	١٢	٠	٠	٨	٠	٠	٠	٠	٣٢
حائل	١	١٣	١٠	٦	٠	٠	٦	٠	٠	٠	٠	٣٦
الحدود الشمالية	٠	٦	٤	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣
الجوف	٠	٨	٥	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٦
الإجمالي	**١٣٣**	**٤٩٠**	**٤٤٤**	**٥٣١**	**١٥**	**١٧**	**٥٣١**	**٣**	**٤**	**٥**	**٤**	**٢١٧٧**

المصدر :مجلس الضمان الصحي التعاوني.

يقاس التضخم في المملكة باستخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الذي تصدره مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، منذ أكثر من خمسين عاماً.

وقامت مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات في عام ٢٠١٢م باحتساب الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة باعتماد سنة ٢٠٠٧م سنة أساس، وإعتماد التحديثات التي جرت على تركيبة سلة المستهلك بناءً على تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) الصادر عن الأمم المتحدة، بغرض التبويب للأقسام والمجموعات والفصول والبنود.

تعتمد المصلحة نظام لاسبير في احتساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ويشترط النظام بيانات متوسطات الأسعار لفترات المقارنة وبيانات أوزان الترجيح.

الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٣م

ارتفع الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بنسبة ٣,٥ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٧ في المئة ونسبة ٢,٩ في المئة خلال عامي ٢٠١١م و ٢٠١٢م على التوالي. أما بالنسبة لمعامل انكماش الناتج المحلي غير النفطي الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي السعودي خلال سنة، فقد سجل ارتفاعاً نسبته ٢,٧ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٢ في المئة خلال عام ٢٠١٢م (جدول رقم ٦-١).

وقد سجلت تسع مجموعات رئيسة من أصل اثنتي عشرة مجموعة خلال عام ٢٠١٣م، معدلات تضخم أعلى من معدلات التضخم لمتوسط الخمس سنوات السابقة وهي كالتالي: مجموعة الملابس والأحذية، ومجموعة النقل، ومجموعة الصحة، ومجموعة الاتصالات، ومجموعة التبغ، ومجموعة التعليم، ومجموعة تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها، ومجموعة المطاعم والفنادق، ومجموعة الترويح والثقافة.

وخلال عام ٢٠١٣م سجلت نسب الزيادة السنوية التالية : مجموعة التبغ ٨,٤ في المئة، ومجموعة الأغذية والمشروبات ٥,٧ في المئة، ومجموعة تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها ٤,٣ في المئة، ومجموعة المطاعم والفنادق ٤,٢ في المئة ، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى ٣,٥ في المئة، ومجموعة الصحة ٣,٢ في المئة، ومجموعة النقل ٢,٥ في المئة، ومجموعة التعليم ٢,٢ في المئة، ومجموعة الاتصالات ١,٨ في المئة، ومجموعة الترويح والثقافة ١,٧ في المئة. في المقابل، سجلت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة انخفاضاً سنوياً نسبته ٠,٢ في المئة (جدول رقم ٦-٢ وجدول رقم ٦-٣).

تأثير المجموعات الرئيسة على الرقم القياسي العام

ساهمت معظم المجموعات الرئيسة بنسب متفاوتة في ارتفاع الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٣م، فقد ساهمت مجموعة الأغذية والمشروبات

جدول رقم ٦-١ : معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة

(نسب مئوية)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣*
معامل انكماش الناتج المحلي غير النفطي (١٩٩٩ = ١٠٠)	٤,٤	٤,٤	٥,٢	٢,٧
الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لجميع السكان (٢٠٠٧ = ١٠٠)	٣,٨	٣,٧	٢,٩	٣,٥
الناتج المحلي غير النفطي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩)	٩,٦	٨,٠	٥,٨	٥,٤
الإنفاق الحكومي	٩,٦	٢٦,٤	٥,٦	١١,٨
عرض النقود (ن٣)	٥,٠	١٣,٣	١٣,٩	١٠,٩

* بيانات أولية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط ، ووزارة المالية.

جدول رقم ٦-٢ : تأثير المجموعات الرئيسة على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (جميع السكان)

(٢٠٠٧ = ١٠٠)

	متوسط التغير السنوي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)	٢٠١٣	مقدار التأثير على الرقم القياسي - ٢٠١٣*	الأوزان النسبية ٪
الرقم القياسي العام	٤,٧	٣,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الأغذية والمشروبات	٧,١	٥,٧	٣٦,٦	٢١,٧
التبغ	٤,٥	٨,٤	١,٢	٠,٥
الملابس والاحذية	٠,١	١,٤	٣,٦	٨,٤
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	١٠,٢	٣,٥	٢١,٢	٢٠,٥
تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها	٤,٥	٤,٣	١١,٨	٩,١
الصحة	١,١	٣,٢	٢,٥	٢,٦
النقل	٠,٥	٢,٥	٧,٧	١٠,٤
الاتصالات	٢,٥-	١,٨	٤,٤	٨,١
الترويح والثقافة	٢,٣	١,٧	١,٨	٣,٥
التعليم	٢,٦	٢,٢	١,٨	٢,٧
المطاعم والفنادق	٤,٢	٤,٢	٧,١	٥,٧
السلع والخدمات المتنوعة	٢,٨	٠,٢-	٠,٣	٦,٨

* مقدار التأثير على الرقم القياسي = نسبة التغير السنوي لكل مجموعة X الوزن النسبي / ١٠٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جدول رقم ٦-٣ : الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (جميع السكان)

(٢٠٠٧ = ١٠٠)

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	التغير %
الرقم القياسي العام	١١٠,٥	١١٤,٧	١١٩,٠	١٢٢,٤	١٢٦,٧	٣,٥
الأغذية والمشروبات	١١٦,٤	١٢٠,٨	١٢٧,١	١٣٢,٩	١٤٠,٥	٥,٧
التبغ	١٠٧,٣	١١٩,٢	١٢٦,٧	١٤١,٣	١٥٣,١	٨,٤
الملابس والاحذية	١٠١,٦	١٠١,١	٩٩,٧	١٠٣,٣	١٠٤,٨	١,٤
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	١٢٠,١	١٢٩,٢	١٤٣,٩	١٤٨,٧	١٥٣,٨	٣,٥
تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها	١٠٥,٦	١٠٧,٠	١١٥,٥	١١٧,٥	١٢٢,٦	٤,٣
الصحة	١٠٣,٢	١٠٣,٣	١٠٣,٤	١٠٥,٦	١٠٩,٠	٣,٢
النقل	٩٨,٢	٩٩,٧	١٠٣,١	١٠٨,٣	١١١,٠	٢,٥
الاتصالات	٩٨,٢	٩٧,٧	٩٢,٠	٩٢,١	٩٣,٨	١,٨
الترويح والثقافة	٩٩,٢	٩٧,٢	١٠٤,٧	١٠٤,٥	١٠٦,٣	١,٧
التعليم	١١١,٨	١١٣,٢	١٠٨,٧	١١٠,٢	١١٢,٦	٢,٢
المطاعم والفنادق	١١٠,٠	١١٣,٨	١١٧,٠	١٢١,٧	١٢٦,٨	٤,٢
السلع والخدمات المتنوعة	١٠٤,٩	١١٠,١	١١٣,٩	١١٧,٨	١١٧,٦	٠,٢-

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط.

رسم بياني رقم ٦-١ : تأثير المجموعات الرئيسة على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٣م (نسبة مئوية)

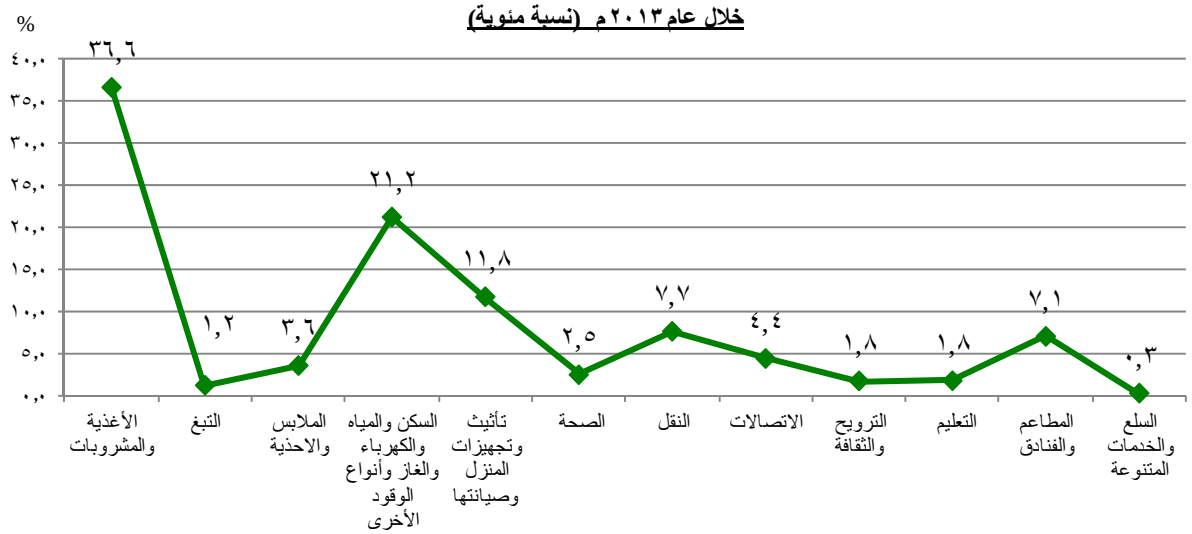

بالنصيب الاكبر بما نسبته ٣٦,٦ في المئة، وساهمت ثانياً مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الاخرى بما نسبته ٢١,٢ في المئة، وكانت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة المجموعة الأقل تأثيراً على المؤشر بنسبة ٠,٣ في المئة (رسم بياني رقم ٦-١).

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حسب المدن خلال عام ٢٠١٣م

سجل الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (لجميع السكان) خلال عام ٢٠١٣م زيادة نسبتها ٣,٥ في المئة مقارنةً بما كان عليه في العام السابق. وكان الارتفاع في جميع مدن المملكة (الرئيسة) باستثناء جازان التي حققت انخفاضاً نسبته ٠,١ في المئة. بينما سجلت مدينة جدة أعلى نسبة ارتفاع ٦,٤ في المئة، واحتلت مدينة حائل المرتبة الثانية بنسبة ٤,٩ في المئة، ثم مدينة الهفوف بنسبة ٤,٠ في المئة، ثم مدينتا الدمام ونجران بنسبة ٣,٦ في المئة لكل منها. تلتهما مدينتا عرعر وبريدة بنسبة ٣,٤ في المئة لكل منهما، ثم مدينة الطائف بنسبة بلغت ٢,٩ في المئة، بعدها مدينتا الرياض والباحة بنسبة بلغت ٢,٧ في المئة. تلتها مدينة سكاكا بنسبة بلغت ٢,٤ في المئة، ثم مدينتا مكة المكرمة وتبوك بنسبة ارتفاع بلغت ٢,٣ في المئة، وحققت مدينتا المدينة المنورة وأبها أقل نسبة ارتفاع بلغت ١,٧ في المئة لكل منهما. (الجدول رقم ٦-٤، والرسم البياني رقم ٦-٢).

الرقم القياسي لأسعار الجملة

يقيس هذا المؤشر متوسط التغير في أسعار السلع والخدمات المباعة في أسواق الجملة المحلية، ويضم هذا المؤشر عينة من ١٦٠ بنداً موزعة على عشرة أقسام رئيسة حسب التصنيف الدولي النمطي للتجارة، وسجل هذا المؤشر ارتفاعاً نسبته ١,١ في المئة في عام ٢٠١٣ مقارنة بزيادة نسبتها ٢,٥ في المئة في العام السابق. وطرأ الارتفاع في بعض المجموعات الرئيسة المكونة للمؤشر، حيث سجلت مجموعة المشروبات والدخان أعلى نسبة ارتفاع خلال عام ٢٠١٣م بلغت ١٢,٨ في المئة، تلتها مجموعة الآلات ومعدات النقل بارتفاع نسبته ٥,٢ في المئة، تلتها مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة ٣,٨ في المئة، ثم مجموعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية بنسبة ٠,٩ في المئة، ومجموعة المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة بنسبة ٠,٨ في المئة. في المقابل سجلت بعض المجموعات الرئيسة نسب انخفاض، وكانت أعلى نسبة انخفاض لمجموعة سلع أخرى بنسبة ١١,٣ في المئة، تلتها مجموعة أصناف مصنعة متنوعة بنسبة ١٠,٥ في المئة، ومجموعة المواد الكيماوية والمواد المتصلة بها بنسبة ٦,٤ في المئة، ومجموعة المواد الأولية عدا المحروقات بنسبة ٦,١ في المئة، ثم مجموعة السلع المصنعة المصنفة حسب المادة بنسبة ٠,١ في المئة (جدول رقم ٦-٥).

جدول رقم ٦-٤ : متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة حسب المدن
(٢٠٠٧م = ١٠٠)

الرقم القياسي العام	٢٠١٢	٢٠١٣	الربع الثاني ٢٠١٣	الربع الثالث ٢٠١٣	الربع الرابع ٢٠١٣	معدل التضخم سنوي	معدل التضخم ربعي
المملكة (جميع المدن)	١٢٢,٤	١٢٦,٧	١٢٦,٢	١٢٧,١	١٢٨,١	٣,٥	٠,٨
الرياض	١١٩,٤	١٢٢,٦	١٢٢,٦	١٢٢,٣	١٢٤,٥	٢,٧	١,٨
مكة المكرمة	١٢٦,٩	١٢٩,٩	١٢٨,٩	١٢٩,٦	١٣٣,١	٢,٣	٢,٧
جدة	١٢٦,٩	١٣٥,٠	١٣٦,٩	١٤٠,٥	١٣٢,٢	٦,٤	٥,٩-
الدمام	١٢١,٧	١٢٦,١	١٢٥,٨	١٢٦,٣	١٢٦,٧	٣,٦	٠,٣
المدينة المنورة	١٢١,٠	١٢٣,١	١٢٣,١	١٢٢,٣	١٢٥,٣	١,٧	٢,٥
الطائف	١١٧,٣	١٢٠,٦	١٢٠,٢	١٢١,٦	١٢٢,٦	٢,٩	٠,٩
الهفوف	١١٥,٧	١٢٠,٣	١٢١,٤	١٢١,٦	١٢٠,٦	٤,٠	٠,٨-
أبها	١٢٠,٥	١٢٢,٦	١٢٢,٤	١٢٢,٣	١٢٥,٠	١,٧	٢,٢
بريدة	١١٥,٦	١١٩,٥	١٢٠,٣	١١٩,٦	١٢٧,٦	٣,٤	٦,٧
تبوك	١١٩,٨	١٢٢,٥	١٢٠,٧	١٢٣,٢	١٢٤,٨	٢,٣	١,٣
حائل	١٢٧,٩	١٣٤,١	١٣٢,٧	١٣٦,٣	١٣٦,٧	٤,٩	٠,٣
جازان	١٢٥,٩	١٢٥,٧	١٢٥,٥	١٢٥,٦	١٢٦,٨	٠,١-	١,٠
نجران	١٢٢,٤	١٢٦,٨	١٢٦,٥	١٢٨,٠	١٢٩,٢	٣,٦	٠,٩
الباحة	١٢١,٨	١٢٥,١	١٢٣,٨	١٢٥,١	١٢٧,٤	٢,٧	١,٩
سكاكا	١١١,٩	١١٤,٥	١١٤,٦	١١٤,٤	١١٦,٨	٢,٤	٢,٢
عرعر	١٢٠,٦	١٢٤,٦	١٢٤,٨	١٢٥,٤	١٢٦,٤	٣,٤	٠,٨

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

رسم بياني رقم ٦-٢ : متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة حسب المدن لعام ٢٠١٣م
(٢٠٠٧م=١٠٠)

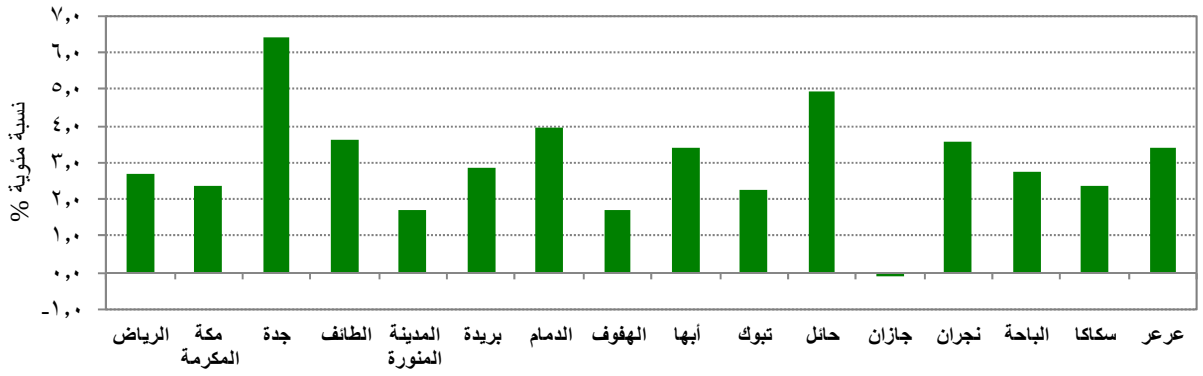

تطورات الأسعار العالمية وآثارها

انخفضت قيمة الصادرات السلعية للمملكة في عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,٩ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٢م لتبلغ ١٤١٣,٨ مليار ريال، في حين ارتفعت قيمة الواردات بنسبة ٥,٣ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٢م لتبلغ ٦١٤,٦ مليار ريال.

وتؤثر معدلات التغير في الأسعار العالمية للمنتجات والسلع التي تستوردها السوق السعودية من الشركاء التجاريين للمملكة على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة المحلي (جدول رقم ٦-٦)، ويعرض الجدول رقم ٦-٧ أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين للمملكة خلال عام

جدول رقم ٦-٥ : المتوسط السنوي للرقم القياسي لأسعار الجملة

(١٠٠ = ١٩٨٨)

	الأوزان النسبية ٪	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	التغير ٪ ٢٠١٢	التغير ٪ ٢٠١٣
الرقم القياسي العام	١٠٠,٠	١٥٢,٦	١٥٦,٤	١٥٨,٢	٢,٥	١,١
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٣١,٩	١٧٤,١	١٧٨,٦	١٨٥,٣	٢,٦	٣,٨
المشروبات والدخان	١,٢	١٥١,٤	١٥١,٦	١٧٠,٩	٠,١	١٢,٨
المواد الأولية عدا المحروقات	٠,٣	٢١١,٥	٢١٧,٤	٢٠٤,١	٢,٨	٦,١-
المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة	١٠,١	١٨٤,٨	١٨٤,٨	١٨٦,٣	٠,٠	٠,٨
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	٠,٤	١٤٧,٩	١٤٩,٣	١٥٠,٧	١,٠	٠,٩
المواد الكيماوية والمواد المتصلة بها	٩,٨	١٨٨,٦	٢١٧,٧	٢٠٣,٨	١٥,٤	٦,٤-
السلع المصنعة المصنفة حسب المادة	٢٦,٢	١٤٢,٥	١٤٤,١	١٤٣,٩	١,١	٠,١-
الآلات ومعدات النقل	١٣,٤	١٣٢,٠	١٣٦,٢	١٤٣,٣	٣,٢	٥,٢
أصناف مصنعة متنوعة	٦,٤	١٤٥,٥	١٥١,٨	١٣٥,٨	٤,٣	١٠,٥-
سلع أخرى	٠,٣	٢٨٨,٦	٣١٠,٩	٢٧٥,٧	٧,٧	١١,٣-

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

٢٠١٣م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٣م في الهند بنسبة ١٠,٨ في المئة، وفي الصين بنسبة ٣,٠ في المئة، وفي المملكة المتحدة بنسبة ٢,٦ في المئة، وفي كوريا الجنوبية بنسبة ٢,٣ في المئة، وفي أستراليا بنسبة ٢,٢ في المئة، وفي إيطاليا بنسبة ٢,٠ في المئة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١,٨ في المئة، وفي المانيا وفرنسا بنسبة ١,٦ في المئة، وفي اليابان بنسبة ٠,١ في المئة.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ارتفعت أسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٣م في دولة الكويت وسلطنة عمان بنسبة ٣,٣ في المئة لكل منهما، وفي دولة قطر بنسبة ٣,٠ في المئة، وفي مملكة البحرين بنسبة ٢,٦ في المئة، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١,٥ في المئة (جدول رقم ٦– ٨)■

جدول رقم ٦-٦ : أرقام قياسية مختارة
(٢٠٠٥=١٠٠)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	التغير ٪ ٢٠١١	التغير ٪ ٢٠١٢
أسعار المستهلك في الدول الصناعية	١٠٩,٧	١١٢,٦	١١٤,٧	١١٦,٢	١,٩	١,٣
قيم وحدة الصادرات للدول الصناعية(١)	١١٦,٣	١٢٩,٧	١٢٧,٦	١٢٦,٠	١,٦-	١,٣-
سعر صرف الريال الفعلي الاسمي(٢)	٩٣,٩	٩٠,٤	٩٣,٠	٩٤,٦	٢,٩	١,٧
سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي(٣)	٩٩,٥	٩٦,٠	٩٨,٦	١٠٠,٧	٢,٦	٢,٢

(١) باستثناء قيم وحدة الصادرات إلى المملكة من الشركاء التجاريين (١٩٩٥ = ١٠٠).

(٢) يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوباً إلى متوسط هندسي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة .

(٣) يمثل سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد تعديله وفقاً للتغير في المستوى العام للأسعار.

المصدر: نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) مارس ٢٠١٤م.

جدول رقم ٦-٧ : معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسين

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٠,٣-	١,٦	٣,١	٢,١	١,٨
اليابان	١,٣-	٠,٧-	٠,٣-	٠,٠	٠,١
المملكة المتحدة	٢,١	٣,٣	٤,٥	٢,٨	٢,٦
ألمانيا	٠,٢	١,٢	٢,٥	٢,١	١,٦
فرنسا	٠,١	١,٥	٢,١	٢,٠	١,٦
إيطاليا	٠,٨	١,٦	٢,٩	٣,٣	٢,٠
الصين	٠,٧-	٣,٣	٥,٤	٢,٧	٣,٠
أستراليا	١,٨	٢,٩	٣,٣	١,٨	٢,٢
كوريا الجنوبية	٢,٨	٢,٩	٤,٠	٢,٢	٢,٣
الهند	١٠,٩	١٢,٠	٨,٩	٩,٣	١٠,٨

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- مارس ٢٠١٤م.

جدول رقم ٦-٨ : معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الإمارات العربية المتحدة	١,٦	٠,٩	٠,٩	٠,٧	١,٥
مملكة البحرين	٢,٨	٢,٠	٠,٤-	١,٢	٢,٦
قطر	٤,٩-	٢,٤-	١,٩	١,٩	٣,٠
الكويت	٤,٠	٤,٠	٤,٧	٢,٩	٣,٣
سلطنة عمان	٣,٥	٣,٣	٤,٠	٢,٩	٣,٣

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- مارس ٢٠١٤م.

اتخذت هيئة السوق المالية خلال عام ٢٠١٣م عدداً من الاجراءات والخطوات الهادفة لتطوير انظمة وقوانين السوق المالية. وبهدف دعم البنية التشريعية للسوق المالية أصدر مجلس الهيئة لائحة الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة ٥٠ في المئة وأكثر من رأس مالها. كذلك سبق أن أصدر قرارات بتعديل قواعد التسجيل والإدراج وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح السوق وقواعدها، وتعديل لائحة الاندماج والاستحواذ، وآلية جديدة لإدراج وتداول حقوق الأولوية كورقة مالية للشركات المدرجة، ومشروع قواعد الكفاية المالية. كما ألزمت الهيئة الشركات بوضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية وسياسة تعارض المصالح في سبيل تطبيق أفضل معايير وقواعد الحوكمة للشركات. أما بالنسبة لتنمية الوعي الاستثماري، فقد واصلت الهيئة جهودها بإقامة العديد من حملات التوعية والتثقيف المالي التي شملت مجالات المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأُدرِجت خلال عام ٢٠١٣م خمس شركات جديدة ليبلغ مجموع الشركات المُدرَجة ١٦٣ شركة بنهاية العام، وطُرِحت صكوك لشركتين، وتم إصدار حقوق أولوية لشركة واحدة، كما رخصت الهيئة لخمس شركات جديدة في ممارسة أنشطة أعمال الأوراق المالية.

وشهد عام ٢٠١٣م ارتفاعاً في أبرز مؤشرات السوق المالية السعودية، فقد ارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية بنهاية عام ٢٠١٣م بنحو ١٧٣٤,٤ نقطة عمّا كان عليه في نهاية العام السابق، أي بنسبة ٢٥,٥ في المئة ليبلغ في نهاية العام ٨٥٣٥,٦ نقطة. وارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنحو ١٥,١ مليار ريال أو ما نسبته ٧,١ في المئة ليصل بنهاية عام ٢٠١٣م إلى نحو ١٠٣,٢ مليار ريال.

تطورات سوق الأسهم السعودية خلال عام ٢٠١٣م

أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم السعودية في نهاية عام ٢٠١٣م عند مستوى ٨٥٣٥,٦ نقطة مقارنة بنحو ٦٨٠١,٢ نقطة في نهاية عام ٢٠١٢م أي بارتفاع نسبته ٢٥,٥ في المئة، وحقق مؤشر أسعار الأسهم أعلى نقطة إغلاق خلال عام ٢٠١٣م في ٢٣ ديسمبر عند مستوى ٨٥٦١,٨ نقطة. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ٢٥,٢ في المئة لتبلغ ١٧٥٢,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ١٤٠٠,٣ مليار ريال في نهاية العام السابق.

وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٣م بنسبة ٣٩,٢ في المئة ليصل إلى نحو ٥٢,٣ مليار سهم مقارنة بنحو ٨٦,٠ مليار سهم في العام السابق (غير معدلة لإجراءات الشركات)[1]، وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو ١٣٦٩,٧ مليار ريال مقابل ١٩٢٩,٣ مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته ٢٩,٠ في المئة. وانخفض عدد الصفقات خلال عام ٢٠١٣م ليصل إلى ٢٩,٠ مليون صفقة مقارنة بنحو ٤٢,١ مليون صفقة في العام السابق، أي بانخفاض نسبته ٣١,٢ في المئة (جدول رقم ٧-١).

وفي عام ٢٠١٣م بلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة ٥,٥٢ مليار ريال مقابل ٧,٦٩ مليار ريال في العام السابق أي بانخفاض نسبته ٢٨,١٥ في المئة، كما بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو ٢١١,٧ مليون سهم مقابل ٣٤٢,٣ مليون سهم خلال العام السابق وبنسبة انخفاض بلغت ٣٦,٢ في المئة، وانخفض المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة ليبلغ نحو ١١٦,٨ ألف صفقة مقابل ١٦٧,٨ ألف صفقة في العام السابق أي بانخفاض نسبته ٣٠,٤ في المئة.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ٩٤٢,٦ مليار ريال خلال عام ٢٠١٣م مقابل ١٣٨١,٤ مليار ريال في العام السابق بانخفاض نسبته ٣١,٨ في المئة، وتمثل قيمة الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ما نسبته ٦٨,٨ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٧١,٦ في المئة في العام السابق. وبلغ عدد الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ٣٦,٣ مليار سهم خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٦٢,١ مليار سهم في العام السابق أي بانخفاض بلغت نسبته ٤١,٥ في المئة، ويمثل عدد الأسهم المتداولة عن طريق الإنترنت ما نسبته ٦٩,٤ في المئة من

[1] تختلف بيانات عدد الأسهم المتداولة (الفعلية) عن البيانات التي تنشرها السوق المالية السعودية "تداول"، والسبب هو أن "تداول" تقوم بتعديل مستمر لعدد الأسهم المتداولة بحسب إجراءات الشركات كمنح أسهم مجانية أو تعديل رأس المال، بحيث أن أي إجراء لشركة سيؤثر على عدد الأسهم المتداولة للسوق ككل وعلى كامل السلاسل الزمنية.

جدول رقم ٧-١ : مؤشرات سوق الأسهم السعودية

العام	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	التغير (٪)	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير (٪)	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير (٪)	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير (٪)	مؤشر أسعار الأسهم (نقطة)	التغير (٪)
٢٠٠٩	٥٦٦٨٥,٠	٣,٥-	١٢٦٤,٠	٣٥,٦-	١١٩٥,٥	٢٩,٣	٣٦٤٥٨,٣	٣٠,١-	٦١٢١,٨	٢٧,٥
٢٠١٠	٣٣٢٥٥,٠	٤١,٣-	٧٥٩,٢	٣٩,٩-	١٣٢٥,٤	١٠,٩	١٩٥٣٦,١	٤٦,٤-	٦٦٢٠,٨	٨,٢
٢٠١١	٤٨٥٤٤,٦	٤٦,٠	١٠٩٨,٨	٤٤,٧	١٢٧٠,٨	٤,١-	٢٥٥٤٦,٩	٣٠,٨	٦٤١٧,٧	٣,١-
٢٠١٢	٨٦٠٠٦,٤	٧٧,٢	١٩٢٩,٣	٧٥,٦	١٤٠٠,٣	١٠,٢	٤٢١٠٥,٠	٦٤,٨	٦٨٠١,٢	٦,٠
٢٠١٣	٥٢٣٠٦,٢	٣٩,٢-	١٣٦٩,٧	٢٩,٠-	١٧٥٢,٩	٢٥,٢	٢٨٩٦٧,٧	٣١,٢-	٨٥٣٥,٦	٢٥,٥

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٧٢,٢ في المئة في العام السابق. ووصل عدد الصفقات المنفذة عن طريق الإنترنت إلى ٢١,٦ مليون صفقة خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٣٢,٢ مليون صفقة في العام السابق أي بانخفاض بلغت نسبته ٣٣,٠ في المئة، ويمثل عدد الصفقات المنفذة عن طريق الإنترنت ما نسبته ٧٤,٦ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٧٦,٦ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٧-٢).

وفي نهاية عام ٢٠١٣م بلغ عدد المسجلين في نظام تداول ٤٣٣٥,٧ ألف مشترك مقابل ٤٢٢١,٤ ألف مشترك في نهاية العام السابق بزيادة نسبتها ٢,٧ في المئة (١١٤,٣ ألف مشترك). وانخفض عدد المشتركين في خدمة التداول عبر الإنترنت ليبلغ ٩٨,٠ ألف مشترك في نهاية عام

جدول رقم ٧-٢ : عمليات بيع وشراء الأسهم عن طريق الإنترنت

		٢٠١٢	٢٠١٣	التغير (٪)
قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	عن طريق الإنترنت	١٣٨١,٤	٩٤٢,٦	٣١,٨-
	الإجمالي*	١٩٢٩,٣	١٣٦٩,٧	٢٩,٠-
	النسبة	٧١,٦	٦٨,٨	٣,٩-
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)**	عن طريق الإنترنت	٦٢٠٨١,٥	٣٦٣١٦,٣	٤١,٥-
	الإجمالي*	٨٦٠٠٦,٤	٥٢٣٠٦,٢	٣٩,٢-
	النسبة	٧٢,٢	٦٩,٤	٣,٨-
عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	عن طريق الإنترنت	٣٢٢٣٦,٠	٢١٦٠٩,٥	٣٣,٠-
	الإجمالي*	٤٢١٠٥,٠	٢٨٩٦٧,٧	٣١,٢-
	النسبة	٧٦,٦	٧٤,٦	٢,٦-

* الإجمالي يمثل بيع وشراء الأسهم عبر كافة قنوات السوق (صالات التداول، الإنترنت، الهاتف المصرفي، مكائن الصرف الآلي).

** بيانات غير معدلة لإجراءات الشركات.

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

٢٠١٣م مقارنة بحوالي ٩٨,٤ ألف مشترك في نهاية عام ٢٠١٢م، أي بانخفاض نسبته ٠,٤ في المئة (جدول رقم ٧-٣).

وبتحليل نشاط سوق الأسهم المحلية قطاعياً خلال عام ٢٠١٣م، يتضح أن قطاع التطوير العقاري أنشط القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة، حيث بلغ نحو ١١,١ مليار سهم تشكل ما نسبته ٢١,١ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، يليه قطاع المصارف والخدمات المالية بنحو ٦,٤ مليار سهم تمثل ما نسبته ١٢,٣ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع التأمين بنحو ٦,٤ مليار سهم أو ما نسبته ١٢,٢ في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة.

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في عام ٢٠١٣م، احتل قطاع التأمين المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو ٢٦٦,٨ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٩,٥ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع الصناعات البتروكيماوية في المرتبة الثانية بحوالي ١٩٦,٤ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٤,٣ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع التطوير العقاري بنحو ١٤٧,٩ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٠,٨ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

وباستعراض أداء السوق حسب عدد الصفقات المنفذة في عام ٢٠١٣م، كان لقطاع التأمين النصيب الأكبر بعدد ٨,٣ مليون صفقة تمثل ما نسبته ٢٨,٧ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع التجزئة بنسبة ٨,٨ في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة وبعدد ٢,٦ مليون صفقة، وحل في المرتبة الثالثة قطاع الصناعات البتروكيماوية بنحو ٢,٥ مليون صفقة تمثل ما نسبته ٨,٥ في المئة.

وبالنظر للقيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام ٢٠١٣م، احتل قطاع الصناعات البتروكيماوية المركز الأول بقيمة بلغت ٥٥٤,٦ مليار ريال تمثل ما نسبته ٣١,٦ في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، وحل ثانياً قطاع المصارف والخدمات المالية بقيمة بلغت ٣٨٠,٠ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢١,٧ في المئة من القيمة السوقية للأسهم المصدرة، تلاه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بقيمة بلغت نحو ١٨٧,٦ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٠,٧ في المئة من القيمة السوقية للأسهم المصدرة (جدول رقم ٧-٤).

وبالنسبة للشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً خلال عام ٢٠١٣م، تصدرت شركة أسمنت الشمالية من حيث عدد الصفقات المنفذة إذ بلغ عددها نحو ١٤٢٧,٢ ألف صفقة، تلتها شركة رعاية بنحو ٩٦٢,٣ ألف صفقة، ثم سابك بنحو ٩٤١,٨ ألف صفقة (جدول رقم ٧-٥).

الطروحات الجديدة خلال عام ٢٠١٣م

تم خلال عام ٢٠١٣م طرح خمس شركات جديدة بإجمالي رأسمال بلغ ٣٢٧٣,٥ مليون ريال وعدد أسهم مصدرة بلغت ٣٢٧,٣ مليون سهم، حيث تم طرح ١٣٤,٣

جدول رقم ٧-٣ : عدد العملاء المسجلين في نظام تداول والمشتركين في خدمة التداول عن طريق الإنترنت

(نهاية الفترة)

العام	عدد العملاء المسجلين في نظام تداول	التغير (٪)	عدد العملاء المستفيدين من التداول عبر الإنترنت والمتابعة الآنية	التغير (٪)
٢٠٠٩	٣٩٩٧٥٥٦	١,١	١٠٦١١٧	٤٤,٤-
٢٠١٠	٤٠٤٥٧٩٣	١,٢	٥٣٩٥٢	٤٩,٢-
٢٠١١	٤٠٩٩٥٢٧	١,٣	٥١٢٨٩	٤,٩-
٢٠١٢	٤٢٢١٣٥٥	٣,٠	٩٨٣٩٧	٩١,٨
٢٠١٣	٤٣٣٥٧٣٩	٢,٧	٩٨٠٤٤	٠,٤-

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

جدول رقم ٧-٤ : نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال عام ٢٠١٣م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	مليون سهم	النسبة للإجمالي ٪	مليار ريال	النسبة للإجمالي ٪	ألف صفقة	النسبة للإجمالي ٪	مليار ريال	النسبة للإجمالي ٪
المصارف والخدمات المالية	٦٤١٧,١	١٢,٣	١٣٢,٨	٩,٧	١٤٠٧,١	٤,٩	٣٨٠,٠	٢١,٧
الصناعات البتروكيماوية	٦٠١٧,٩	١١,٥	١٩٦,٤	١٤,٣	٢٤٦٢,٣	٨,٥	٥٥٤,٦	٣١,٦
الأسمنت	٣١٩٠,٤	٦,١	٨٥,٩	٦,٣	٢٣٥٨,٢	٨,١	٩٠,٩	٥,٢
التجزئة	٢٠١٦,١	٣,٩	٩٨,٤	٧,٢	٢٥٥٥,٧	٨,٨	٥٠,١	٢,٩
الطاقة والمرافق الخدمية	٦٦٤,٠	١,٣	٩,٦	٠,٧	١٣٤,٣	٠,٥	٦٢,٦	٣,٦
الزراعة والصناعات الغذائية	٢٧٤٧,٥	٥,٣	٩٣,٣	٦,٨	٢٢٦٩,١	٧,٨	٩٤,٠	٥,٤
الاتصالات وتقنية المعلومات	٥٨٧٣,٥	١١,٢	٩٠,٠	٦,٦	١٤٣٠,٨	٤,٩	١٨٧,٦	١٠,٧
التأمين	٦٣٤١,١	١٢,١	٢٦٦,٨	١٩,٥	٨٣١١,٥	٢٨,٧	٣٦,٩	٢,١
شركات الاستثمار المتعدد	١٧١٧,٢	٣,٣	٣٣,٧	٢,٥	٨٢٢,٠	٢,٨	٩٧,٥	٥,٦
الاستثمار الصناعي	١٩٨٩,٤	٣,٨	٧٩,٩	٥,٨	١٨٠٨,٧	٦,٢	٥٥,٥	٣,٢
التشييد والبناء	٢٢١٧,١	٤,٢	٥٤,٧	٤,٠	١٣٩١,١	٤,٨	٢٧,٦	١,٦
التطوير العقاري	١١٠٥٤,٠	٢١,١	١٤٧,٩	١٠,٨	٢٢٧٠,٤	٧,٨	٧٨,٦	٤,٥
النقل	١٢٥٠,٥	٢,٤	٣٣,٦	٢,٤	٦٧٢,٥	٢,٣	١٥,١	٠,٩
الإعلام والنشر	٢٨٥,٥	٠,٥	١٣,٤	١,٠	٣٧٨,٧	١,٣	٤,٨	٠,٣
الفنادق والسياحة	٥٢٤,٧	١,٠	٣٣,٤	٢,٤	٦٩٥,٤	٢,٤	١٧,١	١,٠
الإجمالي	**٥٢٣٠٦,٢**	**١٠٠,٠**	**١٣٦٩,٧**	**١٠٠,٠**	**٢٨٩٦٧,٧**	**١٠٠,٠**	**١٧٥٢,٩**	**١٠٠,٠**

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٣م.

جدول رقم ٧-٥ : الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطاً خلال عام ٢٠١٣م

عدد الصفقات المنفذة	(الشركة)	أسمنت الشمالية	رعاية	سابك
	(ألف صفقة)	١٤٢٧,٢	٩٦٢,٣	٩٤١,٨
عدد الأسهم المتداولة	(الشركة)	دار الأركان	مصرف الإنماء	زين السعودية
	(مليار سهم)	٥,٠٤	٥,٠٢	٣,٧٦
قيمة الأسهم المتداولة	(الشركة)	سابك	مصرف الإنماء	دار الأركان
	(مليار ريال)	١٠٢,٨	٧٠,٢	٤٧,٣

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٣م.

مليون سهم للاكتتاب العام بقيمة إجمالية بلغت ٢,٠ مليار ريال. وبلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة ١٢,٨ مليار ريال، وبلغ متوسط عدد مرات التغطية ٨,١ مرة للشركات المكتتب بها على مستوى السوق خلال عام ٢٠١٣م (جدول رقم ٧-٦).

وبلغ إجمالي عدد المكتتبين في الشركات المطروحة خلال عام ٢٠١٣م نحو ١٠,٢ مليون مكتتب بانخفاض نسبته ٩,٠ في المئة عن إجمالي عدد المكتتبين في العام السابق، وأسهمت قنوات الاكتتاب المختلفة مثل الهاتف المصرفي والصراف الآلي والإنترنت في التقليل من الأخطاء واختصار

جدول رقم ٧-٦ : الشركات الجديدة التي تم طرحها في سوق الأسهم السعودية خلال عام ٢٠١٣م

الشركة	القطاع	تاريخ الطرح	حجم رأس المال (مليون ريال)	الأسهم المصدرة (مليون سهم)	الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (مليون سهم)	سعر الطرح	سعر الإغلاق ٢٠١٣/١٢/٣١	حجم الطرح (مليون ريال)	عدد المكتتبين (مليون مكتتب)	القيمة السوقية (مليون ريال)	عدد مرات التغطية (مرة)
١- شركة أسمنت المنطقة الشمالية	الأسمنت	٠٨ - يناير	١٨٠٠,٠	١٨٠,٠	٩٠,٠	١٠,٠	٢٣,٢	٩٠٠,٠	٣,٨	٤١٦٧,٠	٣,٢
٢- الشركة الوطنية للرعاية الطبية	التجزئة	٠٤ - فبراير	٤٤٨,٥	٤٤,٨	١٣,٥	٢٧,٠	٥٤,٥	٣٦٤,٥	٢,٦	٢٤٤١,٦	٨,٧
٣- شركة الجزيرة تكافل تعاوني	التأمين	١٣ - مايو	٣٥٠,٠	٣٥,٠	١٠,٥	١٠,٠	٥٣,٥	١٠٥,٠	١,٦	١٨٧٢,٥	٩,١
٤- شركة متلايف وايه أي جي والبنك العربي للتأمين التعاوني	التأمين	٢٧ - مايو	١٧٥,٠	١٧,٥	٥,٣	١٠,٠	٦٦,٠	٥٢,٥	١,١	١١٥٥,٠	١١,٨
٥- شركة بوان	التشييد والبناء	٢٧ - نوفمبر	٥٠٠,٠	٥٠,٠	١٥,٠	٣٦,٠	٦٣,٥	٥٤٠,٠	١,١	٣١٧٥,٠	٧,٧
الإجمالي	---	---	٣٢٧٣,٥	٣٢٧,٣	١٣٤,٣	---	---	١٩٦٢,٠	١٠,٢	١٢٨١١,١	---

المصدر: هيئة السوق المالية والتقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٣م.

مدة الاكتتاب والتقليل من الاعتماد على طلبات الاكتتاب المطبوعة، حيث بلغ عدد المكتتبين عن طريق الهاتف المصرفي ٠,٩ مليون مكتتباً مثلوا ٨,٩ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الصراف الآلي ٦,٢ مليون مكتتباً مثلوا ٦١,٠ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الإنترنت ٢,٠ مليون مكتتباً مثلوا ١٩,٤ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، في حين بلغ عدد المكتتبين عن طريق فروع المصارف ١,١ مليون مكتتباً مثلوا ١٠,٧ في المئة من إجمالي عدد المكتتبين (جدول رقم ٧-٧).

التطورات التنظيمية خلال عام ٢٠١٣م

تم خلال عام ٢٠١٣م تعليق تداول أسهم ٣ شركات ورفع التعليق عن شركة واحدة في السوق المالية السعودية (تداول)، حيث تم تعليق تداول كل من الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة (بتاريخ ٦/ ٢/ ٢٠١٣م)، والشركة المتحدة للتأمين التعاوني (بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠١٣م)، وشركة الباحة للاستثمار والتنمية (بتاريخ ٦/ ٤/ ٢٠١٣م). وتم رفع

جدول رقم ٧-٧ : عدد المكتتبين حسب قنوات الاكتتاب في عمليات الطرح العام

(مليون مكتتب)

قناة الاكتتاب	٢٠١٢ العدد	٢٠١٢ ٪	٢٠١٣ العدد	٢٠١٣ ٪	التغير ٪
الهاتف المصرفي	١,٤	١٢,٢	٠,٩	٨,٩	-٣٣,٧
الصراف الآلي	٦,٤	٥٧,٠	٦,٢	٦١,٠	-٢,٧
الإنترنت	٢,٥	٢١,٩	٢,٠	١٩,٤	-١٩,٣
الفروع	١,١	٩,٨	١,١	١٠,٧	-١,٢
الإجمالي	١١,٢	١٠٠,٠	١٠,٢	١٠٠,٠	-٨,٩

المصدر: هيئة السوق المالية.

تعليق تداول أسهم الشركة المتحدة للتأمين التعاوني ابتداءً من تاريخ (٥/ ٣/ ٢٠١٣م).

الشركات الجديدة المضافة لمؤشر تداول خلال عام ٢٠١٣م

أُضيفت في عام ٢٠١٣م أسهم الشركات التالية إلى مؤشر السوق (تداول) :

١- شركة أسمنت المنطقة الشمالية.
٢- الشركة الوطنية للرعاية الطبية.
٣- شركة الجزيرة تكافل تعاوني.
٤- شركة متلايف والمجموعة الدولية الأمريكية والبنك العربي للتأمين التعاوني.
٥- شركة بوان.

واستبعدت أسهم كل من الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة وشركة الباحة للاستثمار والتنمية من مؤشر السوق المالية السعودية (تداول).

جهود هيئة السوق المالية في توعية المستثمر خلال عام ٢٠١٣م

تقوم هيئة السوق المالية بنشر الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة على موقعها الإلكتروني لضمان وصول المعلومة إلى جميع المستثمرين في آنٍ واحد. وتماشياً مع استراتيجية الهيئة نحو متابعة برامجها المتعلقة بتوعية المستثمر، قامت الهيئة في عام ٢٠١٣م بعدد من الأنشطة والتي تشمل نشر العديد من المواد الصحفية والإعلامية التي تتناول الأخبار والمواد والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة ، وبلغ عددها ٥٧٤ مادة صحفية في عام ٢٠١٣م، إلى جانب ٧ تقارير توعوية وزعت على وسائل الإعلام. ونُشرت التقارير التوعوية في ١٧٥ صحيفة ورقية وإلكترونية. في حين بلغ عدد الرسائل التوعوية والردود التفاعلية التي بُثت على مواقع التواصل الاجتماعي للهيئة نحو ٦٦٢ رسالة توعوية، إلى جانب طبع وتوزيع ما يزيد عن ٣٥ ألف مطبوعة من خلال المشاركة بأجنحة في المؤتمرات والندوات، والتوزيع في المطارات ومحطات القطار والمراكز الصيفية والاجتماعية والخيرية والمدارس. كما أصدرت الهيئة العدد السابع من (مجلة المستثمر الذكي) والذي تناول أهمية التخطيط ومواضيع الميزانية عبر جملة من المواقف في الحياة اليومية للطفل في مختلف نواحي الحياة . واستمرت الهيئة في مشروع المعارض المتنقلة واستهدفت خلال عام ٢٠١٣م خمس مدن في مختلف مناطق المملكة، والتي حضرها نحو ٢,٤ مليون زائر. وبلغ عدد الحملات التوعوية ١٩ حملة توعوية. إضافة إلى عدد من الزيارات المدرسية التوعوية في مختلف مدن ومحافظات المملكة، حيث تم تنفيذ ١٠٠ زيارة مدرسية في ٥ مدن ومحافظات مختلفة وبلغ عدد المستفيدين نحو ٧٢٥٥ طالباً وطالبة، وتم توزيع حوالي ١٠,٤ آلاف نسخة من مجلة "المستثمر الذكي". كما نظمت الهيئة خلال عام ٢٠١٣م ثلاث دورات تدريبية لعدد ٧٨ سفيرة ضمن برنامجها (سفير المستثمر الذكي) وتم تزويدهن بالأدوات اللازمة لإقامة العروض، وحرصت الهيئة من خلال هذا البرنامج على نشر ثقافة التعاملات المالية السليمة وكذلك نشر ثقافة التطوع.

سوق الصكوك والسندات خلال عام ٢٠١٣م

بلغ إجمالي حجم الصكوك والسندات المصدرة ٣٣,٠ مليار ريال منذ إنشاء السوق وحتى نهاية عام ٢٠١٣م. وبلغ عدد الإصدارات سبعة إصدارات، اثنان منها للشركة السعودية للكهرباء بحجم إصدار بلغ ١٤,٠ مليار ريال، وواحد للبنك السعودي الهولندي بحجم إصدار ٧٢٥ مليون ريال، إضافة لإصدار واحد لكل من شركة سبكيم بحوالي ١,٨ مليار ريال، وشركة ساتورب بحجم إصدار بلغ ٣,٧ مليار ريال، كذلك لشركة صدارة بحجم إصدار بلغ ٧,٥ مليار ريال، وشركة أوركس السعودية بحجم إصدار بلغ ٢٤٠ مليون ريال وقد جرى إلغاء إدراج (سابك٣) في تاريخ ٢٠١٣/٥/١٥م. وبلغ حجم تداول الصكوك والسندات ٢٢٧,١ مليون ريال خلال عام ٢٠١٣م، في حين بلغت القيمة الاسمية المتداولة لهذه الصكوك والسندات ٢٢٦,٧ مليون ريال (جدول رقم ٧-٨).

مقارنة سوق الأسهم السعودية بأسواق الأسهم العربية عام ٢٠١٣م

تفاوت أداء الأسواق المالية العربية المشاركة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي خلال عام ٢٠١٣م. فقد انخفضت مؤشرات ثلاثة أسواق مالية بنسب تفاوتت بين ٠,٩ لبورصة لبنان، ١,٩ لبورصة تونس و ٢,٨ في المئة لسوق الكويت. في المقابل، ارتفعت مؤشرات أحدى عشر سوق أخرى بنسب تراوحت بين ٢,٨ في المئة لسوق مسقط للأوراق المالية و ٢٢,٠ في المئة لسوق دبي المالي جدول (٧-٩).

وارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية

جدول رقم ٧-٨ : نشاط سوق الصكوك والسندات السعودية خلال عام ٢٠١٣م

السند / الصك	حجم الإصدار (مليون ريال)	القيمة الاسمية (ألف ريال)	تاريخ الانتهاء	العائد السنوي (٪)	الصفقات المنفذة	القيمة المتداولة (ألف ريال)	القيمة الاسمية المتداولة (ألف ريال)
صكوك أوركس السعودية	٢٤٠	١٠٠	٢٦/ديسمبر/٢٠١٥	سايبور + ١،٦٥	١	٣٩٠٠،٠	٣٩٠٠
سابك ٣*	٥٠٠٠	١٠	١٥/مايو/٢٠٢٨	سايبور + ٠،٤٨	٠	٠،٠	٠
صكوك سبكيم	١٨٠٠	١٠٠	٠٦/يوليو/٢٠١٦	سايبور + ١،٧٥	١	٦٠٧٧٢،٢	٦٠٠٠٠
صكوك صدارة	٧٥٠٠	٥٠	١٥/ديسمبر/٢٠٢٨	سايبور لمدة ٦ أشهر + ٠،٩٥	٣	١٤٩٥٣٠،٠	١٥٠٠٠٠
كهرباء السعودية ٢	٧٠٠٠	١٠٠	٠٦/يوليو/٢٠٢٩	سايبور + ١،٦٠	١	٢٨١٤،٠	٢٨٠٠
كهرباء السعودية ٣	٧٠٠٠	١٠	١٠/مايو/٢٠٣٠	سايبور+٠،٩٥	٠	٠،٠	٠
صكوك ساتورب	٣٧٤٩	١٠٠	٢٠/ديسمبر/٢٠٢٥	سايبور لمدة ٦ أشهر + ٠،٩٥	٠	٠،٠	٠
صكوك الهولندي ٢	٧٢٥	١٠٠	٣١/ديسمبر/٢٠١٩	سايبور+نسبة الربح (١٩٠ نقطة اساس)	١	١٠٠٥٠،٠	١٠٠٠٠
الإجمالي	**٣٣٠١٤**	—	—	—	٧	**٢٢٧٠٦٦،٢**	**٢٢٦٧٠٠**

* تم إلغاء الإدراج بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٥م.

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١٣م.

جدول رقم ٧-٩ : معدلات التغير السنوية في مؤشرات أسواق الأسهم العربية (٢٠١٣م)
(نسب منوية)

السوق	عدد الأسهم المتداولة	القيمة السوقية للأسهم	مؤشر أسعار الأسهم
السعودية	٠،٥-	٢٥،١٧	٧،٢
الكويت	٤٥،١	٣٦،٥	٢،٨-
مصر	٨،٤-	٠،٢-	٢٠،٧
المغرب	٣٠،٤	٥،٢	٥،١
البحرين	٢٦١،٩	١٨،٩	٤،٦
الأردن	٣،٢-	٤،٥-	٩،٦
عُمان	٦٦،١	٢١،٣	٢،٨
تونس	١٣،٦-	٣،٢-	١،٩-
لبنان	٧٨،٠	١،٢	٠،٩-
أبوظبي	٣٢٩،٣	٤١،٢	١١،٦
الجزائر	١٠،٥-	١،٦-	--
دبي	٤٥٧،٤	٤٢،٧	٢٢،٠
السودان	٧٨،١-	٢،٤	٦،٥
قطر	١٦٩،١	٢٠،٨	٨،٠
فلسطين	١١٩،٢	١٤،٣	١٥،٢

--: غير متوفر.

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية - الربع الرابع ٢٠١٣.

العربية بنسبة ٢٣،٢ في المئة لتبلغ نحو ١١٣٢،٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٣م مقارنة بحوالي ٩١٨،٧ مليار دولار في نهاية العام السابق. وسجلت القيمة السوقية لسوق دبي المالي أكبر نسبة ارتفاع بلغت ٤٢،٧ في المئة، تلاها سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة ارتفاع بلغت ٤١،٢ في المئة، ثم بورصة الكويت بنسبة ارتفاع بلغت ٣٦،٥ في المئة.

وبمقارنة مؤشرات أسواق الأسهم العربية المختارة

خلال عام ٢٠١٣م، سجلت سوق الأسهم السعودية أعلى المؤشرات بين أسواق الأسهم العربية الأخرى، حيث بلغت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية نحو ٤٦٧,٣ مليار دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط بلغ نحو ٧٥,٤ مليار دولار أمريكي للدول العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي. وشكلت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية ما نسبته ٤١,٤ في المئة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام ٢٠١٣م، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة لسوق الأسهم السعودية خلال عام ٢٠١٣ نحو ٧٨,٥ مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته ٦٣,٤ في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة لأسواق الدول العربية المشاركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية.

ووصل عدد الشركات التي جرى تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية نهاية عام ٢٠١٣م إلى ١٦٣ شركة بمتوسط قيمة سوقية للشركة بلغ نحو ٢,٩ مليار دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط عدد شركات بلغ ٩٦.٣ شركة وبمتوسط قيمة سوقية للشركة بلغ نحو ٠,٨٣ مليار دولار أمريكي للدول العربية المشتركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية (جدول رقم ٧-١٠، ورسم بياني رقم ٧-١).

تطورات صناديق الاستثمار خلال عام ٢٠١٣م

انخفض عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٧ في المئة ليصل إلى ٢٣٦ صندوقاً، بينما ارتفع إجمالي أصول الصناديق بنحو ١٧,٢ في المئة من حوالي ٨٨,١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م إلى نحو ١٠٣,٢ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م. وارتفعت الأصول المحلية لصناديق الاستثمار من ٦٩,٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م إلى ٨١,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ارتفاع بلغت ١٧,٣ في المئة. وارتفعت الأصول الأجنبية لصناديق الاستثمار في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ١٦,٨ في المئة لتصل إلى نحو ٢١,٣ مليار ريال، وبلغ نصيب تلك الاستثمارات من إجمالي أصول الصناديق في نهاية عام ٢٠١٣م ما يقارب ٢٠,٧ في المئة. وبنهاية عام ٢٠١٣م بلغ عدد المشتركين في صناديق

جدول رقم ٧-١٠ : أهم مؤشرات أسواق الأسهم العربية خلال عام ٢٠١٣م

	التغير السنوي في المؤشر (٪)	القيمة السوقية (مليون دولار)	عدد الشركات المدرجة	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دولار)*	درجة عمق السوق (٪)**
السعودية	٧,٢	٤٦٧٣٤١,٠	١٦٣,٠	٢٨٦٧	***٧٤٨,٤	٦٢,٤
الكويت	٢,٨-	١٠٨٣٥٢,٠	٢١٠,٠	٥١٦	١٨٥,٣	٥٨,٥
مصر	٢٠,٧	٦١٥١٧,٠	٢١٢,٠	٢٩٠	٢٧١,٤	٢٢,٧
المغرب	٥,١	٥٥٣٢٩,٠	٧٥,٠	٧٣٨	١٠٥,١	٥٢,٦
البحرين	٤,٦	١٨٤٦٩,٠	٤٧,٠	٣٩٣	٣٢,٢	٥٧,٤
الأردن	٩,٦	٢٥٧٦١,٠	٢٤٠,٠	١٠٧	٣٣,٩	٧٦,٠
عُمان	٢,٨	٣٦٧٦٧,٠	١٣١,٠	٢٨١	٨٠,٦	٤٥,٦
تونس	١,٩-	٨٥٩٠,٠	٦٥,٠	١٣٢	٤٧,٤	١٨,١
لبنان	٠,٩-	١٠٥٤٥,٠	٢٨,٠	٣٧٧	٤٤,٣	٢٣,٨
أبوظبي	١١,٦	١٠٩٦٤٥,٠	٦٦,٠	١٦٦١	٣٩٦,٢	٢٧,٧
الجزائر	--	١٢٥,٠	٢,٠	٦٣	٢٠٦,١	٠,١
دبي	٢٢,٠	٧٠٦٨٦,٠	٥٥,٠	١٢٨٥	٣٩٦,٢	١٧,٨
السودان	٦,٥	٢٢٤٤,٠	٥٩,٠	٣٨	٧٠,١	٣,٢
قطر	٨,٠	١٥٢٥٨٩,٠	٤٢,٠	٣٦٣٣	٢٠٢,٦	٧٥,٣
فلسطين	١٥,٢	٣٢٤٢,٠	٤٩,٠	٦٦	--	--
المتوسط	**٧,٧**	**٧٥٤١٣,٥**	**٩٦,٣**	**٨٣٠**	**٢٠١,٤**	**٣٨,٧**

* صندوق النقد الدولي. ** القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي. --: غير متوفر.

*** مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية (الربع الرابع ٢٠١٣) .

رسم بياني رقم ٧-١
النصيب المئوي للأسواق المالية العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي نهاية عام ٢٠١٣م(حسب القيمة السوقية)

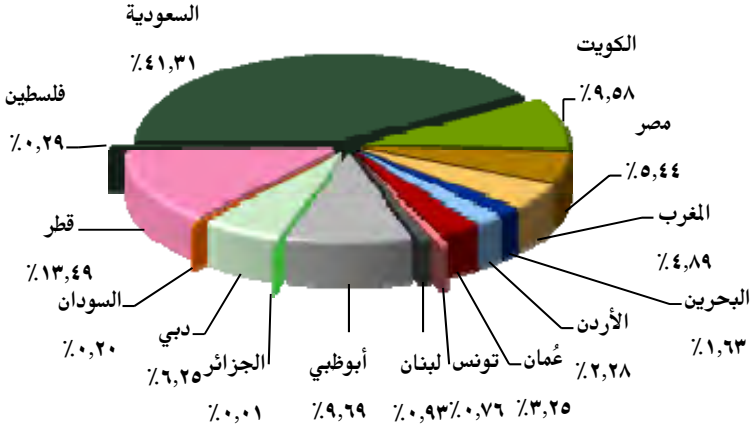

الاستثمار ٢٥٨,١ ألف مشترك بانخفاض نسبته ٦,٤ في المئة عن العام السابق (جدول رقم ٧-١١، ورسم بياني رقم ٧-٢).

وباستعراض توزيع استثمارات الصناديق الاستثمارية داخل المملكة وخارجها في نهاية عام ٢٠١٣م، يتضح ارتفاع إجمالي الاستثمار في أسواق الأسهم العالمية بنسبة ١٧,٥ في المئة ليبلغ ١٢,٢ مليار ريال. كما ارتفع حجم الاستثمار في الأسهم المحلية بنسبة ٢٣,٢ في المئة ليبلغ ٢٣,٦ مليار ريال. وتمثل الأسهم المحلية ما نسبته ٦٦,٠ في المئة من إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار في الأسهم مقابل ٦٥,٠ في المئة في نهاية العام السابق. ويمثل الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية والعالمية في نهاية عام ٢٠١٣م نحو ٣٤,٧ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، وفي المقابل كانت هذه النسبة في نهاية عام ٢٠١٢م حوالي ٣٣,٥ في المئة.

وانخفضت استثمارات الصناديق في السندات الدولية في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,٢ في المئة لتبلغ ١,٧ مليار ريال مقارنة بحوالي ١,٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢، بينما ارتفعت استثمارات الصناديق في السندات المحلية إلى ٢,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م من ٢,١ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م بارتفاع نسبته ٣٨,٠ في المئة، ومثّل الاستثمار في أسواق السندات المحلية والأجنبية في نهاية عام ٢٠١٣م نحو ٤,٥ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار مقارنةً بنحو ٤,٤ في المائة في نهاية العام السابق. ومثلت استثمارات الصناديق في أسواق النقد المحلية والدولية ما نسبته ٥٦,٠ في المئة من إجمالي أصول صناديق

جدول رقم ٧-١١ : أهم مؤشرات صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية

العام	عدد الصناديق العاملة	التغير (٪)	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ريال)	التغير (٪)	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ريال)	التغير (٪)	إجمالي أصول الصناديق (مليار ريال)	التغير (٪)	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير (٪)
٢٠٠٩	٢٤٤	٦,٩-	٧٤,١	٢١,٠	١٥,٤	١٣,٧	٨٩,٥	١٩,٧	٣٥٦,٣	٥,٠-
٢٠١٠	٢٤٣	٠,٤-	٧٤,٤	٠,٤	٢٠,٣	٣١,٧	٩٤,٧	٥,٨	٣٢٠,٤	١٠,١-
٢٠١١	٢٤٩	٢,٥	٦٤,٥	١٣,٣-	١٧,٧	١٣,٠-	٨٢,٢	١٣,٢-	٢٩٣,٩	٨,٣-
٢٠١٢	٢٤٠	٣,٦-	٦٩,٨	٨,٢	١٨,٣	٣,٤	٨٨,١	٧,١	٢٧٥,٦	٦,٢-
٢٠١٣	٢٣٦	١,٧-	٨١,٩	١٧,٣	٢١,٣	١٦,٨	١٠٣,٢	١٧,٢	٢٥٨,١	٦,٤-

المصدر: هيئة السوق المالية.

رسم بياني رقم ٧-٢ : أصول صناديق الاستثمار
لدى شركات الاستثمار المحلية

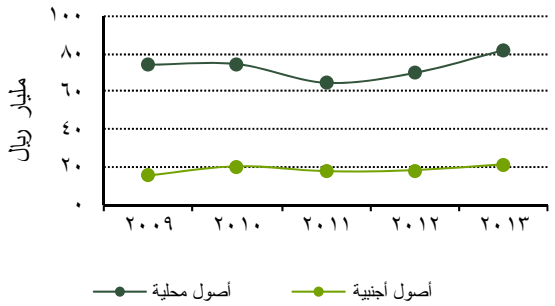

الاستثمار بنهاية عام ٢٠١٣م مقابل ٥٧,٨ في المئة في نهاية العام السابق، وارتفع حجم الاستثمار في أسواق النقد المحلية من ٤٤,٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م إلى ٥٠,٨ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م وبنسبة ارتفاع بلغت ١٣,٢ في المئة، ويمثل الاستثمار في أسواق النقد المحلية في نهاية عام ٢٠١٣م ما نسبته ٨٧,٩ في المئة من إجمالي الاستثمارات في أسواق النقد مقابل ٨٨,١ في المئة في نهاية العام السابق. كما ارتفعت الاستثمارات في أسواق النقد الدولية بنسبة ١٦,١ في المئة من حوالي ٦,٠ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٢م إلى ٧,٠ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٣م. وانخفض الاستثمار في الأصول المحلية الأخرى في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ٢٣,٥ في المئة ليبلغ نحو ١,٤ مليار ريال تمثل ما نسبته ٧٧,٥ في المئة من إجمالي الاستثمارات في الأصول المحلية والدولية الأخرى مقارنةً بنسبة ٩٦,٨ في المئة في نهاية العام السابق. في حين ارتفع الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ٥٨١,٧ في المئة ليبلغ نحو ٤٠٩ مليون ريال. وارتفع الاستثمار في الأصول العقارية في نهاية عام ٢٠١٣م بنسبة ٧٢,١ في المئة ليبلغ نحو ٣,١ مليار ريال تمثل ما نسبته ٣,٠ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار مقارنةً بنحو ٢,٠ في المئة في نهاية العام السابق (جدول رقم ٧-١٢).

وبتحليل تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول الصناديق، فقد احتلت شركة الأهلي المالية المرتبة الأولى بالنسبة لحجم أصول صناديق الاستثمار التابعة لها بحوالي ٣١,٩ مليار ريال تمثل ما نسبته ٣١,٠ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار. تلتها شركة الرياض المالية بحجم أصول بلغ ١٦,٧ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٦,٢ في المئة، وحلت ثالثاً شركة سامبا للأصول و إدارة الاستثمار بحجم أصول بلغ ١٦,٢ مليار ريال أو ما نسبته ١٥,٧ في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار.

ومن ناحية عدد الصناديق احتلت شركة الرياض المالية المرتبة الأولى بعدد ٣٤ صندوقاً منها صندوق واحد مغلق، وحلت في المرتبة الثانية شركة الأهلي المالية بعدد ٢٧ صندوقاً جميعها مفتوحة، وجاءت في المرتبة الثالثة شركة أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة بعدد ٢١ صندوقاً جميعها مفتوحة.

وباستعراض ترتيب شركات الاستثمار وفقاً لعدد المشتركين، احتلت شركة الرياض المالية المرتبة الأولى بحوالي ٧١,٩ ألف مشترك، تلتها شركة الأهلي المالية بعدد ٤٠,٤ ألف مشترك، وحلت في المرتبة الثالثة شركة أتش أس بي سي العربية السعودية المحدودة بعدد ٣٦,٦ ألف مشترك (جدول رقم ٧-١٣)■

جدول رقم ٧-١٢: أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار

(مليون ريال)

نهاية الفترة	أسهم محلية	أسهم أجنبية	سندات محلية	سندات أجنبية	أدوات نقدية محلية	أدوات نقدية أجنبية	أصول محلية أخرى	أصول أجنبية أخرى	استثمارات عقارية	إجمالي الأصول
٢٠١٠	٢٠٩٤٨	١٠٩٣٣	٢٩٩٥	٣٦٣	٤٨٣٣٠	٨٠٢٨	٦٩٤	٩٧٦	١٤٧٣	٩٤٧٤٠
٢٠١١	١٨٤٧٢	٩٢٨٩	٣٠٣١	٢٥٦٠	٤٠١٣٢	٥٤٥٤	١١٥٦	٣٥٩	١٧٤٠	٨٢١٩٣
٢٠١٢	١٩١٩٢	١٠٣٥٤	٢٠٨٦	١٨٠٧	٤٤٨٧٤	٦٠٣٤	١٨٤٤	٦٠	١٨١٧	٨٨٠٦٨
٢٠١٣	٢٣٦٣٩	١٢١٧٠	٢٨٧٨	١٧٣١	٥٠٨٠٩	٧٠٠٥	١٤١١	٤٠٩	٣١٢٧	١٠٣١٧٩

المصدر: هيئة السوق المالية.

جدول رقم ٧-١٣ : تصنيف شركات الاستثمار وفقاً لأصول وعدد الصناديق وعدد المشتركين في عام ٢٠١٣م

شركات الاستثمار	عدد الصناديق			حجم أصول الصناديق (مليون ريال)			عدد المشتركين
	مغلق	مفتوح	الإجمالي	محلية	أجنبية	الإجمالي	
شركة الجزيرة للأسواق المالية	١	١٠	١١	١٢٧٧,٠	٦٧٤,٠	١٩٥١,٠	١١٤٠
مجموعة بخيت للاستثمار	٠	٣	٣	٢٢٨,٠	٨,٠	٢٣٦,٠	٤١٨
شركة الراجحي للخدمات المالية	٠	١١	١١	١٠١٧٥,٠	١٣١٨,٠	١١٤٩٣,٠	١٤٦٥٩
شركة البلاد للاستثمار	٠	٦	٦	١١٠٩,٠	٤٤,٠	١١٥٣,٠	٣٠٨٤٢
شركة جدوى للاستثمار	٠	٧	٧	٤٢٦,٠	٧٧,٠	٥٠٣,٠	١٢١
اتش اس بي سي العربية السعودية المحدودة	٠	٢١	٢١	٧٦٨٠,٠	٨٨١,٠	٨٥٦١,٠	٣٦٦١٠
شركة الرياض المالية	١	٣٣	٣٤	٩٠١٠,٠	٧٧٠٣,٠	١٦٧١٣,٠	٧١٩٣٠
شركة عودة كابيتال	٠	٢	٢	٥٩,٠	٣٥,٠	٩٤,٠	١٣
شركة إتقان كابيتال	٠	١	١	٣٢,٠	١٥,٠	٤٧,٠	٤٣
شركة سامبا للأصول و إدارة الاستثمار	٠	١٧	١٧	١٢١١٨,٠	٤٠٨١,٠	١٦١٩٩,٠	٣٣٦٣٣
شركة رنا للاستثمار	٠	١	١	٦,٠	٠,٠	٦,٠	٧
شركة فالكم للخدمات المالية	١	٦	٧	١٣٢٠,٠	٦,٠	١٣٢٦,٠	٦٧٧
شركة العربي الوطني للإستثمار	١	١٦	١٧	٣٥٩٧,٠	١٧٢,٠	٣٧٦٩,٠	٨٥٨٢
شركة السعودي الفرنسي كابيتال	١	١١	١٢	٣٢٧٩,٠	٥٢١,٠	٣٨٠٠,٠	١٣٣٠١
شركة السعودي الهولندي المالية	٠	١٧	١٧	١٣٩٣,٠	٣٢,٠	١٤٢٥,٠	٣٠٣٩
شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة	٠	٩	٩	٦٠٣,٠	٣٩١,٠	٩٩٤,٠	٧٠٤
شركة الأهلي المالية	٠	٢٧	٢٧	٢٦٧٧٢,٠	٥١٧٣,٠	٣١٩٤٥,٠	٤٠٣٦٠
شركة المجموعة المالية - هيرميس السعودية	٠	١	١	١٠٦,٠	٠,٠	١٠٦,٠	١٩
مجموعة كسب المالية	٢	٣	٥	٤٥٠	٠	٤٥٠	١١٢٤
شركة مورجان ستانلي السعودية	٠	١	١	٥٤	٠	٥٤	٣
شركة بيت الإستثمار العالمي السعودية	٠	٢	٢	٥٤٦	٠	٥٤٦	١٣
شركة المستثمر للأوراق المالية	١	٢	٣	١٧١	٠	١٧١	١٥٠
شركة الأول للخدمات المالية	١	٤	٥	٧٣٩	١٥	٧٥٤	٣٤١
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	١	١	٢	١١٧	٧٣	١٩٠	٢٩
شركة الإنماء للاستثمار	٠	٤	٤	٢٠٨	٤٠	٢٤٨	٢٥٠
شكة أرباح المالية	٠	١	١	١٢٦	٠	١٢٦	٥٦
شركة مسقط المالية	٠	١	١	٠	٤	٤	١٠
شركة الخبير المالية	٠	٣	٣	١٦٦	٣	١٦٩	٨
شركة الأولى جوجيت كابيتال	٠	١	١	٨	٠	٨	١١
شركة بلوم للاستثمار السعودية	٠	٢	٢	٦٦	٥٠	١١٦	٧
مجموعة النفيعي للاستثمار	٠	١	١	١	٠	١	٦
شركة الخير كابيتال السعودية	٠	١	١	٢١	٠	٢١	٤
الإجمالي	١٠	٢٢٦	٢٣٦	٨١٨٦٣,٠	٢١٣١٦,٠	١٠٣١٧٩,٠	٢٥٨١١٠

المصدر: هيئة السوق المالية.

بلغ إجمالي صادرات المملكة حوالي ١٤٠٩,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٣م حسب الأرقام الأولية لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، مقابل ١٤٥٦,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٢م. وبلغت نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نحو ٥٠,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م. كما بلغت قيمة إجمالي الواردات (سيف) حوالي ٦٣٠,٧ مليار ريال و شكلت ما نسبته ٢٢,٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وفي أداء المعاملات مع العالم الخارجي حقق ميزان الحساب الجاري في ميزان مدفوعات المملكة فائضاً قدره ٤٩٧,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٣م، أي ما نسبته ١٧,٧ في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

التجارة الخارجية

تشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام ٢٠١٣م الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، الى ارتفاع طفيف في حجم التجارة السلعية للمملكة ليبلغ ٢٠٤٠,٤ مليار ريال من ٢٠٤٠,٠ مليار ريال في العام السابق، بارتفاع نسبته ٠,٠٢ في المئة. وكمقياس لدرجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي ٧٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م مقارنة بنسبة ٧٤,١ في المئة في العام السابق.

الصادرات

تشير الأرقام الأولية إلى أن إجمالي صادرات المملكة السلعية خلال عام ٢٠١٣م بلغ حوالي ١٤٠٩,٧ مليار ريال مقابل ١٤٥٦,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٢م مسجلة انخفاضاً نسبته ٣,٢ في المئة مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٥ في المئة في العام السابق. (جدول رقم ٨-١).

الصادرات النفطية

وفقاً للبيانات الأولية بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط خلال عام ٢٠١٣م نحو ١٢٠٧,١ مليار ريال بانخفاض نسبته ٤,٦ في المئة مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٣ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٨-١). ويعزى الانخفاض في قيمة الصادرات النفطية إلى انخفاض متوسط أسعار النفط في الاسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف لعام ٢٠١٣م حوالي ١٠٦,٥٣ دولار للبرميل مقابل حوالي ١١٠,٢٢ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٢م. بالإضافة إلى انخفاض متوسط انتاج المملكة من النفط الخام من ٩,٧٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢م إلى ٩,٦٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣م.

وتشير البيانات الأولية لقيمة الصادرات النفطية حسب النوع إلى انخفاض قيمة صادرات النفط الخام بما

جدول رقم ٨-١ : صادرات المملكة السلعية

(بملايين الريالات)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	*٢٠١٣	التغير ٪
الصادرات النفطية	**٨٠٧١٧٦**	**١١٩١٠٥١**	**١٢٦٥٥٥٠**	**١٢٠٧٠٨٠**	**٤,٦-**
النفط الخام	٧١٠٣٧٥	١٠٦٨٦٥٨	١١٤٤٦٣٨	١١٠٢٤٧٨	٣,٧-
المنتجات المكررة	٩٦٨٠١	١٢٢٣٩٣	١٢٠٩١٢	١٠٤٦٠٢	١٣,٥-
الصادرات غير النفطية	**١٣٤٦٠٩**	**١٧٦٥٦٨**	**١٩٠٩٥٢**	**٢٠٢٦٦٧**	**٦,١**
بتروكيماويات	٨٢١٠٠	١١٤٦٨٠	١٢٤١٨٤	١٣١٥٤٥	٥,٩
مواد البناء	٩٠٥٨	١٠٣٣٢	١٠٥٣٦	١١٧٥٥	١١,٦
منتجات زراعية وحيوانية وغذائية	١١٠٧٤	١٢٦٠٥	١٢٨٥٣	١٢٦٢٨	١,٨-
سلع أخرى**	٣٢٣٧٧	٣٨٩٥١	٤٣٣٧٩	٤٦٧٣٩	٧,٧
المجموع	**٩٤١٧٨٥**	**١٣٦٧٦١٩**	**١٤٥٦٥٠٢**	**١٤٠٩٧٤٧**	**٣,٢-**

* بيانات أولية.

** تشمل إعادة التصدير.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

رسم بياني رقم ٨-١

صادرات المملكة النفطية

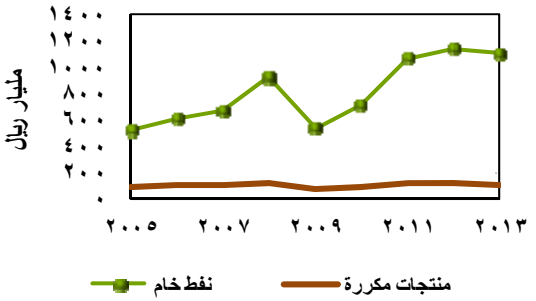

مكونات صادرات المملكة غير النفطية

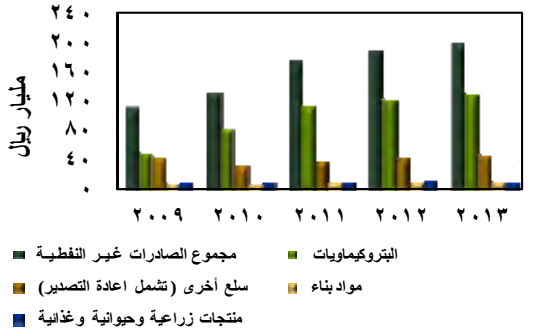

نسبته ٣,٧ في المئة من ١١٤٤,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٢م إلى ١١٠٢,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م. بينما انخفضت قيمة صادرات المنتجات المكررة بما نسبته ١٣,٥ في المئة من ١٢٠,٩ مليار ريال إلى ١٠٤,٦ مليار ريال. ويوضح الرسم البياني رقم ٨-١ تطور صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة خلال الفتـــرة ٢٠٠٥-٢٠١٣م. ويلاحظ أنها سجلت أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة في عام ٢٠٠٥م، بينما كان أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٢م.

الصادرات غير النفطية

استمر التحسن الذي طرأ على الصادرات غير النفطية وفقاً للبيانات الأولية الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، حيث سجلت صادرات المملكة غير النفطية في عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٦,١ في المئة لتصل إلى نحو ٢٠٢,٧ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٨,١ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٨-١). وقد سجلت قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات ارتفاعاً نسبته ٥,٩ في المئة لتبلغ حوالي ١٣١,٥ مليار ريال. كما ارتفعت قيمة صادرات مواد البناء بنسبة ١١,٦ في المئة لتبلغ حوالي ١١,٨ مليار ريال، بينما انخفضت قيمة صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية بنسبة ١,٨ في المئة لتبلغ حوالي ١٢,٦ مليار ريال وذلك بسبب السياسات الهادفة للمحافظة على الثروة المائية. أما صادرات السلع الأخرى بما فيها إعادة التصدير فقد ارتفعت بنسبة ٧,٧ في المئة لتبلغ حوالي ٤٦,٧ مليار ريال. ويلاحظ من الرسم البياني رقم ٨-١ لمكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣م أن الصادرات غير النفطية سجلت نمواً مستمراً وبلغ أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٣م.

تنمية الصادرات السعودية غير النفطية

يهدف برنامج تنمية الصادرات السعودية إلى تأمين التمويل اللازم للمصدرين والمستوردين للسلع ذات المنشأ السعودي، وذلك ضمن جهود المملكة لتنويع القاعدة الاقتصادية وتطوير الصادرات غير النفطية. ولتحقيق ذلك اتخذت المملكة عدداً من الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية منها إنشاء برنامج الصادرات السعودية.

ويقوم برنامج الصادرات السعودية التابع للصندوق السعودي للتنمية بدور فاعل في تقديم تسهيلات التمويل والضمان اللازمين لتنمية الصادرات الوطنية غير النفطية بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني. وقد وافق البرنامج على مجموعة متنوعة من عمليات التمويل وضمان الائتمان للصادرات بلغت قيمتها نحو ٤,٢ مليار ريال خلال عام ٢٠١٣م بارتفاع نسبته ٥,٣ في المئة عن العام السابق (جدول رقم ٨-٢). وتوزعت عمليات البرنامج خلال عام ٢٠١٣م بين الضمان بمبلغ ١,٣ مليار ريال والتمويل بمبلغ ٢,٩ مليار ريال. وبلغت عمليات تمويل وضمان صادرات قطاع الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية نحو ٣,٣ مليار ريال موزعة إلى ٠,٩ مليار ريال لعمليات الضمان، ومبلغ ٢,٤ مليار ريال لعمليات التمويل. وبلغت عمليات تمويل صادرات قطـاع صناعـة المنتجـات المعدنيـة المصنعة والآلات والمعدات نحو ١١,٣ مليون ريال. وقام البرنامج بتوفير خطوط تمويل خلال عام ٢٠١٣م بمبلغ ٤٣١,٣ مليون ريال. وبلغت عمليات ضمان صادرات منتجات القطاعات الأخرى نحو ٣٩٠,٠ مليون ريال.

الواردات

تظهر البيانات الأولية لقيمة واردات المملكة السلعية (سيف) لعام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ٨,١ في المئة لتبلغ نحو

جدول رقم ٨-٢ : تمويل وضمان الصادرات السعودية

(مليون ريال)

السلع والمنتجات	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣	
	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات	٠,٠٠	١٤,٠٠	١٨,٧٥	٠,٠٠	١١,٢٥	٠,٠٠
الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية	١٢٦٦,٠٠	٢٨٥٧,٠٠	١٣٨٧,٥٠	١٩٩٨,٠٠	٢٤١٨,٧٥	٩١٧,٠٠
مشاريع رأسمالية	١٠٠٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٣,٠٥	٠,٠٠	٦,٠٠
خطوط تمويل	٢٤٠,٠٠	٠,٠٠	٥٠٢,٥٠	٠,٠٠	٤٣١,٢٥	٠,٠٠
أخرى	١٨٨,٠٠	٣٠,٠٠	٠,٠٠	٥٤,١١	٠,٠٠	٣٩٠,٠٠
المجموع	**٢٦٩٩,٠٠**	**٢٩٠١,٠٠**	**١٩٠٨,٧٥**	**٢٠٦٥,١٦**	**٢٨٦١,٢٥**	**١٣١٣,٠٠**

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية.

٦٣٠,٧ مليار ريال مقابل ٥٨٣,٥ مليار ريال في العام السابق (جدول رقم ٨-٣).

وتشير البيانات التصنيفية لواردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسة لعام ٢٠١٣م (رسم بياني رقم ٨-٢) إلى أن واردات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١٦٥,٢ مليار ريال) احتلت المرتبة الأولى بنصيب مقداره ٢٦,٢ في المئة من إجمالي الواردات، بارتفاع نسبته ٧,٢ في المئة عن العام السابق. وجاءت واردات معدات النقل (١٠٧,٦ مليار ريال) في المرتبة الثانية مشكلة ١٧,١ في المئة من إجمالي الواردات، بارتفاع نسبته ٣,٩ في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت واردات السلع الأخرى (٩٢,٦ مليار ريال) وبنصيب بلغ ١٤,٧ في المئة، وبارتفاع نسبته ٢١,٠ في المئة. وجاءت واردات المواد الغذائية (٩٠,٣ مليار ريال) في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ ١٤,٣ في المئة، وبارتفاع نسبته ١١,٢ في المئة. أما واردات المعادن العادية ومصنوعاتها (٧٨,١ مليار ريال) فقد احتلت المرتبة الخامسة بنصيب بلغ ١٢,٤ في المئة، وانخفاض نسبته ٢,٨ في المئة. واحتلت واردات المنتجات الكيماوية المعدنية (٥٣,٠ مليار) المرتبة السادسة بنصيب بلغ ٨,٤ في المئة وبارتفاع نسبته ٠,٦ في المئة عن العام السابق. أما واردات الأخشاب والمجوهرات (٢٤,٩ مليار ريال) فجاءت في المرتبة السابعة بنصيب بلغ ٣,٩ في المئة وبارتفاع نسبته ٤٧,١ في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثامنة جاءت

جدول رقم ٨-٣ : واردات المملكة (سيف)
حسب مكوناتها الرئيسة

	بملايين الريالات			النصيب المئوي			التغير ٪
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣*	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٣
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	١٣١٩٨٨	١٥٤٠٩٦	١٦٥٢٣٠	٢٦,٧	٢٦,٤	٢٦,٢	٧,٢
المواد الغذائية	٧٥٠٣٣	٨١٢١٤	٩٠٣٤٢	١٥,٢	١٣,٩	١٤,٣	١١,٢
منتجات كيماوية ومعدنية	٦٩٧٩٥	٥٢٧٠٨	٥٣٠١٩	١٤,١	٩,٠	٨,٤	٠,٦
منسوجات وملبوسات	١٦٩٣٨	١٨٠٦٥	١٨٨٨٠	٣,٤	٣,١	٣,٠	٤,٥
معادن عادية ومصنوعاتها	٦٦٢٢٥	٨٠٣٧٦	٧٨١٢١	١٣,٤	١٣,٨	١٢,٤	٢,٨-
أخشاب ومجوهرات	١٤٣٣١	١٦٩٣٦	٢٤٩٠٩	٢,٩	٢,٩	٣,٩	٤٧,١
معدات نقل	٧٧١٤١	١٠٣٥٤٣	١٠٧٥٥٢	١٥,٦	١٧,٧	١٧,١	٣,٩
سلع أخرى	٤١٩٩٨	٧٦٥٣٥	٩٢٦٢٤	٨,٥	١٣,١	١٤,٧	٢١,٠
المجموع	**٤٩٣٤٤٩**	**٥٨٣٤٧٣**	**٦٣٠٦٧٧**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**٨,١**

* بيانات أولية.

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

رسم بياني رقم ٨-٢ : نصيب واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة من الإجمالي

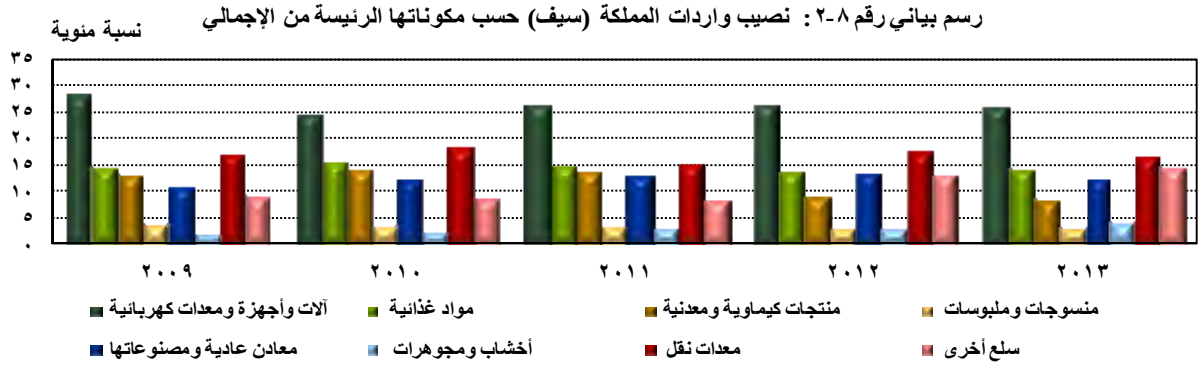

واردات المنسوجات والملبوسات (١٨,٩ مليار ريال) بنصيب قدره ٣,٠ في المئة، وبارتفاع نسبته ٤,٥ في المئة.

الواردات حسب المنشأ

تنقسم واردات المملكة حسب المنشأ إلى أربع مجموعات، وتضم المجموعة الأولى أكبر ست عشرة دولة مصدرة للمملكة من خارج الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تضم المجموعة الثالثة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة (جدول رقم ٨-٤).

وتوضح البيانات الاولية للواردات من أكبر ست عشرة دولة مصدرة للمملكة لعام ٢٠١٣م، ارتفاع الواردات من دول هذه المجموعة بنسبة ٦,٢ في المئة لتبلغ نحو ٤٤٠,٠ مليار ريال، بالرغم من انخفاض نصيبها من إجمالي واردات المملكة من ٧١,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م إلى ٦٩,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م. واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى (٨٥,٤ مليار ريال) بنصيب بلغ ١٣,٥ في المئة من إجمالي واردات المملكة بارتفاع عن العام السابق نسبته ٨,٤ في المئة. تلتها الصين الشعبية في المرتبة الثانية (٧٨,٥ مليار ريال) بنصيب بلغ ١٢,٤ في المئة وبارتفاع نسبته ٥,٨ في المئة. وجاءت ألمانيا في المرتبة الثالثة (٤٤,٨ مليار ريال) بنصيب بلغ ٧,١ في المئة وبارتفاع نسبته ٨,٣ في المئة. ثم كوريا الجنوبية بالمرتبة الرابعة (٣٦,٠ مليار ريال) بنصيب بلغ ٥,٧ في المئة وبارتفاع نسبته ١,٦ في المئة عن العام السابق. ثم اليابان بالمرتبة الخامسة (٣٥,٢ مليار ريال) بنصيب بلغ ٥,٦ في المئة وبانخفاض نسبته ٩,٨ في المئة عن العام السابق. وجاءت الهند في المرتبة السادسة (٢١,٨ مليار ريال) بنصيب بلغ ٣,٥ في المئة وارتفاع نسبته ١١,٥ في المئة عن العام السابق. ثم إيطاليا في المرتبة السابعة (٢٠,٤ مليار ريال) بنصيب بلغ ٣,٢ في المئة وارتفاع نسبته ١٦,٥ في المئة عن العام السابق. واحتلت سويسرا المرتبة الثامنة (١٩,٧ مليار ريال) بنصيب بلغ ٣,١ في المئة وبارتفاع نسبته ٤٤,٩ في المئة. ثم جاءت فرنسا في المرتبة التاسعة (١٩,٧ مليار ريال) بنصيب بلغ ٣,١ في المئة وبارتفاع نسبته ٥,٧ في المئة. ثم انجلترا في المرتبة العاشرة (١٦,٠ مليار ريال) بنصيب بلغ ٢,٥ في المئة وبارتفاع نسبته ٢,١ في المئة عن العام السابق. وجاءت تايلاند في المرتبة الحادية عشرة (١٣,٥ مليار ريال) بنصيب بلغ ٢,١ في المئة وبارتفاع نسبته ٦,٣ في المئة. وجاءت كل من البرازيل وتركيا واستراليا واسبانيا وإندونيسيا على التوالي في المراتب من الثانية عشرة إلى السادسة عشر بنصيب بلغ ٢,٠ و١,٩ و١,٤ و١,٢ و١,٢ في المئة من إجمالي واردات المملكة.

وسجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً نسبته ٢٥,١ في المئة لتبلغ ٤٨,٥ مليار ريال خلال عام ٢٠١٣م وبنصيب بلغ ٧,٧ في المئة من إجمالي واردات المملكة. وبالنسبة للواردات من مجموعة الدول العربية الأخرى فقد سجلت ارتفاعاً نسبته ٦,٢ في المئة لتبلغ نحو ١٨,٧ مليار ريال، وبنصيب بلغ ٣,٠ في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما سجلت واردات المملكة من بقية دول العالم ارتفاعاً نسبته ٩,٤ في المئة لتبلغ ١٢٣,٤ مليار ريال.

ويوضح الرسم البياني (رقم ٨-٣) واردات المملكة حسب المنشأ لعام ٢٠١٣م مقارنة بعام ٢٠٠٣م، حيث يلاحظ ارتفاع واردات المملكة من الصين في عام ٢٠١٣م إلى ٧٨,٥ مليار ريال وهي أكثر من ثمانية اضعاف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٣م والبالغة ٩,٢ مليار ريال.

جدول رقم ٨-٤ : واردات المملكة حسب المنشأ

	بملايين الريالات			النصيب المئوي			التغير ٪
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣*	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣*	٢٠١٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٦١٩٤٣	٧٨٧٧٠	٨٥٣٧٦	١٢,٥	١٣,٥	١٣,٥	٨,٤
الصين الشعبية	٦٤٨٢٩	٧٤١٩٥	٧٨٤٨٨	١٣,١	١٢,٧	١٢,٤	٥,٨
ألمانيا	٣٣٩٦٤	٤١٣٦٧	٤٤٨١٢	٦,٩	٧,١	٧,١	٨,٣
كوريا الجنوبية	٢٩٠٧٦	٣٥٤٦٧	٣٦٠١٨	٥,٩	٦,١	٥,٧	١,٦
اليابان	٣١٠٦٥	٣٨٩٨٩	٣٥١٥٣	٦,٣	٦,٧	٥,٦	٩,٨-
الهند	١٦١٩١	١٩٥٨١	٢١٨٢٧	٣,٣	٣,٤	٣,٥	١١,٥
ايطاليا	١٧٢٩٠	١٧٤٨٤	٢٠٣٧٤	٣,٥	٣,٠	٣,٢	١٦,٥
سويسرا	١٢٢٦٤	١٣٦٢٠	١٩٧٤٠	٢,٥	٢,٣	٣,١	٤٤,٩
فرنسا	١٨١٧٨	١٨٦٠٣	١٩٦٦٣	٣,٧	٣,٢	٣,١	٥,٧
انجلترا	١٤٣١٣	١٥٧١٩	١٦٠٤٣	٢,٩	٢,٧	٢,٥	٢,١
تايلاند	١٠١٤٩	١٢٧٠٧	١٣٥٠٨	٢,١	٢,٢	٢,١	٦,٣
البرازيل	١٤٢٢٢	١١٨١٠	١٢٥٠٠	٢,٩	٢,٠	٢,٠	٥,٨
تركيا	٩١٩٢	١٣٤٢٢	١٢٢٨٣	١,٩	٢,٣	١,٩	٨,٥-
استراليا	٦٥٦٧	٨١٩٩	٨٩٥٢	١,٣	١,٤	١,٤	٩,٢
أسبانيا	٥٦٥٥	٦٩٨٤	٧٨٧٧	١,١	١,٢	١,٢	١٢,٨
اندونيسيا	٥٤٠٧	٧٣٠١	٧٤١٧	١,١	١,٣	١,٢	١,٦
مجموع الدول الست عشرة	**٣٥٠٣٠٥**	**٤١٤٢١٨**	**٤٤٠٠٣١**	**٧١,٠**	**٧١,٠**	**٦٩,٨**	**٦,٢**
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي**	**٣٢١٣٣**	**٣٨٨٠٩**	**٤٨٥٣٢**	**٦,٥**	**٦,٧**	**٧,٧**	**٢٥,١**
مجموعة الدول العربية الأخرى	**١٦٤٥٢**	**١٧٦٥٥**	**١٨٧٤١**	**٣,٣**	**٣,٠**	**٣,٠**	**٦,٢**
بقية دول العالم	**٩٤٨١٧**	**١١٢٧٩١**	**١٢٣٣٧٣**	**١٩,٢**	**١٩,٣**	**١٩,٦**	**٩,٤**
إجمالي الواردات (سيف)	**٤٩٣٧٠٧**	**٥٨٣٤٧٣**	**٦٣٠٦٧٧**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**٨,١**
الواردات (فوب)	٤٤٦٢٧٠	٥٢٧٤٩٩	٥٧٠٠٨٤				

* بيانات أولية . ** تشمل إعادة التصدير.

المصدر : مصلحة الإ حصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد و التخطيط .

صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الإعتمادات المسددة) ارتفاعاً نسبته ١,٩ في المئة لتبلغ ٤٨,٧ مليار ريال خلال عام ٢٠١٣م مقارنة بنحو ٤٧,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٢م، وانخفضت نسبتها إلى ٢٤,٠ في المئة من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال عام ٢٠١٣م مقارنة بنحو ٢٥,٠ في المئة في عام ٢٠١٢م. وما زالت نسبة كبيرة من الصادرات غير النفطية تسدد بوسائل مصرفية أخرى تتم بين المصدرين في المملكة والمستوردين في الدول المستوردة أو من خلال كل من برنامج الصادرات السعودية، وبرنامج تمويل الصادرات في البنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج تمويل التجارة العربية لدى صندوق النقد العربي، هذا فضلاً عن التحويلات المباشرة إلى حساب المصدرين داخل المملكة أو خارجها.

وتشير البيانات التفصيلية لصادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية لعام ٢٠١٣م إلى ارتفاع صادرات المنتجات الصناعية الأخرى لتبلغ نحو ٣٩,٩ مليار ريال بارتفاع نسبته ٧,٦ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٢م، محتلة بذلك المرتبة الأولى بنسبة ٨١,٩ في المئة من الإجمالي. تلتها صادرات المواد الكيماوية والبلاستيكية بمبلغ ٥,٧ مليار ريال بانخفاض نسبته ٣٨,٨ في المئة وبنصيب نسبته ١١,٦ في المئة. وجاءت في المرتبة الأخيرة الصادرات الزراعية والحيوانية محققة قيمة قدرها ٣,١ مليار ريال بارتفاع نسبته ١١٥,٦ في المئة مقارنة بالعام السابق وبنصيب بلغ ٦,٥ في المئة من الإجمالي.

رسم بياني رقم ٨-٣: واردات المملكة حسب المنشأ

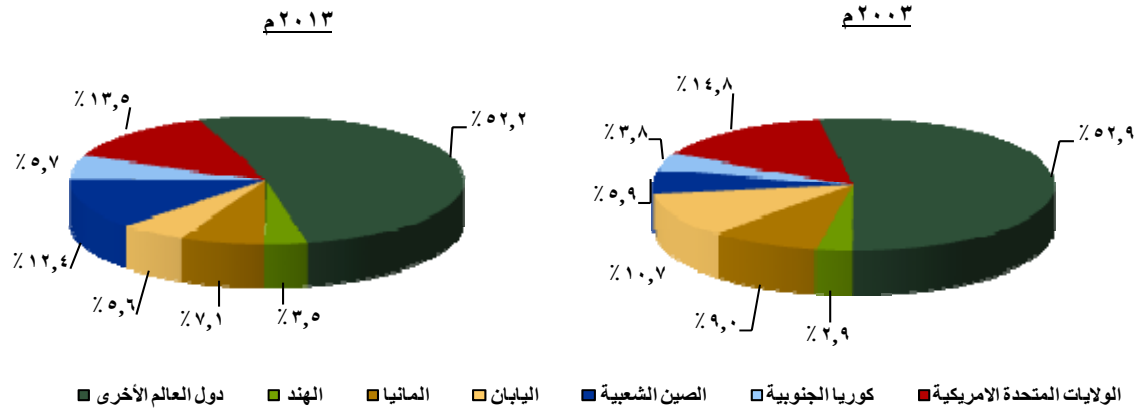

واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

تراجعت واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة والفواتير المرسلة للتحصيل) في عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٣ في المئة لتبلغ ٢٥٠,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ٢٥٣,٧ مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية إلى إجمالي قيمة واردات المملكة لعام ٢٠١٣م نحو ٣٩,٧ في المئة مقارنة بنسبة قدرها ٤٣,٥ في المئة في العام السابق.

ويعزى انخفاض واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية خلال عام ٢٠١٣م إلى انخفاض تمويل الواردات من السلع الأخرى بنسبة ٤,٦ في المئة ليبلغ نحو ١١٣,٠ مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من الآلات بنسبة ٣٠,٦ في المئة ليبلغ ٢٠,٦ مليار ريال، وانخفاض تمويل واردات مواد البناء بنسبة ٢٠,٥ في المئة ليبلغ ١٩,٥ مليار ريال، كذلك انخفاض كل من تمويل الواردات من الأجهزة بنسبة ١,٦ في المئة ليبلغ ٥,١ مليار ريال، وتمويل الواردات من المنسوجات والملبوسات بنسبة ١٣,٩ في المئة ليبلغ ٣,٩ مليار ريال.

بينما ارتفع تمويل الواردات من السيارات بنسبة ١٩,٠ في المئة ليبلغ ٥٦,٠ مليار ريال، كما ارتفع تمويل الواردات من المواد الغذائية بنسبة ٣٢,٤ في المئة ليبلغ ٣٢,٣ مليار ريال.

وبالنسبة للنصيب المئوي من إجمالي واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية، احتل تمويل الواردات من السلع الأخرى المرتبة الأولى بنصيب بلغ ٤٥,١ في المئة من الإجمالي. ثم تمويل الواردات من السيارات في المرتبة الثانية بنصيب نسبته ٢٢,٤ في المئة من الإجمالي. واحتل تمويل الواردات من المواد الغذائية المرتبة الثالثة بنصيب بلغ ١٢,٩ في المئة من الإجمالي. وجاء تمويل الواردات من الآلات في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ ٨,٢ في المئة، ثم تمويل كل من الواردات من مواد البناء، والأجهزة، وواردات المنسوجات والملابس بنصيب بلغ ٧,٧ في المئة و ٢,٠ في المئة و ١,٦ في المئة على التوالي.

الصادرات عبر الموانئ

على صعيد أداء الصادرات بالطن تشير البيانات الأولية الصادرة عن المؤسسة العامة للموانئ عن انخفاض الصادرات بالطن عبر موانئ المملكة خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,٣ في المئة لتبلغ ١٠٨,٥ مليون طن (لا تشمل صادرات النفط الخام) مقارنة بكمياتها في العام السابق البالغة ١١١,١ مليون طن.

وحققت صادرات مواد البناء والحديد زيادة نسبتها ٨,١ في المئة من ١٩,١ مليون طن في عام ٢٠١٢م إلى حوالي ٢٠,٧ مليون طن في عام ٢٠١٣م. وانخفضت صادرات المواد الكيماوية بنسبة ٣,٧ في المئة لتبلغ ٢٤,٢

مليون طن مقارنة بحوالي ٢٥,١ مليون طن في العام السابق. وانخفضت الصادرات من المنتجات النفطية المكررة والغاز بنسبة ٣,٤ في المئة لتبلغ ٥٣,٦ مليون طن مقارنة بحوالي ٥٥,٥ مليون طن في العام السابق. وانخفضت صادرات بضائع المسافنة بنسبة ١١,٠ في المئة لتبلغ ٩,٩ مليون طن مقارنة بحوالي ١١,١ مليون طن في العام السابق.

ولم يحدث تغير يذكر في الاوضاع النسبية للنصيب المئوي لكمية الصادرات عبر الموانئ لعام ٢٠١٣م، فقد احتلت صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز المرتبة الأولى بنسبة ٤٩,٤ في المئة مقارنة بنسبة ٥٠,٠ في المئة في العام السابق، ثم صادرات المواد الكيماوية بالمرتبة الثانية بنصيب نسبته ٢٢,٣ في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ. وتلتها صادرات مواد البناء والحديد بالمرتبة الثالثة بنصيب نسبته ١٩,١ في المئة. واحتلت صادرات بضائع المسافنة المرتبة الأخيرة بنصيب نسبته ٩,١ في المئة.

الواردات عبر الموانئ

تشير البيانات المتاحة لعام ٢٠١٣م الى استمرار ارتفاع الواردات بالطن عبر موانئ المملكة لهذا العام بنسبة ٨,٣ في المئة لتبلغ نحو ٩٤,١ مليون طن مقارنة بالعام السابق البالغة فيه نحو ٨٦,٩ مليون طن. ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الواردات عبر الموانئ لمعظم البنود، حيث ارتفع بند البضائع العامة بنسبة ٠,٦ في المئة لتبلغ حوالي ٢٨,٨ مليون طن مقارنة بنحو ٢٨,٦ مليون طن في العام السابق. وارتفعت الواردات من المواد الغذائية بنسبة ١٠,٠ في المئة لتبلغ نحو ٢٤,٨ مليون طن مقارنة بنحو ٢٢,٦ مليون طن في العام السابق. وزادت الواردات من مواد البناء بما نسبته ١٠,٦ في المئة لتبلغ حوالي ٢١,١ مليون طن مقابل ١٩,١ مليون طن في العام السابق، كما ارتفعت الواردات من المواد الصناعية بما نسبته ٩,٦ في المئة لتبلغ ١٧,٩ مليون طن مقارنة بنحو ١٥,٢ مليون طن في العام السابق. بينما انخفضت الواردات من المعدات بنسبة ٠,٩ في المئة لتبلغ نحو ١,٤٨ مليون طن مقارنة بنحو ١,٥٠ مليون طن في العام السابق.

وبالنسبة للنصيب المئوي لمكونات كمية الواردات عبر موانئ المملكة لعام ٢٠١٣م فلم يطرأ تغير في ترتيبها ، حيث احتلت واردات البضائع العامة المرتبة الأولى بنصيب نسبته ٣٠,٦ في المئة من إجمالي الواردات عبر الموانئ. وجاءت واردات المواد الغذائية بالمرتبة الثانية بنصيب نسبته ٢٦,٤ في المئة، بينما احتلت واردات مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب نسبته ٢٢,٤ في المئة. وجاءت واردات المواد الصناعية بالمرتبة الرابعة بنصيب نسبته ١٩,٠ في المئة.

وبالنسبة للسيارات والمواشي الحية، بلغت واردات المملكة من السيارات عن طريق الموانئ لعام ٢٠١٣م نحو ٩٦٠,٨ ألف سيارة بارتفاع نسبته ٤,٢ في المئة مقارنة بعددها في العام السابق والبالغ ٩٢٢,٣ ألف سيارة. في حين بلغت واردات المملكة من المواشي الحية لعام ٢٠١٣م نحو ٧,١٦ مليون رأس بانخفاض نسبته ١,٢ في المئة مقارنة بالعام السابق حيث بلغت نحو ٧,٢٤ مليون رأس .

التبادل التجاري غير النفطي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل صافي التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠١٣م عجزاً بلغ ٣,٢ مليار ريال مقابل فائض بلغ نحو ٢,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٢م (جدول رقم ٨-٥). وسجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (تشمل إعادة التصدير) ارتفاعاً نسبته ٢٥,١ في المئة لتبلغ ٤٨,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م مقابل ٣٨,٨ مليار ريال في العام السابق. وتشكل واردات المملكة من دول المجلس ما نسبته ٧,٧ في المئة من إجمالي واردات المملكة. وارتفعت صادرات المملكة إلى دول المجلس بنسبة ٩,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م مقارنة بالعام السابق لتبلغ ٤٥,٤ مليار ريال، وتمثل ما نسبته ٢٢,٤ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية.

وتوضح البيانات التفصيلية أن دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ومملكة البحرين قد سجلت فائضاً في تبادلها التجاري غير النفطي مع المملكة، بلغ ٧,٨ مليار ريال و ٢,٤ مليار ريال و ٠,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٣م على التوالي، بينما سجل الميزان التجاري للمملكة مع دولة الكويت ودولة قطر فائضا بلغ ٤,٢ مليار ريال و ٣,٣ مليار ريال على التوالي خلال عام ٢٠١٣م.

وتشير بيانات واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس لعام ٢٠١٣م إلى استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى كأكبر مصدّر للمملكة بمبلغ ٣١,٩ مليار ريال، وتمثل الواردات منها ما نسبته ٦٥,٨ في المئة من

جدول رقم ٨-٥ : التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*

(بملايين الريالات)

الدولة	٢٠١١			٢٠١٢**			٢٠١٣***		
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق
الإمارات	٢٠٤٢٦	١٩٤٨٠	٩٤٦-	٢٤٤٩٥	٢٠٩٣١	٣٥٦٤-	٣١٩٤٥	٢٤١٤٧	٧٧٩٨-
البحرين	٤٧٨٠	٤٨٣٥	٥٥	٤٩٩٦	٥٦٢٢	٦٢٦	٦٣٨٩	٥٩٦٨	٤٢١-
قطر	١٧٩٧	٥٢٨٠	٣٤٨٣	٢٢٦٨	٥٣٩٤	٣١٢٦	٢٤٣٣	٥٧٠٧	٣٢٧٤
عمان	٣٣٩٢	٢٩٤٨	٤٤٤-	٥٤٩٤	٣٣٦٦	٢١٢٨-	٥٨٨٣	٣٤٤٦	٢٤٣٧-
الكويت	١٧٣٨	٥٩١١	٤١٧٣	١٥٥٦	٦٠٣٢	٤٤٧٦	١٨٨٢	٦٠٨٩	٤٢٠٧
المجموع	**٣٢١٣٣**	**٣٨٤٥٤**	**٦٣٢١**	**٣٨٨٠٩**	**٤١٣٤٥**	**٢٥٣٦**	**٤٨٥٣٢**	**٤٥٣٥٧**	**٣١٧٥-**

* تشمل إعادة التصدير. ** بيانات معدلة. *** بيانات أولية.

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس. وجاءت مملكة البحرين في المرتبة الثانية بمبلغ ٦,٤ مليار ريال مشكلة نسبة ١٣,٢ في المئة، تلتها سلطنة عمان بمبلغ ٥,٩ مليار ريال مشكلة نسبة ١٢,١ في المئة، ثم دولة قطر بمبلغ ٢,٤ مليار ريال مشكلة ما نسبته ٥,٠ في المئة، وأخيراً دولة الكويت بمبلغ ١,٩ مليار ريال أو ما نسبته ٣,٩ في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس.

أما بالنسبة لصادرات المملكة غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام ٢٠١٣م، فقد ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى حيث صدرت المملكة لها ما قيمته ٢٤,١ مليار ريال، أي ما يعادل ٥٣,٢ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية لدول المجلس، وجاءت دولة الكويت في المرتبة الثانية بمبلغ ٦,١ مليار ريال، أي ما نسبته ١٣,٤ في المئة، تلتها مملكة البحرين بمبلغ ٦,٠ مليار ريال أي ما نسبته ١٣,٢ في المئة، ثم دولة قطر بنحو ٥,٧ مليار ريال أي ما نسبته ١٢,٦ في المئة، وأخيراً سلطنة عُمان بمبلغ ٣,٤ مليار ريال أي ما نسبته ٧,٦ في المئة.

التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية

تشير بيانات التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) إلى تسجيل فائض للمملكة بلغ ١١,٥ مليار ريال في عام ٢٠١٣م مقابل فائض بلغ ١١,٤ مليار ريال في عام ٢٠١٢م (جدول رقم ٨-٦). وسجلت واردات المملكة من الدول العربية ارتفاعاً نسبته ٦,٢ في المئة لتبلغ ١٨,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٣م مقابل ١٧,٧ مليار ريال في العام السابق، وتشكل واردات المملكة من الدول العربية ما نسبته ٣,٠ في المئة من إجمالي واردات المملكة. وفي المقابل ارتفعت صادرات المملكة إلى الدول العربية بنسبة ٤,١ في المئة مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي ٣٠,٣ مليار ريال وتمثل ما نسبته ١٤,٩ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية.

ويتضح من البيانات التفصيلية للتبادل التجاري للمملكة مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية، أن جميع الدول سجلت عجزاً في تبادلها التجاري مع المملكة عدا مصر وسوريا ولبنان. وحققت المملكة فائضاً في تبادلها التجاري مع كل من الأردن بلغ ٣,٨ مليار ريال خلال عام ٢٠١٣م، و اليمن بلغ ٢,٨ مليار ريال، و العراق ٢,٠ مليار ريال، و المغرب ١,٥ مليار ريال، و السودان ٨٧ مليون ريال. من ناحية أخرى، حققت المملكة عجزاً في تبادلها التجاري مع مصر خلال عام ٢٠١٣م بلغ ١,٢ مليار ريال، و مع سوريا بمبلغ ٢٢٦ مليون ريال، و مع لبنان بمبلغ ٣١ مليون ريال.

وبالنسبة لواردات المملكة غير النفطية من أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية لعام ٢٠١٣م،

جدول رقم ٨-٦ : التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية*
(باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

(بملايين الريالات)

الدولة	٢٠١١			٢٠١٢**			٢٠١٣***		
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق
مصر	٧٠٢١	٥٩٢٠	١١٠١-	٧٥٢٠	٦٥٢٧	٩٩٣-	٧٩٠٩	٦٦٧٩	١٢٣٠-
الأردن	٢٤٦٦	٦٤٥١	٣٩٨٥	٢٦٩٧	٦٥٧٤	٣٨٧٧	٣١٨٨	٧٠٣٤	٣٨٤٦
اليمن	٩٦٩	٢٢٩٧	١٣٢٨	١٠٠٨	٣١٣٣	٢١٢٥	٩١٢	٣٧٥٠	٢٨٣٨
لبنان	١٤٦٢	١٧٣٢	٢٧٠	١٧٢٣	١٥٥٦	١٦٧-	١٦٨٩	١٦٥٨	٣١-
المغرب	٢٩٧	١٩٦٣	١٦٦٦	٥٣٨	٢٠٧٣	١٥٣٥	٣١٤	١٨٣٦	١٥٢٢
السودان	١٢٤٩	٢١٤٩	٩٠٠	١٤٧٣	٢١١٤	٦٤١	١٩٥٦	٢٠٤٣	٨٧
سوريا	١٩٥٦	٣٣٨٩	١٤٣٣	١٥٢٧	١٩٦٤	٤٣٧	٧٢٥	٤٩٩	٢٢٦-
العراق	١	١٩٢٧	١٩٢٦	٧	١٥٩٤	١٥٨٧	٦	٢٠١٠	٢٠٠٤
بقية الدول العربية	١٠٣١	٢٩٥٦	١٩٢٥	١١٦٢	٣٥٤٥	٢٣٨٣	٢٠٤٢	٤٧٧٥	٢٧٣٣
المجموع	**١٦٤٥٢**	**٢٨٧٨٤**	**١٢٣٣٢**	**١٧٦٥٥**	**٢٩٠٨٠**	**١١٤٢٥**	**١٨٧٤١**	**٣٠٢٨٤**	**١١٥٤٣**

* تشمل إعادة التصدير. ** بيانات معدلة. *** بيانات أولية.

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

احتلت مصر المرتبة الأولى بصادرات إلى المملكة مقدارها ٧,٩ مليار ريال، مشكلة ما نسبته ٤٢,٢ في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ ٣,٢ مليار ريال، مشكلة ما نسبته ١٧,٠ في المئة من إجمالي الواردات من هذه المجموعة، تلتها السودان بمبلغ ٢,٠ مليار ريال، أي ما نسبته ١٠,٤ في المئة، ثم لبنان في المرتبة الرابعة بمبلغ ١,٧ مليار ريال مشكلةً ما نسبته ٩,٠ في المئة. وجاءت واردات المملكة من اليمن وسوريا والمغرب في المراتب الخامسة والسادسة والسابعة بنحو ٠,٩ مليار ريال و ٠,٧ مليار ريال و ٠,٣ مليار ريال على التوالي.

وبالنسبة إلى صادرات المملكة غير النفطية إلى أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية لعام ٢٠١٣م، جاءت الأردن في المرتبة الأولى، حيث صدّرت المملكة لها ما قيمته ٧,٠ مليار ريال، أي ما يعادل ٢٣,٢ في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية للدول العربية، وجاءت مصر في المرتبة الثانية بمبلغ ٦,٧ مليار ريال، أي ما نسبته ٢٢,١ في المئة، تلتها اليمن في المرتبة الثالثة بمبلغ ٣,٨ مليار ريال أي ما نسبته ١٢,٤ في المئة، ثم كل من السودان والعراق في المرتبة الرابعة والخامسة بمبلغ ٢,٠ مليار ريال، وجاءت صادرات المملكة إلى المغرب ولبنان بالمرتبتين السادسة والسابعة بنحو ١,٨ مليار ريال ومبلغ ١,٧ مليار ريال على التوالي.

ميزان المدفوعات

أولاً: الحساب الجاري

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات بين جهات مقيمة في البلد المعني وجهات غير مقيمة خلال فترة زمنية محددة. وتشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة لعام ٢٠١٣م إلى أن الحساب الجاري سجل فائضاً مقداره ٤٩٧,٤ مليار ريال مقارنة بفائض بلغ حوالي ٦١٧,٩ مليار ريال في العام السابق أي بانخفاض نسبته ١٩,٥ في المئة. وبلغت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٧,٧ في المئة ، مقابل حوالي ٢٢,٤ في المئة في العام السابق . ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع فائض ميزان السلع والخدمات بما نسبته ١٤,٤ في المئة ليبلغ ٥٩١,٥ مليار ريال، وانخفاض فائض بند صافي الدخل الأولي بما نسبته ٢,٠ في المئة. وارتفاع عجز صافي الدخل الثانوي بما نسبته ١٧,٨ في المئة (جدول رقم ٨-٧). ويوضح الرسم البياني رقم (٨-٤) تطور ميزان الحساب الجاري وبنوده الرئيسة خلال الفترة من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٣م، ويتضح من الرسم أن ميزان الحساب الجاري حقق أعلى فائض خلال هذه الفترة في عام ٢٠١٢م فيما حقق أدنى فائض خلال عام ٢٠١٠م. كما حقق

بند السلع والخدمات أعلى فائض خلال عام ٢٠١٢م، وكذلك حقق بند الدخل الأولي أعلى فائض خلال عام ٢٠١٢م بينما حقق بند صافي الدخل الثانوي أعلى عجز خلال عام ٢٠١٣م.

أ- السلع والخدمات :

١- السلع

انخفض فائض الميزان السلعي خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ٩,٧ في المئة ليبلغ ٨٣٥,٢ مليار ريال، مقارنة بفائض بلغ ٩٢٤,٦ مليار ريال في العام السابق. فقد انخفض إجمالي الصادرات (تشمل الصادرات النفطية والأخرى) بنسبة ٣,٢ في المئة لتبلغ ١٤٠٩,٧ مليار ريال. أما بالنسبة للواردات (فوب) فقد ارتفعت بنسبة ٨,١ في المئة لتبلغ ٥٧٠,١ مليار ريال مقارنة بحوالي ٥٢٧,٥ مليار ريال خلال العام السابق. وارتفعت الصادرات من الذهب غير النقدي في عام ٢٠١٣م بنسبة ٦,١ في المئة، كما ارتفعت الواردات من الذهب غير النقدي بنسبة ٨,١ بالمئة .

٢- الخدمات

ارتفع العجز في حساب الخدمات خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,٢ في المئة ليبلغ ٢٤٣,٦ مليار ريال مقارنة بعجز بلغ ٢٣٣,٨ مليار ريال خلال العام السابق. ويرجع ارتفاع العجز في حساب الخدمات بشكل رئيس إلى ارتفاع العجز في صافي بند الخدمات الحكومية بنسبة ٥,٨ في المئة، حيث بلغ نحو ٩١,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ٨٦,٤ مليار ريال خلال العام السابق، وارتفاع العجز في صافي بند النقل بنسبة ٧,٣ في المئة حيث بلغ نحو ٦٢,٧ مليار ريال مقابل ٥٨,٥ مليار ريال خلال العام السابق، وكذلك ارتفاع العجز في بند التشييد بنسبة ٣٢,٦ في المئة إلى نحو ١٣,٦ مليار ريال مقارنة بنحو ١٠,٢ مليار ريال خلال العام السابق، بالرغم من انخفاض العجز في صافي بند خدمات الأعمال الاخرى بنسبة ١٩,٦ في المئة ليبلغ نحو ٢٠,٤ مليار ريال مقارنة بنحو ٢٥,٤ مليار ريال خلال العام السابق، وانخفاض العجز في صافي بند الخدمات المالية بنسبة ٣١,٨ في المئة ليبلغ نحو ٢,٥ مليار ريال. وفي الجانب الآخر ارتفع عجز مدفوعات خدمات كل

جدول رقم ٨-٧ : ميـــزان المدفـــوعـــات

(مليون ريال)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣*	التغير٪ ٢٠١٣
أولاً : ميزان الحساب الجاري	**٢٥٠٣١٦**	**٥٩٤٥٤٥**	**٦١٧٨٦٤**	**٤٩٧٤٠٠**	**١٩,٥-**
أ. السلع والخدمات	**٣٢٨٦٠٥**	**٦٦٨٤٢٦**	**٦٩٠٨٠٠**	**٥٩١٥٣٦**	**١٤,٤-**
١. السلع	٥٧٦٤١٨	٩١٧٧٦٧	٩٢٤٦٣٩	٨٣٥١٧٨	٩,٧-
٢ . الخدمات	٢٤٧٨١٣-	٢٤٩٣٤٢-	٢٣٣٨٣٩-	٢٤٣٦٤٢-	٤,٢
ب. الدخـــل الأولي	**٢٦٤١٥**	**٣٦٣١٥**	**٤١٢٠٧**	**٤٠٣٧٤**	**٢,٠-**
ج. الدخل الثانوي	١٠٤٧٠٣-	١١٠١٩٧-	١١٤١٤٤-	١٣٤٥١٠-	١٧,٨
ثانياً : الحساب الرأسمالي	---	---	١٠١٧-	١٢٥٧-	٢٣,٦
ثالثاً : الحساب المالي	**١٢١٣٩٢**	**٤١٣٨٧٨**	**٤٥٨٠٩٠**	**٤٨٨٠٦٧**	**٦,٥**
١ . الاستثمار المباشر	٩٤٩٧٢-	٤٨٢٩٤-	٢٩١٧٨-	١٦٣٢٩-	٤٤,٠-
٢ . استثمارات الحافظة	**٥٦٨٢٨**	**٦٠١٧٩**	**١١٩٤١**	**٣٥٤٣١**	**١٩٦,٧**
٣ . استثمارات أخرى	**٢٨١٨٠**	**٤٢١٦٣**	**٤١١٢٢**	**٢٠٩٦٤٩**	**٤٠٩,٨**
٤ . الأصول الاحتياطية	**١٣١٣٥٦**	**٣٥٩٨٣١**	**٤٣٤٢٠٥**	**٢٥٩٣١٥**	**٤٠,٣-**
٤ . ١. الذهب النقدي	٠	٠	٠	٠	٠,٠
٤ . ٢. حقوق السحب الخاصة	١٠٥٨-	١٣٢٢-	١٦٢٦-	٨٠٢-	٥٠,٧-
٤ . ٣. وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	١٣٤-	١٠٨٠٣	٢٨٧٨	١٧٥٧-	١٦١,٠-
٤ . ٤. الأصول الاحتياطية الأخرى	١٣٢٥٤٨	٣٥٠٣٥٠	٤٣٢٩٥٣	٢٦١٨٧٤	٣٩,٥-
٤ . ٤ . ١. عملة وودائع	٢٢١٧٤	١٠٤٤٤٦	١٩٠٧٥٣	٢٠٦٦٨-	١١٠,٨-
٤ . ٤ . ٢ اوراق مالية	١١٠٣٧٤	٢٤٥٩٠٤	٢٤٢٢٠٠	٢٨٢٥٤٢	١٦,٧
ثالثاً : الســهــو والـخـطــأ	**١٢٨٩٢٤-**	**١٨٠٦٦٦-**	**١٥٨٧٥٧**	**٨٠٧٧-**	**١٠٥,١-**

* أولية.

(-) الإشارة السالبة تعني مدفوعات في بنود الحساب الجاري، وتدفقات إلى الخارج في بنود الحساب الرأسمالي والمالي.

رسم بياني رقم ٨-٤ : ميزان الحساب الجاري

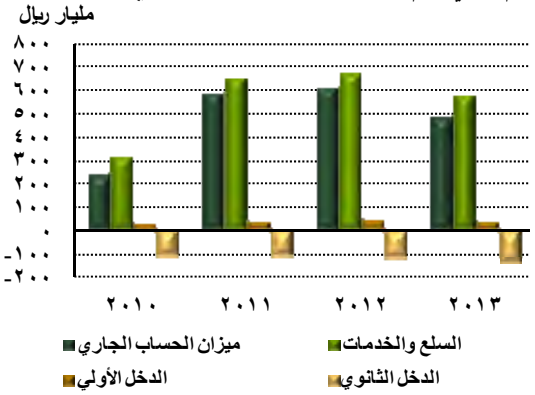

من السفر والإتصالات والتأمين بنسب متفاوتة بلغت ٤,٤ و ٢٠,٨ و ٦,٣ في المئة على التوالي.

ب- الدخل الأولي

بالرغم من ارتفاع صافي بند دخل إستثمارات الحافظة بنسبة ٩,٧ في المئة ليبلغ حوالي ٧٥,٤ مليار ريال مقارنة بحوالي ٦٨,٧ مليار ريال خلال العام السابق، إلا أن فائض حساب الدخل الأولي سجل إنخفاضاً نسبته ٢,٠ في المئة ليصل إلى ٤٠,٤ مليار ريال خلال عام ٢٠١٣م مقارنة بفائض بلغ نحو ٤١,٢ مليار ريال خلال العام السابق. ويعود هذا إلى ارتفاع العجز في دخل بند الإستثمار المباشر بنسبة ١٦,٢ في المئة إلى حوالي ٣٤,٨ مليار ريال مقارنة بحوالي ٣٠,٠ مليار ريال خلال العام السابق الذي كان له الأثر الأكبر في انخفاض بند الدخل الأولي عن العام السابق وانخفاض صافي فائض بند دخل الاستثمارات الأخرى بنسبة ٥٣,١ في المئة إلى حوالي ٢,٣ مليار ريال مقارنة بحوالي ٤,٨ مليار ريال للعام السابق، وارتفاع العجز في بند تعويضات العاملين بنسبة ٣,٢ في المئة إلى ٢,٤ مليار ريال مقابل ٢,٣ مليار ريال في العام السابق.

ج- الدخل الثانوي

ارتفع العجز في حساب الدخل الثانوي خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ١٧,٨ في المئة إلى ١٣٤,٥ مليار ريال مقابل عجز بلغ ١١٤,١ مليار ريال خلال العام السابق، حيث ارتفعت التحويلات الحكومية بنسبة ٥,٣ في المئة، وارتفع بند تحويلات العاملين الأجانب بنسبة ١٩,٠ في المئة إلى نحو ١٢٧,٨ مليار ريال. وتمثل قيمة تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة إلى دول العالم الأخرى أحد أهم بنود مدفوعات الحساب الجاري في ميزان مدفوعات المملكة. ويوضح الجدول (رقم ٨-٨) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٥م.

ثانياً: الحساب الرأسمالي

ارتفع العجز في الحساب الرأسمالي خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ٢٣,٦ في المئة ليبلغ حوالي ١,٣ مليار ريال مقابل تحويلات بلغت ١,٠ مليار ريال في العام السابق.

ثالثاً: الحساب المالي

سجل بند صافي الإستثمارات المباشرة خلال عام ٢٠١٣م انخفاضاً بلغ ١٦,٣ مليار ريال مقابل انخفاض بلغ ٢٩,٢ مليار ريال خلال العام السابق. وسجل صافي استثمارات الحافظة ارتفاعاً بمبلغ ٣٥,٤ مليار ريال مقابل أرتفاع بلغ ١١,٩ مليار ريال خلال العام السابق، فيما سجل صافي الاستثمارات الأخرى ارتفاعاً كبيراً بلغ ٢٠٩,٦ مليار ريال مقابل ارتفاع بلغ ٤١,١ مليار ريال خلال العام السابق وسجلت الأصول الاحتياطية ارتفاعاً بمبلغ ٢٥٩,٣ مليار ريال مقابل ارتفاع بنحو ٤٣٤,٢ مليار ريال خلال العام السابق.

مساعدات المملكة للدول النامية

تساهم المملكة في تقديم مساعدات وقروض ميسرة للدول النامية، حيث بلغ إجمالي المساعدات والقروض الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال المؤسسات متعددة الأطراف خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠١٣م) نحو ١٨٧,٢ مليار ريال (جدول رقم ٨ - ٩). وتشكل المساعدات والقروض ٨٥,٥ في المئة من الإجمالي أي ١٦٠,١ مليار ريال، وبلغ إجمالي المساهمات في الجمعيات والمنظمات نحو ١٦,٤ مليار ريال وبنسبة ٨,٧ في المئة من الإجمالي. أما المساعدات من خلال برامج العون متعدد الأطراف فقد بلغت خلال تلك الفترة نحو ١٠,٨ مليار ريال وبنسبة ٥,٨ في المئة من الإجمالي.

أما بالنسبة لمساعدات وقروض المملكة الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال الجمعيات والمنظمات والمؤسسات متعددة الأطراف خلال عام ٢٠١٣م، فقد بلغت نحو ٢٣,٢ مليار ريال بارتفاع نسبته ١٩٨,٧ في المئة مقارنة بالعام السابق. وشكلت المساعدات والقروض المقدمة خلال

جدول رقم ٨-٨ : تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة

العام	مليون ريال	التغير السنوي ٪	الناتج المحلي للقطاع الخاص* مليون ريال	نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص
٢٠٠٥	٥١٣٩٥	١,١	٤٠٩٠٠٢	١٢,٦
٢٠٠٦	٥٧٢٩٥	١١,٥	٤٦٣٣٦٥	١٢,٤
٢٠٠٧	٥٩٠٠٩	٣,٠	٥٣٣٠٥٠	١١,١
٢٠٠٨	٧٨٥٤٦	٣٣,١	٦١١٩٧٦	١٢,٨
٢٠٠٩	٩٦٣٢٩	٢٢,٦	٦٥٥٣٤٧	١٤,٧
٢٠١٠	٩٨١٧٣	١,٩	٧٤٥٥٣٢	١٣,٢
٢٠١١	١٠٣٤٨٥	٥,٤	٨٤٥٧٨٠	١٢,٢
٢٠١٢	١٠٧٣٣٥	٣,٧	٩٤٠٧٩٤	١١,٤
**٢٠١٣	١٢٧٧٦٨	١٩,٠	١٠٣٥٠٤٩	١٢,٣

* بالأسعار الجارية. ** أرقام أولية.

المصدر: بيانات مدفوعات من مؤسسة النقد العربي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

عام ٢٠١٣م الجزء الأكبر بقيمة بلغت ٢٠,٨ مليار ريال وبنسبة ٨٩,٩ في المئة من الإجمالي، وبارتفاع نسبته ٣٩٦,٥ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٢م. وبلغ إجمالي مساهمات المملكة في الجمعيات والمنظمات خلال عام ٢٠١٣م نحو ١,٢ مليار ريال وبنسبة ٥,٣ في المئة من الإجمالي، وبانخفاض بلغت نسبته ٦٠,٥ في المئة مقارنة بالعام السابق. وبلغ إجمالي مساعدات المملكة من خلال العون متعدد الأطراف في عام ٢٠١٣م نحو ١,١ مليار ريال وبنسبة ٤,٨ في المئة من الإجمالي، وبارتفاع نسبته ١٦٢,٩ في المئة مقارنة بالعام السابق.

تطورات سعر الصرف

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في المحافظة على سعر الصرف الرسمي للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند سعر ٣,٧٥ ريال لكل دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٣م. وارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي الإسمي بنسبة ٢,٩ في المئة من ٩٢,٩٨ نقطة في نهاية عام ٢٠١٢م إلى ٩٤,٥٨ نقطة في نهاية عام ٢٠١٣م. وارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٤,٣ في المئة من ٩٨,٥٥ نقطة في نهاية عام ٢٠١٢م إلى ١٠٠,٧٣ نقطة في نهاية عام ٢٠١٣م ■

جدول رقم ٨-٩ : مساعدات المملكة الخارجية للفترة (١٩٩٤- ٢٠١٣)

(مليون ريال)

العام	مساعدات وقروض	مساهمات في الجمعيات والمنظمات	العون المتعدد الأطراف	الإجمالي
١٩٩٤	١٦٥٠	٩٨	٦٠٤	٢٣٥٢
١٩٩٥	١٦١٣	٢٧٠	٦٣٨	٢٥٢١
١٩٩٦	١٦٨٨	٢٩٣	٦١١	٢٥٩٢
١٩٩٧	٩٧١	٢٦٦	٤٨٨	١٧٢٥
١٩٩٨	٢٨٥٨	٢٦٦	٤٨٤	٣٦٠٨
١٩٩٩	٥٠٨٩	٤٣٥	٣٧١	٥٨٩٥
٢٠٠٠	٨٦٥١	٣٧١	٣٧١	٩٣٩٣
٢٠٠١	٨٦٧٨	٢٥٥	٢٧٤	٩٢٠٧
٢٠٠٢	٩٥٦٦	٢٠٦	٢٥٥	١٠٠٢٧
٢٠٠٣	١٠١٠٦	٢١٤	١٩١	١٠٥١١
٢٠٠٤	٦٧٦٧	٢٠٣	١٦٢	٧١٣٢
٢٠٠٥	٣٦٧٤	٢٨٢	١٧٤	٤١٣٠
٢٠٠٦	٧٧٦٦	٢٦٢	١٦٨	٨١٩٦
٢٠٠٧	٦١٠٤	١٩٨٠	٩٤	٨١٧٨
٢٠٠٨	١٨٩٦٤	٢١٩٥	٧٧	٢١٢٣٦
٢٠٠٩	١١٦٧٦	٢٨٤١	٧٨٤	١٥٣٠١
٢٠١٠	١٠٨١٦	٧٨٣	٢٢٨٥	١٣٨٨٤
٢٠١١	١٨٤٤٢	٧٥٢	١٢٠٦	٢٠٤٠٠
٢٠١٢	٤١٩٨	٣١٤٤	٤٢١	٧٧٦٣
٢٠١٣	٢٠٨٤٣	١٢٤١	١١٠٧	٢٣١٩١
الإجمالي	**١٦٠١٢٠**	**١٦٣٥٧**	**١٠٧٦٥**	**١٨٧٢٤٢**

المصدر: وزارة المالية .

أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الاثنين ٢٠ صفر ١٤٣٥هـ الموافق ٢٣ ديسمبر ٢٠١٣هـ الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)، حيث قدر كل من إجمالي الإيرادات والمصروفات بنحو ٨٥٥ مليار ريال، بزيادة نسبتها ٣,١ في المئة في اجمالي الايرادات عن تقديرات العام المالي السابق التي قدرت اجمالي الايرادات بمبلغ ٨٢٩ مليار ريال، وزيادة نسبتها ٤,٣ في المئة في اجمالي المصروفات عن تقديرات العام المالي السابق، التي قدرت اجمالي المصروفات بنحو ٨٢٠ مليار ريال (جدول رقم ٩-١).

الملامح الرئيسة للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م):

استمر التركيز في الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) على المشاريع التنموية في قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي لتشجيع البيئة الاستثمارية لإيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها بنحو ٢٤٨ مليار ريال. وفي ما يلي استعراضاً لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسة.

قطاع تنمية الموارد البشرية:

خصص لقطاع تنمية الموارد البشرية نحو ٢٠٩,٣ مليار ريال تمثل نحو ٢٤,٥ في المئة من المصروفات المعتمدة بالميزانية خلال عام ٢٠١٤م، وبزيادة نسبتها ٣,٠ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م) (جدول رقم ٩-٢).

وفي مجال التعليم العام، سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه ٩ مليار ريال من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة" المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

وفي مجال التعليم العالي، تم اعتماد المبالغ اللازمة لاستكمال تأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات بتكلفة بلغت أكثر من ٣ مليار ريال، كما اعتمدت المصروفات اللازمة لافتتاح ٨ كليات جديدة، بالإضافة الى اعتماد مشاريع لوزارة التعليم العالي والجامعات بتكاليف تزيد عن ٩,٦ مليار ريال، واستكمال مراحل إضافية لمشاريع تزيد تكاليفها عن ٦,٧ مليار ريال.

الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية نحو ٧٨,٢ مليار ريال بزيادة نسبتها ١٠,٢ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام السابق، يمثل حوالي ٩,١ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية.

جدول رقم ٩-١ : تقديرات الميزانية العامة للدولة

(مليار ريال)

	العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م)	العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)	التغير ٪
إجمالي الإيرادات	٨٢٩	٨٥٥	٣,١
إجمالي المصروفات	٨٢٠	٨٥٥	٤,٣
الفائض / العجز	٩	٠	--

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم ٩-٢ : توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة
(حسب القطاعات الرئيسة)

(مليون ريال)

	١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٠١٣م)		١٤٣٦/١٤٣٥هـ (٢٠١٤م)	
	المبـلغ	النصيب المئوي ٪	المبـلغ	النصيب المئوي ٪
تنمية الموارد البشرية	٢٠٣١٤٧	٢٤,٨	٢٠٩٢٩٦	٢٤,٥
النقل والاتصالات	٢٢٠٦٣	٢,٧	٢٣٥٠٦	٢,٧
تنمية الموارد الاقتصادية	٤٦٦٩٦	٥,٧	٤٩٥٣٧	٥,٨
الصحة والتنمية الاجتماعية	٧٠٩٣٨	٨,٧	٧٨١٦٦	٩,١
تنمية تجهيزات البنية الأساسية	١١٧٠٢	١,٤	١٣٥٤٠	١,٦
الخدمات البلدية	٣١٧٢٩	٣,٩	٣٤٦١٠	٤,٠
الدفاع والأمن القومي	٢٥١٣٢٥	٣٠,٦	٣٠٢٨٥٩	٣٥,٤
الإدارة العامة والمرافق والبنود العامة	١١٩٩٤٨	١٤,٦	٨٤٥٥٨	٩,٩
مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة	١٤٩٥٠	١,٨	١٥٣٧٥	١,٨
الإعانات	٤٧٥٠٢	٥,٨	٤٣٥٥٣	٥,١
المجموع	٨٢٠٠٠٠	١٠٠,٠	٨٥٥٠٠٠	١٠٠,٠

المصدر: وزارة المالية

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء أحد عشر مستشفىً جديداً، ومجمعين طبيين، وأحد عشر مركزاً طبياً، إضافة إلى استكمال تجهيز وتأثيث عدد من المرافق الصحية والإسكان وتطوير المستشفيات القائمة.

ويجري حالياً تنفيذ ١٣٢ مستشفىً جديداً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ ٣٣٧٥٠ سريراً، بالإضافة إلى خمس مدن طبية بمختلف مناطق المملكة بسعة سريرية تبلغ ٦٢٠٠ سرير. وتم في العام المالي السابق ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م) استلام ١٦ مستشفىً جديداً بمختلف مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ ٣٧٠٠ سرير.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية، تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء ٢٠ مقراً للأندية الرياضية، ودوراً

رسم بياني رقم ٩-١ : توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م)
حسب القطاعات الرئيسة

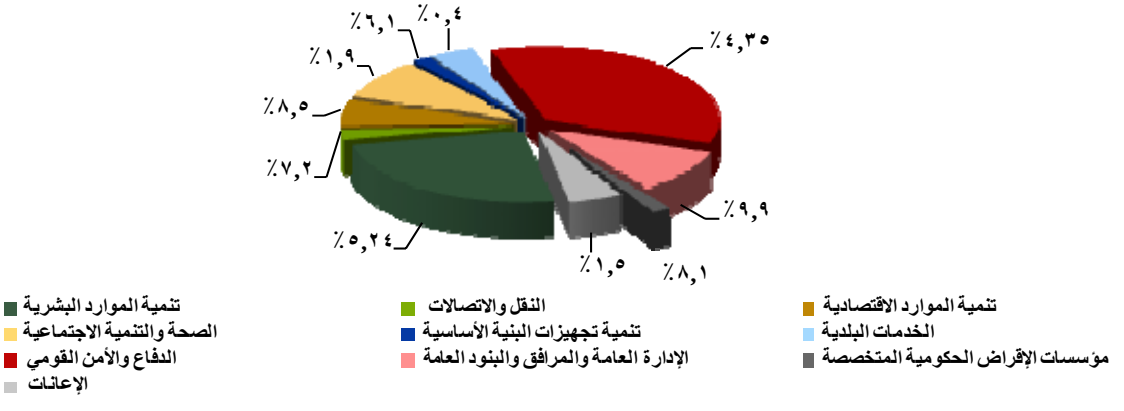

للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ومكاتب للضمان الاجتماعي، اضافة إلى زيادة المخصصات السنوية للأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي ودعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني. وبلغ اجمالي ما تم تخصيصه لبرامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) حوالي ٢٩ مليار ريال.

الخدمات البلدية:

بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية، وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات نحو ٣٤,٦ مليار ريال يمثل حوالي ٤,٠ في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية بزيادة نسبتها ٩,١ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي ٢٠١٣م.

قطاع النقل والاتصالات:

خُصص لقطاع النقل والاتصالات حوالي ٢٣,٥ مليار ريال، يمثل حوالي ٢,٧ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية وبزيادة نسبتها ٦,٥ في المئة عما تم تخصيصه في العام السابق. وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية تبلغ تكلفتها التقديرية حوالي ٤٠,٢ مليار ريال، حيث شملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق رئيسة وثانوية وفرعية واستكمالات للطرق القائمة يبلغ اجمالي اطوالها ٣٥٠٠ كيلو متراً. وكذلك مشاريع لأعمال الدراسات والتصاميم للطرق الرئيسة والثانوية والفرعية يبلغ مجموع اطوالها ١٣٦٠ كيلو متراً ليبلغ اجمالي الطرق التي اعتمدت خلال خطة التنمية التاسعة حوالي ٢٢,٧ ألف كيلومتراً.

قطاعات أخرى:

بلغ المخصص لقطاع تنمية الموارد الاقتصادية نحو ٤٩,٥ مليار ريال تمثل نحو ٥,٨ في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية بزيادة نسبتها ٦,١ في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي ٢٠١٣م.

وخُصص لقطاع تنمية تجهيزات البنية الاساسية نحو ١٣,٥مليار ريال تمثل نحو ١,٦ في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية وبزيادة نسبتها ١٥,٧ في المئة عما تم تخصيصه في العام السابق.

وبلغ المخصص للإدارة العامة والمرافق والبنود العامة نحو ٨٤,٦ مليار ريال. تمثل ما نسبته ٩,٩ في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية بانخفاض نسبته ٢٩,٥ في المئة عن العام السابق.

ميزانيات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م):

صدر مرسوم ملكي بتقدير إيرادات واعتماد مصروفات ميزانيات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)، حيث بلغ إجمالي تقديرات اعتمادات المؤسسات العامة حوالي ١٦١,٥ مليار ريال مقارنة بحوالي ١٥٣,٥ مليار ريال في العام السابق بزيادة مقدارها ٨ مليار ريال وبنسبة ٥,٢ في المئة، وتشكل ميزانيات تلك المؤسسات نسبة ١٨,٩ في المئة من النفقات المعتمدة بالميزانية خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)، وقد حصلت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة على أعلى نسبة زيادة سنوية بلغت ١٠٨,٣ في المئة. وقد تم تخصيص اعتمادات جديدة لهيئة تقويم التعليم العام بحوالي ١٠٠ مليون ريال (جدول رقم ٩-٣).

الإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي (٢٠١٣م)

سجلت الإيرادات الفعلية الأولية للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م) انخفاضاً نسبته ٧,٣ في المئة مقارنة بارتفاع نسبته ١١,٦ في المئة في العام السابق لتصل إلى ١١٥٦,٤ مليار ريال بزيادة نسبتها ٣٩,٥ في المئة عن تقديرات الميزانية (جدول رقم ٩-٤). ويعزى انخفاض اجمالي الإيرادات إلى انخفاض الايرادات النفطية بنسبة ٩,٦ في المئة .

وبلغ إجمالي المصروفات الفعلية الأولية للعام المالي ٢٠١٣م نحو ٩٧٦ مليار ريال، بارتفاع بلغ ١٠٢,٧ مليار ريال أو ما نسبته ١١,٨ في المئة عما كانت عليه في العام السابق، وزيادة مقدارها نحو ١٥٦ مليار ريال عن تقديرات الميزانية للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م). وبلغ الفائض نحو ١٨٠,٣ مليار ريال (جدول رقم ٩-٤ ، ورسم بياني رقم ٩-٢).

جدول رقم ٩-٣ : ميزانيات المؤسسات العامة

(مليون ريال)

	العام المالي ١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١م)	العام المالي ١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢م)	العام المالي ١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣م)	العام المالي ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤م)	التغير ٪ (٢٠١٤م)
المؤسسة العامة للموانئ	١٣٧٥,٦	١٧١٠,١	١٨٩٧,٢	١٧٥٢,٠	٧,٧-
الخطوط الجوية العربية السعودية	٢٠٩٢٤,٠	٢٠٤١٣,٠	٢٤٦٩٠,٠	٢٦٥٩٥,٠	٧,٧
المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق	١٧١٣,١	١٩١٤,٧	٢٢٣٦,٨	٢٤٨١,٧	١٠,٩
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	١٤٩١٩,٣	١٥٤٦١,٣	١٥٦٩٢,٦	١٦٥٧٦,١	٥,٦
المؤسسة العامة للخطوط الحديدية	١٣٤٥,٥	١٧٦٥,٤	٢٠٣٦,٣	١٨٧٦,٠	٧,٩-
الهيئة الملكية للجبيل وينبع	٧٤٨٦,١	٨٠٩٩,٨	٩١٠٥,٣	٩٠٢١,٠	٠,٩-
الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة	١٥٤,٣	١٨٣,٧	١٩٠,١	٣٩٦,٠	١٠٨,٣
الهيئة العامة للاستثمار	١٥٧,١	١٥٤,٧	١٧٩,٣	٣٠٨,٥	٧٢,١
جامعة الملك سعود	٧٨٤٣,٤	٨٦٢٥,٥	٩٤٢٤,٠	٩٥٤٥,١	١,٣
جامعة الملك عبدالعزيز	٣٩١٦,١	٤٤٧١,٣	٥٧١٠,٠	٥٩٨٤,٦	٤,٨
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	١١٢٤,٣	١٢٤٤,٩	١٣٤٥,٩	١٣٩٤,٤	٣,٦
جامعة الإمام محمد بن سعود	٢٧٢٣,٣	٢٨٥٠,٧	٣٨١٥,٨	٤١١٢,٩	٧,٨
الجامعة الإسلامية	٦٥٥,٧	٨٢٨,٤	١٠٠٥,١	١٠٣٣,٧	٢,٨
جامعة الملك فيصل	١٦٠٠,٩	١٨٥٦,٥	٢٢٠٤,٤	٢٢٩٦,٢	٤,٢
جامعة أم القرى	١٩١٩,٧	٢١٨٩,٦	٢٦٩٠,٦	٢٨٢٣,١	٤,٩
جامعة الملك خالد	٢٦٩٧,٢	٣٠٤٨,٤	٣٦٠٥,١	٣٧٢٦,٥	٣,٤
جامعة طيبة	١٤٢٠,٠	١٦١٩,١	٢٠٧٨,٠	٢٢٣٠,٧	٧,٣
جامعة القصيم	١٧٠٧,٥	١٩٧٠,٣	٢٣٥١,٠	٢٥٦٥,٤	٩,١
جامعة الطائف	١٢٦٦,٢	١٥٥٤,٩	٢٠٤٠,٤	٢٠٦٤,٦	١,٢
جامعة جازان	١٠٨٢,٩	١٤٢٩,٠	١٧٧١,٥	١٨٥١,٢	٤,٥
جامعة الجوف	٩٠٠,٠	١٠٢٢,٦	١٤٤٠,٥	١٤٥٣,٤	٠,٩
جامعة حائل	٨٨٢,٩	١٠٣٩,٣	١٣٣٠,٥	١٣٦٥,٠	٢,٦
جامعة تبوك	٧٩٣,١	٩٨٦,٦	١٢٨٧,٦	١٣٦١,٢	٥,٧
جامعة الباحة	٦٢٦,٨	٧٦٩,٦	٩٤١,٣	٩٩٧,٧	٦,٠
جامعة نجران	٦٣٠,١	٧٦٦,٤	١٠٧٩,٢	١١٧٢,٥	٨,٦

المصدر: بيان الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية لتلك السنوات المالية.

تابع الجدول

تابع جدول رقم ٩-٣ : ميزانيات المؤسسات العامة

(مليون ريال)

	العام المالي ١٤٣٣/٣٢هـ (٢٠١١م)	العام المالي ١٤٣٤/٣٣هـ (٢٠١٢م)	العام المالي ١٤٣٥/٣٤هـ (٢٠١٣م)	العام المالي ١٤٣٦/٣٥هـ (٢٠١٤م)	التغير ٪ (٢٠١٤م)
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	٨٣٤,٧	١١٧٣,٨	٢١٩٥,٩	٢٦٠٣,٥	١٨,٦
جامعة الحدود الشمالية	٥٤٨,٩	٧٢٤,٦	٩٣٢,٧	١٠٠٢,٣	٧,٥
جامعة الدمام	٢٠٠٨,٦	٢٣٦٧,٥	٢٩٠٧,٨	٣٢١٦,٢	١٠,٦
جامعة الأمير سلمان بن عبدالعزيز	٦٢٤,٧	٨١٢,١	١٢٣٩,٧	١٣١١,٠	٥,٧
جامعة المجمعة	٣٥٩,٠	٤٩٣,١	٩٤٩,٤	٩٦٠,٠	١,١
جامعة شقراء	٥٧٥,٦	٧٥٩,٠	٨٩٦,٨	١٠٠١,٦	١١,٧
المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	٤٦٠٥,٤	٤٧٩٥,٣	٥٣١٨,١	٥٣٤٢,٤	٠,٥
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	١٦٩٣,٦	١٧٩٧,٥	٢١٥٠,٤	٢٢٨٩,٢	٦,٥
معهد الإدارة العامة	٤٧٢,١	٥١٩,٣	٥٦٥,١	٦٥٧,٦	١٦,٤
مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	٤٤٦٢,٠	٤٩٨٣,٠	٥٧١٣,٠	٦٢٢٦,٣	٩,٠
هيئة الهلال الأحمر السعودي	١٦٢٥,٣	١٧٠٤,٧	١٨٣٧,٣	١٩٦٨,٨	٧,٢
المؤسسة العامة للصناعات الحربية	١٥٣٥,٤	١٩٦٨,٥	٢٧٣٠,٠	٣٣٨٧,٦	٢٤,١
هيئة المساحة الجيولوجية السعودية	٢٠٨,٣	٢١٦,٢	٢٣٦,٠	٢٨٤,٠	٢٠,٣
الهيئة العامة للسياحة والآثار	٤٦٨,٤	٥١١,٣	٧٠٣,٠	٧٩٤,٠	١٢,٩
هيئة الاتصالات السعودية وتقنية المعلومات	٩٥٩,٠	٨٩٠,٠	٩٩٣,٦	٩٧٦,٠	١,٨-
الهيئة العامة للغذاء والدواء	٦٢٤,٧	٦٨٦,١	٩٩٤,١	١٠٦٦,٩	٧,٣
مؤسسة البريد السعودي	٢١٣٥,١	٢٢٧٧,٤	٢٥٢٤,٠	٢٨٥٩,٠	١٣,٣
الهيئة العامة للطيران المدني	٧٨٩٩,٧	١٥٤٥٦,٧	١٦٥٨٨,٧	١٦٠٣٨,٠	٣,٣-
هيئة حقوق الإنسان	٧٣,٦	٨٤,٢	١١٦,٣	١٢٩,٧	١١,٥
الهيئة العامة للمساحة	٣٢٦,٥	٤٠٩,٣	٥٨٩,٤	٦٧٢,٦	١٤,١
مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية	---	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	٠,٠
الجامعة السعودية الاكترونية	---	---	٣٥٤,٩	٣٧٨,٩	٦,٨
البنك السعودي للتسليف والادخار	---	---	٤٢٣,٤	٥٦٢,٢	٣٢,٨
الهيئة العامة للولاية على اموال القاصرين	---	---	٨٠,٠	٨٥,٠	٦,٣
هيئة الاذاعة والتلفزيون	---	---	١٦٣٠,٨	١٨٧٠,٥	١٤,٧
وكالة الانباء السعودية	---	---	١٨٢,٧	٢٢٩,٨	٢٥,٨
الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع	---	---	٧,٠	٣٤,٥	٣٩٢,٩
هيئة تقويم التعليم العام	---	---	---	١٠٠,٠	---
الإجمالي	١١١٩٠٥,٧	١٢٩١٠٥,٤	١٥٣٥٠٨,٦	١٦١٥٣٢,٠	٥,٢

(---) غير متوفرة.

المصدر: بيان الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية لتلك السنوات المالية.

جدول رقم ٩-٤ : الإيرادات والمصروفات الفعلية

(مليون ريال)

	١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)		١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)		١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م)	
	المبلغ	التغير ٪	المبلغ	التغير ٪	المبلغ	التغير ٪
إجمالي الإيرادات	**١١١٧٧٩٢**	**٥٠,٧**	**١٢٤٧٣٩٨**	**١١,٦**	**١١٥٦٣٦١**	**٧,٣-**
الإيرادات النفطية	١٠٣٤٣٦٠	٥٤,٣	١١٤٤٨١٨	١٠,٧	١٠٣٥٠٤٦	٩,٦-
الإيرادات الأخرى	٨٣٤٣٢	١٦,٩	١٠٢٥٨٠	٢٣,٠	١٢١٣١٥	١٨,٣
إجمالي المصروفات	**٨٢٦٧٠٠**	**٢٦,٤**	**٨٧٣٣٠٥**	**٥,٦**	**٩٧٦٠١٤**	**١١,٨**
المصروفات الرأسمالية	٢٧٦٢٠٠	٣٨,٩	٢٦١٦٧٩	٥,٣-	٣١١٩٦٧	١٩,٢
المصروفات الجارية	٥٥٠٥٠٠	٢١,٠	٦١١٦٢٦	١١,١	٦٦٤٠٤٧	٨,٦
الفائض / العجز	**٢٩١٠٩٢**	**٢٣١,٨**	**٣٧٤٠٩٣**	**٢٨,٥**	**١٨٠٣٤٧**	**٥١,٨-**

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم ٩ -٢ : الميزانية التقديرية والفعلية للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م)

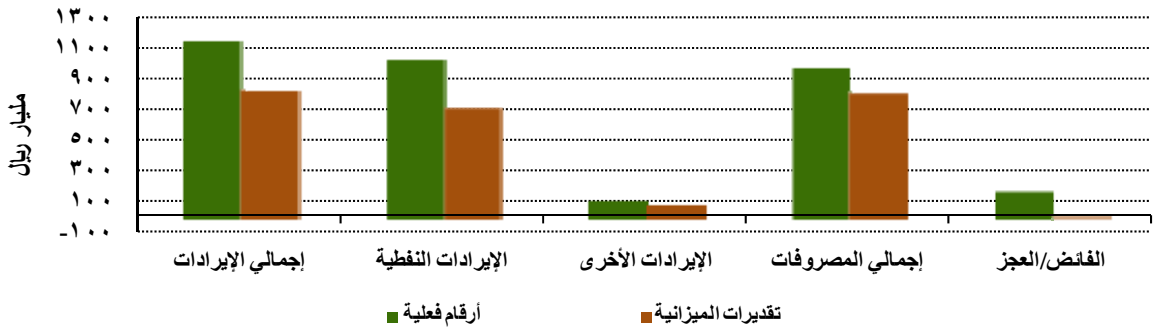

جدول رقم ٩-٥ : الأرقام الفعلية والتقديرية للميزانية العامة للدولة

(مليون ريال)

	١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)		١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)		١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م)	
	أرقام فعلية	تقديرات الميزانية	أرقام فعلية	تقديرات الميزانية	أرقام فعلية	تقديرات الميزانية
إجمالي الإيرادات	**١١١٧٧٩٢**	**٥٤٠٠٠٠**	**١٢٤٧٣٩٨**	**٧٠٢٠٠٠**	**١١٥٦٣٦١**	**٨٢٩٠٠٠**
إيرادات النفط	١٠٣٤٣٦٠	٤٦٨٠٠٠	١١٤٤٨١٨	٦٢١٠٠٠	١٠٣٥٠٤٦	٧٢٧٠٠٠
الإيرادات الأخرى	٨٣٤٣٢	٧٢٠٠٠	١٠٢٥٨٠	٨١٠٠٠	١٢١٣١٥	١٠٢٠٠٠
إجمالي المصروفات	**٨٢٦٧٠٠**	**٥٨٠٠٠٠**	**٨٧٣٣٠٥**	**٦٩٠٠٠٠**	**٩٧٦٠١٤**	**٨٢٠٠٠٠**
الفائض (العجز)	**٢٩١٠٩٢**	**٤٠٠٠٠-**	**٣٧٤٠٩٣**	**١٢٠٠٠**	**١٨٠٣٤٧**	**٩٠٠٠**

المصدر: وزارة المالية.

الإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية

تراجعت الإيرادات النفطية الفعلية بنسبة ٩,٦ في المئة إلى نحو ١٠٣٥ مليار ريال، خلال عام ٢٠١٣م مقابل ارتفاع نسبته ١٠,٧ في المئة في العام السابق.

وبلغ النصيب المئوي للإيرادات الفعلية النفطية نحو ٨٩,٥ في المئة من إجمالي الإيرادات الفعلية خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٩١,٨ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٩-٦).

وسجلت الإيرادات الفعلية غير النفطية ارتفاعاً نسبته ١٨,٣ في المئة لتصل إلى نحو ١٢١,٣ مليار ريال خلال عام ٢٠١٣م مقابل ارتفاع نسبته ٢٣ في المئة في العام السابق. وبلغ النصيب المئوي للإيرادات غير النفطية نحو ١٠,٥ في المئة من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٣م مقابل ٨,٢ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٩-٦، والرسم البياني رقم ٩-٣).

جدول رقم ٩-٦ : الإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية

(مليون ريال)

العام	الإيرادات النفطية		الإيرادات غير النفطية		إجمالي الإيرادات
	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	
٢٠٠٩ (١٤٣٠/١٤٣١هـ)	٤٣٤٤٢٠	٨٥,٢	٧٥٣٨٥	١٤,٨	٥٠٩٨٠٥
٢٠١٠ (١٤٣١/١٤٣٢هـ)	٦٧٠٢٦٥	٩٠,٤	٧١٣٥١	٩,٦	٧٤١٦١٦
٢٠١١ (١٤٣٢/١٤٣٣هـ)	١٠٣٤٣٦٠	٩٢,٥	٨٣٤٣٢	٧,٥	١١١٧٧٩٢
٢٠١٢ (١٤٣٣/١٤٣٤هـ)	١١٤٤٨١٨	٩١,٨	١٠٢٥٨٠	٨,٢	١٢٤٧٣٩٨
٢٠١٣ (١٤٣٤/١٤٣٥هـ)*	١٠٣٥٠٤٦	٨٩,٥	١٢١٣١٥	١٠,٥	١١٥٦٣٦١

* بيانات أولية

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم ٩-٣ : الإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية

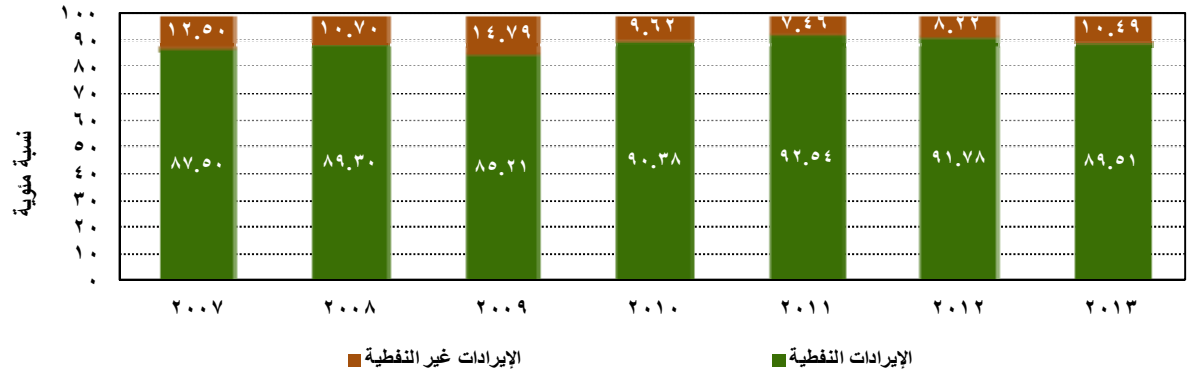

المصروفات الفعلية الجارية والرأسمالية

سجلت المصروفات الفعلية الجارية ارتفاعاً نسبته ٨,٦ في المئة إلى نحو ٦٦٤ مليار ريال في عام ٢٠١٣م مقابل ارتفاع نسبته ١١,١ في المئة في العام السابق. وبلغ النصيب المئوي للمصروفات الجارية نحو ٦٨ في المئة من اجمالي المصروفات في عام ٢٠١٣م مقابل ٧٠ في المئة في العام السابق. وسجلت المصروفات الرأسمالية ارتفاعاً نسبته ١٩,٢ في المئة إلى نحو ٣١٢ مليار ريال في عام ٢٠١٣م مقابل انخفاض نسبته ٥,٣ في المئة في العام السابق، وبلغ النصيب المئوي للمصروفات الرأسمالية نحو ٣٢ في المئة من إجمالي المصروفات لعام ٢٠١٣م مقابل نحو ٣٠ في المئة في العام السابق (جدول رقم ٩-٧، والرسم البياني رقم ٩-٤).

صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية:

بلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقَدَّم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، والبنك السعودي للتسليف والإدخار، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرامج الإقراض الحكومي منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ (٢٠١٣م) حوالي ٥٣٧,٥ مليار ريال، ويُتَوَقَّع أن يصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٥هـ (٢٠١٤م) أكثر من ٨٥,٣ مليار ريال. وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي

جدول رقم ٩-٧ : المصروفات الفعلية الجارية والرأسمالية

(مليون ريال)

العام	المصروفات الجارية		المصروفات الرأسمالية		إجمالي المصروفات
	المبلغ	النصيب المئوي ٪	المبلغ	النصيب المئوي ٪	
٢٠٠٩ (١٤٣١/١٤٣٠هـ)	٤١٦٥٩٤	٦٩,٨	١٧٩٨٤٠	٣٠,٢	٥٩٦٤٣٤
٢٠١٠ (١٤٣٢/١٤٣١هـ)	٤٥٥٠٤٣	٦٩,٦	١٩٨٨٤٢	٣٠,٤	٦٥٣٨٨٥
٢٠١١ (١٤٣٣/١٤٣٢هـ)	٥٥٠٥٠٠	٦٦,٦	٢٧٦٢٠٠	٣٣,٤	٨٢٦٧٠٠
٢٠١٢ (١٤٣٤/١٤٣٣هـ)	٦١١٦٢٦	٧٠,٠	٢٦١٦٧٩	٣٠,٠	٨٧٣٣٠٥
٢٠١٣ (١٤٣٥/١٤٣٤هـ)*	٦٦٤٠٤٧	٦٨,٠	٣١١٩٦٧	٣٢,٠	٩٧٦٠١٤

* بيانات أولية

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم ٩-٤ : تطور المصروفات الفعلية الجارية والرأسمالية

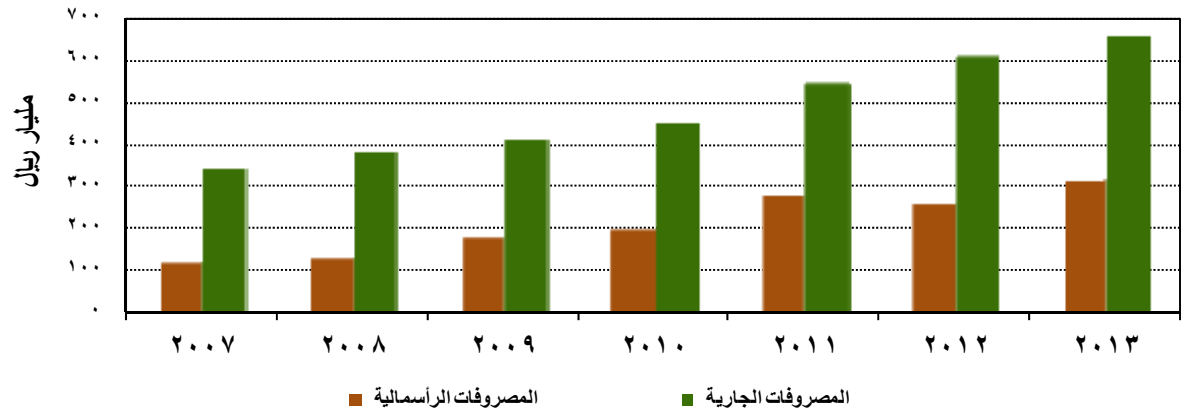

ينفذه الصندوق السعودي للتنمية، فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذُ تأسيس البرنامج إلى نهايــة العام المالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥هـ (٢٠١٣م) نحو ٣٤,٥ مليار ريـال.

نسبة فائض الميزانية الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

تشير الأرقام الأولية للـعام المـالي ٢٠١٣م إلـى أن فائض الميزانية العامة للدولة بلغ ١٨٠,٣ مليار ريال، مشكلاً نسبة ٦,٤ في المئة من النـاتج المـحلـي الإجمـالي، مقارنـة بفائض مقداره ٣٧٤,١ مليار ريال وما نسبته ١٣,٦ في المـئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق (جـدول رقم ٩-٨).

الدين العام

سجل حجم الدين العام القائم انخفاضاً نسبته ٢٤,٠ في المئة في نهاية العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م) ليبلـغ نحو ٧٥,١ مليار ريال ويمثل نسبة ٢,٧ في المـئة من النـاتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة ٣,٦ في المئة في العام السـابق (جدول رقم ٩-٩)■

جدول رقم ٩-٨ : نسبة فائض/عجز الميزانية الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمـالي

(مليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمـالي* (بالأسعار الجارية)	فائض أو عجز الميزانية	نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمـالي ٪
٢٠١٠ (١٤٣١/١٤٣٢هـ)	١٩٧٥٥٤٣	٨٧٧٣١	٤,٤
٢٠١١ (١٤٣٢/١٤٣٣هـ)	٢٥١٠٦٥٠	٢٩١٠٩٢	١١,٦
٢٠١٢ (١٤٣٣/١٤٣٤هـ)	٢٧٥٢٣٣٤	٣٧٤٠٩٣	١٣,٦
٢٠١٣ (١٤٣٤/١٤٣٥هـ)**	٢٨٠٦٦٨٦	١٨٠٣٤٧	٦,٤

* تشمل رسوم الاستيراد. ** بيانات أولية

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومـات – وزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة المالية.

جدول رقم ٩-٩ : الدين العام

(مليون ريال)

العام المالي	المقترض	المسدد	حجم الدين العام القائم في نهاية العام	التغير ٪	الناتج المحلي الإجمـالي (بالأسعار الجارية)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمـالي ٪
٢٠٠٩ (١٤٣٠/١٤٣١)	٢١٧	١٠١٤٣	٢٢٥١٠٨	٤,٢-	١٦٠٩١١٧	١٤,٠
٢٠١٠ (١٤٣١/١٤٣٢)	١٥	٥٨١٢٤	١٦٦٩٩٩	٢٥,٨-	١٩٧٥٥٤٣	٨,٥
٢٠١١ (١٤٣٢/١٤٣٣)	٥٤٢٢	٣٦٩٢٢	١٣٥٤٩٩	١٨,٩-	٢٥١٠٦٥٠	٥,٤
٢٠١٢ (١٤٣٣/١٤٣٤)	١٥٠٠٠	٥١٦٥١	٩٨٨٤٨	٢٧,٠-	٢٧٥٢٣٣٤	٣,٦
٢٠١٣ (١٤٣٤/١٤٣٥)	---	٢٣٧٣٠	٧٥١١٨	٢٤,٠-	٢٨٠٦٦٨٦	٢,٧

المصدر: وزارة المالية، مصلحة الإحصـاءات العامـة والمعلومـات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣م

واصل الاقتصاد المحلي نموه خلال عام ٢٠١٣م وحقق معدلات نمو شملت قطاعات متنوعة في الاقتصاد الوطني. وتشير الأرقام الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي **بالأسعار الجارية** (يشمل رسوم الاستيراد) سجل ارتفاعاً نسبته ٢,٠ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل ارتفاعٍ نسبته ٩,٦ في المئة في العام السابق. ويعزى التراجع في معدل النمو بشكل رئيس إلى انخفاض القطاع النفطي بنسبة ٤,١ في المئة خلال العام مقابل ارتفاع نسبته ٧,٨ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع غير النفطي نمواً نسبته ٨,٢ في المئة مقابل نمو نسبته ١١,٣ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع الخاص نمواً نسبته ١٠,٠ في المئة خلال العام مقارنة بنمو نسبته ١١,٢ في المئة في العام السابق. كما سجل القطاع الحكومي نمواً نسبته ٤,٠ في المئة خلال العام مقابل نمو نسبته ١١,٤ في المئة في العام السابق.

وحسب الأرقام الأولية نما الناتج المحلي الإجمالي **بالأسعار الثابتة** (١٩٩٩م = ١٠٠) (يشمل رسوم الاستيراد) بنسبة ٤,٠ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ٥,٨ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع النفطي انخفاضاً نسبته ١,٠ في المئة مقابل ارتفاع نسبته ٥,٧ في المئة في العام السابق نتيجة تراجع إنتاج النفط. كما سجل القطاع غير النفطي نمواً نسبته ٥,٤ في المئة مقابل نمو نسبته ٥,٨ في المئة في العام

جدول رقم ١٠-١ : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات

(مليون ريال)

	٢٠١٢			٢٠١٣*		
	القيمة	نسبة النمو ٪	النصيب المئوي	القيمة	نسبة النمو ٪	النصيب المئوي
بالأسعار الجارية						
الناتج المحلي الإجمالي	**٢٧٣٠٨٤٠**	**٩,٦**	**٩٩,٢**	**٢٧٨٥٤٨١**	**٢,٠**	**٩٩,٢**
١- قطاع النفط	١٣٧٦٥٧٦	٧,٨	٥٠,٠	١٣٢٠٢٤٨	٤,١-	٤٧,٠
٢- القطاع غير النفطي	١٣٥٤٢٦٤	١١,٣	٤٩,٢	١٤٦٥٢٣٣	٨,٢	٥٢,٢
أ- القطاع الخاص	٩٤٠٧٩٤	١١,٢	٣٤,٢	١٠٣٥٠٤٩	١٠,٠	٣٦,٩
ب- القطاع الحكومي	٤١٣٤٧٠	١١,٤	١٥,٠	٤٣٠١٨٤	٤,٠	١٥,٣
٣- رسوم الاستيراد	٢١٤٩٤	٢٤,٤	٠,٨	٢١٢٠٥	١,٣-	٠,٨
إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك رسوم الإستيراد	**٢٧٥٢٣٣٤**	**٩,٦**	**١٠٠,٠**	**٢٨٠٦٦٨٦**	**٢,٠**	**١٠٠,٠**
بالأسعار الثابتة (١٩٩٩=١٠٠)						
الناتج المحلي الإجمالي	**١٢١٤١٤١**	**٥,٨**	**٩٩,٠**	**١٢٦٢٧٥٧**	**٤,٠**	**٩٩,١**
١- قطاع النفط	٢٦٢٠٣٨	٥,٧	٢١,٤	٢٥٩٣٩٨	١,٠-	٢٠,٤
٢- القطاع غير النفطي	٩٥٢١٠٢	٥,٨	٧٧,٧	١٠٠٣٣٥٩	٥,٤	٧٨,٧
أ- القطاع الخاص	٧٠٨٥٤١	٦,٠	٥٧,٨	٧٥٠٨٣٧	٦,٠	٥٨,٩
ب- القطاع الحكومي	٢٤٣٥٦١	٥,٥	١٩,٩	٢٥٢٥٢٢	٣,٧	١٩,٨
٣- رسوم الاستيراد	١١٧٥٠	٦,٢	١,٠	١١٥٥٧	١,٦-	٠,٩
إجمالي الناتج المحلي بما في ذلك رسوم الإستيراد	**١٢٢٥٨٩١**	**٥,٨**	**١٠٠,٠**	**١٢٧٤٣١٤**	**٤,٠**	**١٠٠,٠**
معامل الانكماش الضمني (١٩٩٩=١٠٠)						
الناتج المحلي الإجمالي	٢٢٥	٣,٥		٢٢٠,٦	١,٩-	
١- قطاع النفط	٥٢٥	٢,٠		٥٠٩,٠	٣,١-	
٢- القطاع غير النفطي	١٤٢	٥,٢		١٤٦,٠	٢,٧	

* بيانات أولية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات- وزارة الاقتصاد والتخطيط.

السابق، وسجل القطاع الخاص نمواً نسبته ٦,٠ في المئة خلال العام، وهي نفس نسبة النمو في العام السابق. وسجل القطاع الحكومي نمواً نسبته ٣,٧ في المئة مقابل نمو نسبته ٥,٥ في المئة في العام السابق (جدول رقم١٠-١).

وساهم القطاع الخاص بنسبة ٥٨,٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٩٩م = ١٠٠) خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٥٧,٨ في المئة في العام السابق، بينما ساهم القطاع الحكومي بنسبة ١٩,٨ في المئة خلال العام مقابل نمو نسبته ١٩,٩ في المئة في العام السابق. وساهم القطاع النفطي بنسبة ٢٠,٤ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٢١,٤ في المئة في العام السابق.

وسجل معامل الانكماش الضمني للقطاع غير النفطي ارتفاعاً نسبته ٢,٧ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل ارتفاع نسبته ٥,٢ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-١).

ويتضح من توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٩٩م = ١٠٠) حسب الأنشطة الاقتصادية أن جميع أنشطة الاقتصاد حققت نمواً خلال عام ٢٠١٣م وبمعدلات متفاوتة.

فقد سجل نشاط التشييد والبناء أعلى معدل نمو بلغت نسبته ٨,٨ في المئة مقابل نمو نسبته ٤,٨ في المئة في العام السابق بسبب التوسع الكبير في عمليات إنشاء المباني ومشاريع الاسكان. وسجل نشاط النقل والتخزين والاتصالات نمواً نسبته ٧,١ في المئة مقابل نمو نسبته ٦,٠ في المئة في العام السابق. كما نما نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة ٦,٦ في المئة خلال العام مقابل نمو نسبته ٦,٤ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نمواً نسبته ٦,٠ في المئة مقابل نمو نسبته ٨,١ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط) نمواً نسبته ٤,٣ في المئة مقابل نمو نسبته ٤,٨ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) نمواً نسبته ١,٣ في المئة خلال العام مقابل نمو نسبته ٧,٣ في المئة في العام السابق. وفي المقابل سجل نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك أدنى نمو نسبته ٠,٧ في المئة مقابل نمو نسبته ١,٣ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٢).

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (عدا رسوم الاستيراد) نحو ٣٧,٢ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٣٤,٥ في المئة في العام

جدول رقم ١٠-٢ : الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩)

(مليون ريال)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢			٢٠١٣*		
			القيمة	النصيب المئوي٪	نسبة النمو ٪	القيمة	النصيب المئوي٪	نسبة النمو ٪
١- الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٤٠١٥٦	٤١٠٢٦	٤١٥٥٠	٣,٤	١,٣	٤١٨٦٠	٣,٣	٠,٧
٢- الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط)	١٤١٤٧٨	١٥٧١٣١	١٦٤٧٣١	١٣,٦	٤,٨	١٧١٧٣٥	١٣,٦	٤,٣
٣- المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء)	٢٦٢١٦	٢٧٥٨٣	٢٩٥٩٨	٢,٤	٧,٣	٢٩٩٨٥	٢,٤	١,٣
٤- التشييد والبناء	٧٥٨١٨	٨٣٣٠٠	٨٧٢٧٦	٧,٢	٤,٨	٩٤٩٢٩	٧,٥	٨,٨
٥- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	١٣٣٦٥٨	١٤٣١٨٤	١٥٢٣٠٧	١٢,٥	٦,٤	١٦٢٤١٠	١٢,٩	٦,٦
٦- النقل والتخزين والاتصالات	٩٦٤٦٠	١٠٩٧٦٨	١١٦٣٧٨	٩,٦	٦,٠	١٢٤٦٢٣	٩,٩	٧,١
٧- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	١٥٦٦٦٧	١٥٩٩٢٠	١٧٢٨٣٠	١٤,٢	٨,١	١٨٣٢٥٢	١٤,٥	٦,٠
الناتج المحلي الإجمالي**	١٠٥٦٥٥٧	١١٤٧٤٨٣	١٢١٤١٤١	١٠٠,٠	٥,٨	١٢٦٢٧٥٧	١٠٠,٠	٤,٠

* بيانات أولية. ** لا يشمل رسوم الاستيراد.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات — وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جدول رقم ١٠-٣ : مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي * (مليون ريال)	القطاع الخاص (مليون ريال)	القطاع الخاص النصيب المئوي ٪	القطاع الخاص التغير ٪
٢٠١٠	١٩٦٠٨٧٤	٧٤٥٥٣٢	٣٨,٠	١٣,٨
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	٨٤٥٧٨٠	٣٣,٩	١٣,٤
٢٠١٢	٢٧٣٠٨٤٠	٩٤٠٧٩٤	٣٤,٥	١١,٢
**٢٠١٣	٢٧٨٥٤٨١	١٠٣٥٠٤٩	٣٧,٢	١٠,٠

* لا يشمل رسوم الاستيراد.

** بيانات أولية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات — وزارة الاقتصاد والتخطيط.

السابق. وبلغ معدل نمو القطاع الخاص (بالأسعار الجارية) نحو ١٠,٠ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ١١,٢ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٣ ورسم بياني رقم ١٠-١).

مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية ١٥,٤ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ١٥,١ في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو القطاع الحكومي ٤,٠ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ١١,٤ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٤ ورسم بياني رقم ١٠-١).

رسم بياني رقم ١٠ - ١ : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (لايشمل رسوم الإستيراد) لعام ٢٠١٣م

جدول رقم ١٠-٤ : مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي* (مليون ريال)	القطاع الحكومي (مليون ريال)	القطاع الحكومي النصيب المئوي ٪	القطاع الحكومي التغير ٪
٢٠١٠	١٩٦٠٨٧٤	٣٣٣٥٢٢	١٧,٠	١٥,٨
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	٣٧١١٦٩	١٤,٩	١١,٣
٢٠١٢	٢٧٣٠٨٤٠	٤١٣٤٧٠	١٥,١	١١,٤
**٢٠١٣	٢٧٨٥٤٨١	٤٣٠١٨٤	١٥,٤	٤,٠

* لا يشمل رسوم الاستيراد.

** بيانات أولية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات — وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جدول رقم ١٠-٥ : مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي* (مليون ريال)	القطاع النفطي (مليون ريال)	النصيب المئوي ٪	التغير ٪
٢٠١٠	١٩٦٠٨٧٤	٨٨١٨٢٠	٤٥,٠	٣٥,١
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	١٢٧٦٤١٦	٥١,٢	٤٤,٧
٢٠١٢	٢٧٣٠٨٤٠	١٣٧٦٥٧٦	٥٠,٤	٧,٨
**٢٠١٣	٢٧٨٥٤٨١	١٣٢٠٢٤٨	٤٧,٤	٤,١-

* لا يشمل رسوم الاستيراد.

** بيانات أولية.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات — وزارة الاقتصاد والتخطيط.

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٤٧,٤ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٥٠,٤ في المئة في العام السابق. وسجل القطاع النفطي بالأسعار الجارية انخفاضاً نسبته ٤,١ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ٧,٨ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٥ ورسم بياني ١٠-١).

مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة نشاط الخدمات (يشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية واجتماعية وشخصية، ومنتجي الخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٣٧,٧ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٣٥,٦ في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في هذا النشاط ٨,١ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ١٢,٦ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٦ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة النشاط الزراعي (يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١,٩ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل ١,٨ في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في النشاط الزراعي ٣,٧ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ٣,٤ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٧ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

جدول رقم ١٠-٦ : مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي* (مليون ريال)	نشاط الخدمات (مليون ريال)	النصيب المئوي ٪	التغير ٪
٢٠١٠	١٩٦٠٨٧٤	٧٧٦٩٤٦	٣٩,٦	١٣,٥
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	٨٦٢٤٥٢	٣٤,٦	١١,٠
٢٠١٢	٢٧٣٠٨٤٠	٩٧١٤٧٩	٣٥,٦	١٢,٦
**٢٠١٣	٢٧٨٥٤٨١	١٠٥٠٢٢٦	٣٧,٧	٨,١

نشاط الخدمات يشمل: تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، وخدمات جماعية واجتماعية وشخصية، ومنتجي الخدمات الحكومية.

* لا يشمل رسوم الاستيراد. ** بيانات أولية

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة النشاط الصناعي (يشمل تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ١٠,٢ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٩,٩ في المئة في العام السابق . وسجل النشاط الصناعي بالأسعار الجارية نمواً نسبته ٤,٨ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ٧,٢ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٧ ورسم بياني رقم ١٠-٢).

مساهمة الأنشطة الرئيسة الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي ونشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لا يشمل رسوم الاستيراد) ما نسبته ٤٥,١ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل ٤٨,٠ في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التعدين والتحجير انخفاضاً نسبته ٤,٢ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ٧,٩ في المئة في العام السابق.

وبلغت مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) ما نسبته ٤,٨ في المئة خلال عام ٢٠١٣م مقابل ٤,٣ في المئة في العام السابق. وسجل نمواً نسبته ١٣,٤ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ١٠,٧ في المئة في العام السابق.

وساهم نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) بنحو ١,١ في المئة خلال عام ٢٠١٣م وهي نفس نسبة مساهمته في العام السابق. وسجل نمواً نسبته ١,٨ في المئة في عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ٦,٣ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠-٨ ورسم بياني ١٠-٢).

رسم بياني رقم ١٠-٢ : الأنشطة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (لايشمل رسوم الإستيراد) لعام ٢٠١٣م

متوسط دخل الفرد

تشير الأرقام الأولية إلى انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة في عام ٢٠١٣م بنسبة ٠,٧ في المئة ليبلغ نحو ٩٣٥٧٤ ريالاً مقابل ارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة في العام السابق (جدول رقم ١٠ - ٩).

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣م

تشير الأرقام الأولية إلى أن الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشترين (بالأسعار الجارية) سجل ارتفاعاً نسبته ٢,٠ في المئة خلال عام ٢٠١٣م ليبلغ نحو ٢٨٠٦,٧ مليار ريال (يشمل رسوم الاستيراد) مقابل نمو

جدول رقم ١٠-٧ : مساهمة النشاط الصناعي والنشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي[١] (مليون ريال)	النشاط الزراعي[٢] (مليون ريال)	النشاط الزراعي[٢] النصيب المئوي ٪	النشاط الزراعي[٢] التغير ٪	النشاط الصناعي[٣] (مليون ريال)	النشاط الصناعي[٣] النصيب المئوي ٪	النشاط الصناعي[٣] التغير ٪
٢٠١٠	١٩٦٠٨٧٤	٤٧٠٦٣	٢,٤	٢,٥	٢١٨١٧١	١١,١	٢٥,٠
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	٤٨١٦٣	١,٩	٢,٣	٢٥٢٠٠٣	١٠,١	١٥,٥
٢٠١٢	٢٧٣٠٨٤٠	٤٩٨١٦	١,٨	٣,٤	٢٧٠١٨٠	٩,٩	٧,٢
٢٠١٣[٤]	٢٧٨٥٤٨١	٥١٦٣٦	١,٩	٣,٧	٢٨٣٢٦١	١٠,٢	٤,٨

[١] لا يشمل رسوم الاستيراد. [٢] يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك. [٣] يشمل تكرير النفط.
[٤] بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جدول رقم ١٠-٨ : مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	نشاط التعدين والتحجير**	النصيب المئوي٪	التغير ٪	نشاط التشييد والبناء	النصيب المئوي٪	التغير ٪	نشاط الكهرباء والغاز والماء	النصيب المئوي٪	التغير ٪
٢٠١٠	١٩٦٠٨٧٤	٨٢١٢٢٨	٤١,٩	٣٤,٩	٩٠٧٨٠	٤,٦	١٢,٩	٢٦٢٨١	١,٣	٢١,٨
٢٠١١	٢٤٩٣٣٦٥	١٢١٥٥١٨	٤٨,٨	٤٨,٠	١٠٧٠٢١	٤,٣	١٧,٩	٢٨٢٨٥	١,١	٧,٦
٢٠١٢	٢٧٣٠٨٤٠	١٣١١٤٤٨	٤٨,٠	٧,٩	١١٨٥١٣	٤,٣	١٠,٧	٣٠٠٧٦	١,١	٦,٣
***٢٠١٣	٢٧٨٥٤٨١	١٢٥٦٤٨١	٤٥,١	٤,٢-	١٣٤٤٤٥	٤,٨	١٣,٤	٣٠٦٢٣	١,١	١,٨

* لا تشمل رسوم الاستيراد. ** يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي.
*** بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

نسبته ٩,٦ في المئة في العام السابق. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاستهلاك النهائي للقطاع الخاص بنسبة ٦,١ في المئة ليصل إلى نحو ٨٣٣,٣ مليار ريال في عام ٢٠١٣م مقابل نمو نسبته ١٥,٢ في المئة في العام السابق، وسجل الاستهلاك النهائي للقطاع الحكومي ارتفاعاً نسبته ١٢,٧ في المئة خلال عام ٢٠١٣م ليبلغ نحو ٦٢١,٤ مليار ريال مقابل زيادة نسبتها ١٢,٩ في المئة في العام السابق.

وارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي (الحكومي والخاص) بنسبة ٨,٨ في المئة من ١٣٣٦,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٢م إلى ١٤٥٤,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٣م. وبلغ نصيب إجمالي الاستهلاك النهائي ٥١,٨ في المئة من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٣م مقابل ٤٨,٦ في المئة خلال عام ٢٠١٢م (جدول رقم ١٠-١٠).

وارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة ٤,٦ في المئة من ٧٢٥,٠ مليار ريال في عام ٢٠١٢م إلى ٧٥٨,٣ مليار ريال في عام ٢٠١٣م. في حين انخفض صافي صادرات السلع والخدمات بنسبة ١٤,١ في المئة من ٦٩٠,٨ مليار ريال في عام ٢٠١٢م إلى ٥٩٣,٧ مليار ريال في عام ٢٠١٣م نتيجة لتراجع الإنتاج من النفط (جدول رقم ١٠-١٠)■

رسم بياني رقم ١٠-٣ : الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي
(بالأسعار الجارية)

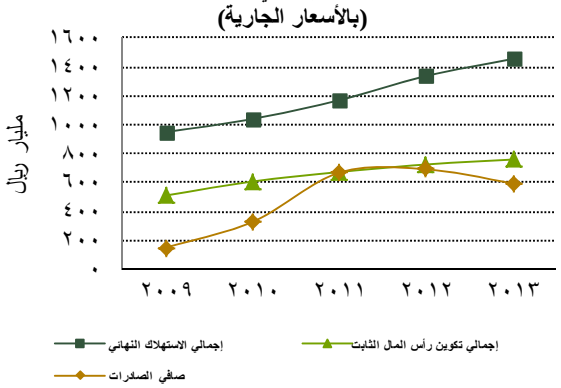

جدول رقم ١٠-٩ : متوسط دخل الفرد

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	التغير٪	*٢٠١٣	التغير٪
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) (مليون ريال)	١٦٠٩١١٧	١٩٧٥٥٤٣	٢٥١٠٦٥٠	٢٧٥٢٣٣٤	٩,٦	٢٨٠٦٦٨٦	٢,٠
عدد السكان (مليون نسمة)	٢٦,٦٦	٢٧,٥٦	٢٨,٣٧	٢٩,٢٠	٢,٩	٢٩,٩٩	٢,٧
متوسط دخل الفرد في الناتج المحلي الإجمالي (ريال)	٦٠٣٥٧	٧١٦٧٤	٨٨٤٩٧	٩٤٢٧٤	٦,٥	٩٣٥٧٤	٠,٧-

* بيانات أولية.
المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

جدول رقم ١٠-١٠ : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشترين

(بالأسعار الجارية)

(ملايين الريالات)

	٢٠١٠			٢٠١١			٢٠١٢			٢٠١٣[١]		
	القيمة	النصيب المئوي ٪	التغير ٪	القيمة	النصيب المئوي ٪	التغير ٪	القيمة	النصيب المئوي ٪	التغير ٪	القيمة	النصيب المئوي ٪	التغير ٪
إجمالي الاستهلاك النهائي	١٠٣٩٥٩٠	٥٢,٦	٩,٦	١١٦٩٨٢٣	٤٦,٦	١٢,٥	١٣٣٦٥٨٣	٤٨,٦	١٤,٣	١٤٥٤٦٦٥	٥١,٨	٨,٨
الاستهلاك الحكومي	٤٠٠١٧٣	٢٠,٣	١٢,١	٤٨٨٠٦٢	١٩,٤	٢٢,٠	٥٥١١٧٩	٢٠,٠	١٢,٩	٦٢١٣٧٨	٢٢,١	١٢,٧
الاستهلاك الخاص	٦٣٩٤١٧	٣٢,٤	٨,٠	٦٨١٧٦١	٢٧,٢	٦,٦	٧٨٥٤٠٤	٢٨,٥	١٥,٢	٨٣٣٢٨٧	٢٩,٧	٦,١
إجمالي تكوين رأس المال الثابت[٢]	٦٠٧٣٤٧	٣٠,٧	١٩,٠	٦٧٢٤٠٠	٢٦,٨	١٠,٧	٧٢٤٩٥٠	٢٦,٣	٧,٨	٧٥٨٣٠٥,٦	٢٧,٠	٤,٦
صافي صادرات السلع والخدمات[٣]	٣٢٨٦٠٦	١٦,٦	١١٩,١	٦٦٨٤٢٧	٢٦,٦	١٠٣,٤	٦٩٠٨٠١	٢٥,١	٣,٣	٥٩٣٧١٥,٦	٢١,٢	-١٤,١
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	**١٩٧٥٥٤٣**	**١٠٠,٠**	**٢٢,٨**	**٢٥١٠٦٥٠**	**١٠٠,٠**	**٢٧,١**	**٢٧٥٢٣٣٤**	**١٠٠,٠**	**٩,٦**	**٢٨٠٦٦٨٦**	**١٠٠,٠**	**٢,٠**

(١) بيانات أولية.

(٢) يشمل التغير في المخزون.

(٣) صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - وزارة الاقتصاد والتخطيط.

شهدت السوق النفطية استقراراً نسبياً خلال عام ٢٠١٣م. فحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية، ارتفع متوسط الطلب العالمي على النفط بنسبة ١,٤ في المئة ليبلغ ٩١,٣٤ مليون برميل يومياً، وارتفع متوسط العرض العالمي بنسبة ٠,٦ في المئة ليبلغ ٩١,٥٢ مليون برميل يومياً. ووفقاً لبيانات الأوبك، سجلت أسعار النفط انخفاضاً خلال عام ٢٠١٣م، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف ١٠٦,٥٣ دولار للبرميل بانخفاض نسبته ٣,٣ في المئة عن متوسط سعره عام ٢٠١٢م البالغ ١١٠,٢٢ دولار للبرميل.

وواصلت المملكة العربية السعودية جهودها ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) للمحافظة على استقرار السوق النفطية بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين للنفط على حد سواء ويعزز نمو الاقتصاد العالمي. ووفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية ، قامت دول منظمة الأوبك بخفض متوسط إنتاجها خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٩ في المئة ليبلغ ٣٦,٨٥ مليون برميل يومياً وذلك لتعزيز استقرار السوق إثر ارتفاع الإنتاج من خارج دول أوبك لاسيما من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وانخفض متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام بنسبة ١,٢ في المئة في عام ٢٠١٣م ليبلغ ٩,٦٤ مليون برميل يومياً.

الطلب العالمي على النفط

حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، ارتفع متوسط الطلب العالمي على النفط خلال عام ٢٠١٣م بما نسبته ١,٤ في المئة ليبلغ ٩١,٣٤ مليون برميل يومياً مقارنة بنحو ٩٠,٠٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢م (جدول رقم ١١-١ ورسم بياني رقم ١١-١). ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط طلب دول أمريكا الشمالية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما نسبته ١,٦ في المئة ليبلغ ٢٤ مليون برميل يومياً مقارنة بنحو ٢٣,٦٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢م، وفي المقابل تراجع متوسط الطلب في كلٍ من دول أوروبا الغربية ودول منطقة المحيط الهادي الأعضاء بما نسبته ٠,٩ في المئة و ٢,١ في المئة ليبلغ ١٣,٦٥ مليون برميل يومياً و ٨,٤٠ مليون برميل يومياً على التوالي.

جدول رقم ١١- ١ : متوسط الطلب العالمي على النفط*

(مليون برميل يومياً)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٣				التغير ٪	
				الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	٢٠١٢	٢٠١٣
دول أمريكا الشمالية	٢٣,٩٦	٢٣,٦٢	٢٤,٠٠	٢٣,٧٣	٢٣,٧٨	٢٤,١٩	٢٤,٢٧	١,٤-	١,٦
دول أوروبا الغربية	١٤,٢٨	١٣,٧٧	١٣,٦٥	١٣,٢٢	١٣,٨٤	١٣,٩٨	١٣,٥٦	٣,٦-	٠,٩-
دول منطقة المحيط الهادي	٨,٢٣	٨,٥٨	٨,٤٠	٨,٩٤	٧,٩٠	٨,٠٩	٨,٦٨	٤,٣	٢,١-
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**٤٦,٤٧**	**٤٥,٩٧**	**٤٦,٠٥**	**٤٥,٨٩**	**٤٥,٥٢**	**٤٦,٢٦**	**٤٦,٥١**	**١,١-**	**٠,٢**
دول خارج المنظمة :									
دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)	٤,٣٩	٤,٤٩	٤,٦٣	٤,٣١	٤,٥١	٤,٨٥	٤,٨٤	٢,٣	٣,١
الصين	٩,٣٢	٩,٨٢	١٠,١٠	١٠,٠٣	١٠,٠٤	١٠,١٣	١٠,١٩	٥,٤	٢,٩
دول أوروبا الشرقية	٠,٦١	٠,٦٧	٠,٦٨	٠,٦٤	٠,٦٨	٠,٦٨	٠,٧٠	٩,٨	١,٥
دول أمريكا الجنوبية	٦,١٧	٦,٤٠	٦,٦٢	٦,٣٩	٦,٦٠	٦,٧٤	٦,٧٥	٣,٧	٣,٤
دول آسيا الأخرى	١١,٠٣	١١,٣٢	١١,٥٨	١١,٦٦	١١,٦٨	١١,٢٦	١١,٧٣	٢,٦	٢,٣
دول الشرق الأوسط	٧,٤٦	٧,٧٢	٧,٨٩	٧,٥٤	٧,٩٣	٨,٤١	٧,٦٦	٣,٥	٢,٢
دول أفريقيا	٣,٤٩	٣,٦٦	٣,٧٩	٣,٧٩	٣,٨٣	٣,٧٢	٣,٨١	٤,٩	٣,٦
إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**٤٢,٤٧**	**٤٤,٠٨**	**٤٥,٢٩**	**٤٤,٣٦**	**٤٥,٢٧**	**٤٥,٧٩**	**٤٥,٦٨**	**٣,٨**	**٢,٧**
إجمالي الطلب العالمي	**٨٨,٩٤**	**٩٠,٠٥**	**٩١,٣٤**	**٩٠,٢٥**	**٩٠,٧٩**	**٩٢,٠٥**	**٩٢,١٩**	**١,٢**	**١,٤**

* يشمل المخزون الرئيسي، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.

المصدر : نشرة وكالة الطاقة الدولية مـارس ٢٠١٤م.

رسم بياني رقم ١١ -١ : الطلب العالمي على النفط

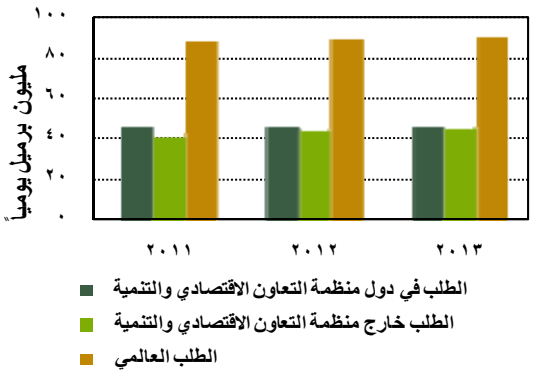

رسم بياني رقم ١١ -٢ : إنتاج العالم من النفط الخام

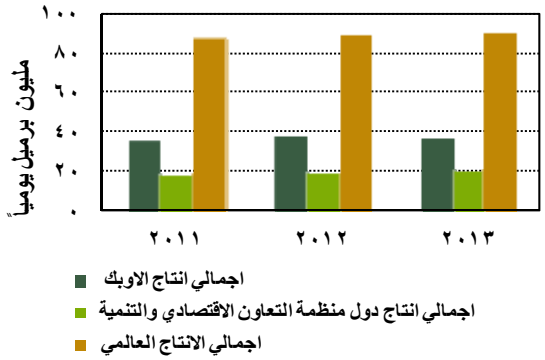

كذلك يعزى الارتفاع في الطلب العالمي على النفط إلى زيادة متوسط الطلب من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام ٢٠١٣م بما نسبته ٢,٧ في المئة ليبلغ ٤٥,٢٩ مليون برميل يومياً مقارنة بنحو ٤٤,٠٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢م. جاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع الطلب في كل من الصين بنسبة ٢,٩ في المئة ليبلغ ١٠,١٠ مليون برميل يومياً، ودول أمريكا الجنوبية بنسبة ٣,٤ في المئة ليبلغ ٦,٦٢ مليون برميل يومياً، والدول الآسيوية الأخرى (عدا الصين واليابان وكوريا الجنوبية) بنسبة ٢,٣ في المئة ليبلغ ١١,٥٨ مليون برميل يومياً، ودول أفريقيا بنسبة ٣,٦ في المئة ليبلغ ٣,٧٩ مليون برميل يومياً، ودول الاتحاد السوفيتي (سابقاً) بنسبة ٣,١ في المئة ليبلغ ٤,٦٣ مليون برميل يومياً، ودول الشرق الأوسط بنسبة ٢,٢ في المئة ليبلغ ٧,٨٩ مليون برميل يومياً، ودول أوروبا الشرقية بنسبة ١,٥ في المئة ليبلغ ٠,٦٨ مليون برميل يومياً.

الإنتاج العالمي من النفط

تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى نمو متوسط الإنتاج العالمي من النفط خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ٠,٦ في المئة ليبلغ ٩١,٥٢ مليون برميل يومياً مقارنة بنحو ٩٠,٩٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢م (جدول رقم ١١-٢). ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة ٥,٣ في المئة ليبلغ ٢٠,٩٣ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣م مقارنة بنحو ١٩,٨٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢م، ليمثل بذلك ما نسبته ٢٢,٨ في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي مقارنة بنسبة ٢١,٨ في المئة في العام السابق. وانخفض متوسط إنتاج دول الأوبك بنسبة ١,٩ في المئة من ٣٧,٥٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢م إلى نحو ٣٦,٨٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٣م ممثلاً ما نسبته ٤٠,٢٦ في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي (رسم بياني رقم ١١ -٢).

ومن خارج منظمة الأوبك، ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ١٢,٢ في المئة ليبلغ ١٠,٣٠ مليون برميل يومياً، وكندا بنسبة ٥,٦ في المئة ليبلغ ٣,٩٦ مليون برميل يومياً، و دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً) بنسبة ١,٧ في المئة ليبلغ ١٣,٨٥ مليون برميل يومياً، في حين انخفض إنتاج كلٍ من المكسيك بنسبة ١,٠ في المئة ليبلغ ٢,٨٩ مليون برميل، والبرازيل بنسبة ١,٩ في المئة ليبلغ ٢,١٢ مليون برميل يومياً، والنرويج بنسبة ٣,٧ في المئة ليبلغ ١,٨٤ مليون برميل يومياً، والمملكة المتحدة بنسبة ٨,٥ في المئة ليبلغ ٠,٨٦ مليون برميل يومياً.

الأسعار العالمية للنفط

وفقاً لبيانات الأوبك، انخفضت أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠١٣م باستثناء نفط غرب تكساس. حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو ١٠٦,٥٣ دولار للبرميل بانخفاض مقداره ٣,٧ دولاراً للبرميل أو ما نسبته ٣,٣ في المئة مقارنة بمتوسط سعره البالغ ١١٠,٢٢ دولار للبرميل في عام ٢٠١٢م (جدول رقم ١١-٣). وبلغ متوسط سعر نفط دبي خلال عام ٢٠١٣م نحو ١٠٥,٤٥ دولار للبرميل بانخفاض نسبته ٣,٣ في المئة مقارنة بنحو ١٠٩,٠٧ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٢م. وانخفض متوسط سعر

جدول رقم ١١- ٢ : متوسط إنتاج العالم من النفط*

(مليون برميل يومياً)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٣ الربع الأول	٢٠١٣ الربع الثاني	٢٠١٣ الربع الثالث	٢٠١٣ الربع الرابع	التغير ٪ ٢٠١٢	التغير ٪ ٢٠١٣
دول منظمة الأوبك	٣٥,٦٥	٣٧,٥٨	٣٦,٨٥	٣٦,٧٩	٣٧,٢٢	٣٧,٠٦	٣٦,٢٢	٥,٤	١,٩-
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١٨,٩٤	١٩,٨٨	٢٠,٩٣	٢٠,٥٩	٢٠,٤٥	٢١,٠٩	٢١,٥٢	٥,٠	٥,٣
المنتجون من خارج الأوبك									
دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً)	١٣,٥٧	١٣,٦٢	١٣,٨٥	١٣,٨٤	١٣,٧٩	١٣,٧٨	١٤,٠٢	٠,٤	١,٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٨,١٤	٩,١٨	١٠,٣٠	٩,٨١	١٠,٠٥	١٠,٥٤	١٠,٧٨	١٢,٨	١٢,٢
الصين	٤,١٠	٤,١٨	٤,١٨	٤,٢٠	٤,٢٤	٤,٠٥	٤,٢٢	٢,٠	٠,٠
كندا	٣,٥١	٣,٧٥	٣,٩٦	٤,٠٧	٣,٧٤	٣,٩٨	٤,٠٧	٦,٨	٥,٦
المكسيك	٢,٩٤	٢,٩٢	٢,٨٩	٢,٩١	٢,٨٨	٢,٨٨	٢,٨٩	٠,٧-	١,٠-
المملكة المتحدة	١,١١	٠,٩٤	٠,٨٦	٠,٨٩	٠,٨٨	٠,٧٨	٠,٨٥	١٥,٣-	٨,٥-
النرويج	٢,٠٤	١,٩١	١,٨٤	١,٨٣	١,٨٢	١,٨٠	١,٨٧	٦,٤-	٣,٧-
البرازيل	٢,١٩	٢,١٦	٢,١٢	٢,٠٧	٢,١٠	٢,١٢	٢,١٧	١,٤-	١,٩-
مجموع الإنتاج العالمي	**٨٨,٤٤**	**٩٠,٩٤**	**٩١,٥٢**	**٩٠,٦٩**	**٩١,٣٣**	**٩٢,٠٤**	**٩١,٩١**	**٢,٨**	**٠,٦**

* يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

المصدر : نشرة وكالة الطاقة الدولية مـارس ٢٠١٤م.

جدول رقم ١١-٣ : الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	النفط العربي الخفيف	نفط دبي	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
١٩٩٩	١٧,٤٥	١٧,٢٤	١٧,٩١	١٩,٣٠
٢٠٠٠	٢٦,٨١	٢٦,٢٥	٢٨,٤٤	٣٠,٣٧
٢٠٠١	٢٣,٠٦	٢٢,٨٣	٢٤,٤٦	٢٦,٠٠
٢٠٠٢	٢٤,٣٢	٢٣,٨٣	٢٥,٠٣	٢٦,١٣
٢٠٠٣	٢٧,٦٩	٢٦,٧٧	٢٨,٨١	٣١,٠٩
٢٠٠٤	٣٤,٥٣	٣٣,٦٦	٣٨,٢٣	٤١,٤٤
٢٠٠٥	٥٠,٢١	٤٩,٣٦	٥٤,٣٧	٥٦,٥١
٢٠٠٦	٦١,١٠	٦١,٥٤	٦٥,١٤	٦٦,٠٤
٢٠٠٧	٦٨,٧٥	٦٨,٣٨	٧٢,٥٥	٧٢,٢٩
٢٠٠٨	٩٥,١٦	٩٣,٨٥	٩٧,٣٧	١٠٠,٠٠
٢٠٠٩	٦١,٣٨	٦١,٨٣	٦١,٦٨	٦١,٨٨
٢٠١٠	٧٧,٨٢	٧٨,١٠	٧٩,٦٠	٧٩,٤٢
٢٠١١	١٠٧,٨٢	١٠٦,٢١	١١١,٣٦	٩٤,٩٩
٢٠١٢	١١٠,٢٢	١٠٩,٠٧	١١١,٦٢	٩٤,١٠
٢٠١٣	١٠٦,٥٣	١٠٥,٤٥	١٠٨,٦٢	٩٧,٩٦

المصدر: منظمة أوبك.

نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة ٢,٧ في المئة من ١١١,٦٢ دولار للبرميل في عام ٢٠١٢م إلى ١٠٨,٦٢ دولار للبرميل في عام ٢٠١٣م. وسجل متوسط سعر نفط غرب تكساس ارتفاعاً نسبته ٤,١ في المئة ليبلغ ٩٧,٩٦ دولار للبرميل في عام ٢٠١٣م مقارنة بنحو ٩٤,١٠ دولار للبرميل في عام ٢٠١٢م.

الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام ٢٠١٣م انخفاضاً في الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس ٢٠٠٥م) ، حيث بلغ متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف ٨٨,٩٥ دولاراً للبرميل بانخفاض نسبته ٤,٤ في المئة مقارنة بنحو ٩٣,٠٦ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٢م (جدول رقم ١١-٤). كما انخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة ٣,٧ في المئة ليبلغ ٩٠,٧٠ دولاراً للبرميل خلال عام ٢٠١٣م مقارنة بنحو ٩٤,٢٤ دولار للبرميل في العام السابق. وانخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط سلة أوبك بنسبة ٤,٣ في المئة ليبلغ ٨٨,٤٠ دولار للبرميل مقارنة بنحو ٩٢,٤٠ دولار للبرميل في العام السابق.

وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية إلا أن الأسعار الحقيقية للنفط كانت قريبة نسبياً للأسعار الحقيقية خلال بداية الثمانينات الميلادية. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال ٩٠,٧٠ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٣م أي بفارق ٧,٦٣ دولار للبرميل عن متوسط سعره الحقيقي في عام ١٩٨٠م والبالغ حوالي ٨٣,٠٧ دولار للبرميل.

رسم بياني رقم ١١-٣ : متوسط الأسعار الفورية للنفط

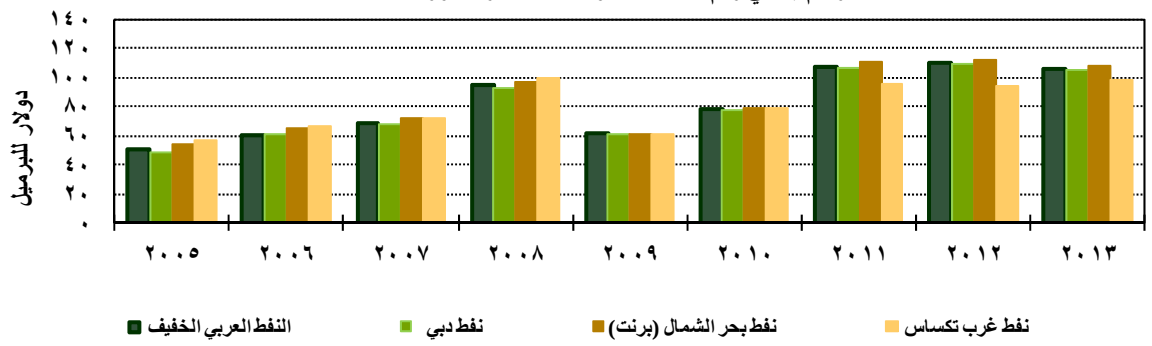

جدول رقم ١١- ٤ : الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط
(سنة الأساس عام ٢٠٠٥)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	الأسعار الاسمية للنفط			الأسعار الحقيقية للنفط*		
	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك
١٩٨٠	٢٨,٦٧	٣٧,٨٩	٢٨,٦٤	٦٢,٨٥	٨٣,٠٧	٦٢,٧٩
١٩٩٠	٢٠,٨٢	٢٣,٩٩	٢٢,٢٦	٢٨,٤٠	٣٢,٧٣	٣٠,٣٦
٢٠٠٠	٢٦,٨١	٢٨,٤٤	٢٧,٦٠	٣٥,٦٤	٣٧,٨١	٣٦,٦٩
٢٠١٠	٧٧,٨٢	٧٩,٦٠	٧٧,٤٥	٦٨,٦٠	٧٠,١٧	٦٨,٢٧
٢٠١١	١٠٧,٨٢	١١١,٣٦	١٠٧,٤٦	٨٨,٧٩	٩١,٧٠	٨٨,٥٠
٢٠١٢	١١٠,٢٢	١١١,٦٢	١٠٩,٤٥	٩٣,٠٦	٩٤,٢٤	٩٢,٤٠
٢٠١٣	١٠٦,٥٣	١٠٨,٦٢	١٠٥,٨٧	٨٨,٩٥	٩٠,٧٠	٨٨,٤٠

* تم حساب الأسعار الحقيقية باستخدام معامل تخفيض سلة أوبك لسنة أساس عام ٢٠٠٥م.

المصدر: منظمة الأوبك.

رسم بياني رقم ١١-٤ : الأسعار الحقيقية للنفط
سنة الأساس = ٢٠٠٥م

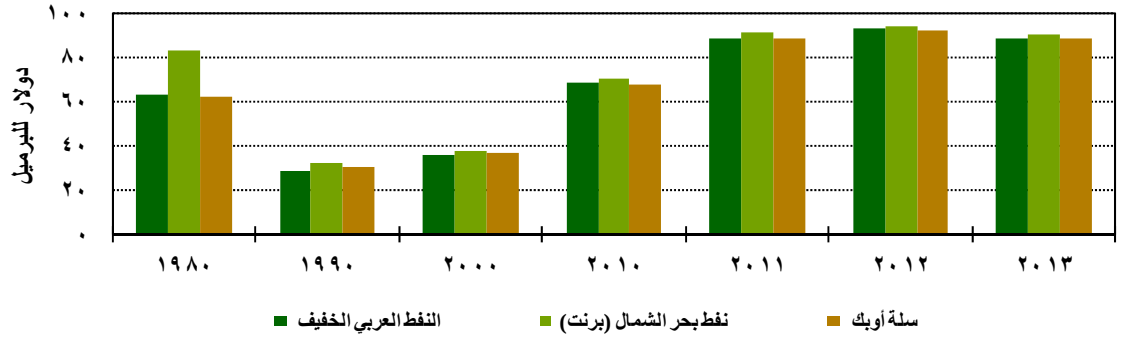

احتياطي المملكة من النفط الخام والغاز الطبيعي

بلغ احتياطي المملكة الثابت وجوده من النفط الخام في نهاية عام ٢٠١٣م نحو ٢٦٥,٧٩ مليار برميل بانخفاض طفيف عن العام السابق بلغ نحو ٠,٦١ مليار برميل. وارتفع احتياطي المملكة الثابت وجوده من الغاز الطبيعي بنسبة ١,٠ في المئة ليبلغ في نهاية عام ٢٠١٣م نحو ٢٩٣,٦٨ تريليون قدم مكعب قياسي، مقارنة بنحو ٢٩٠,٧٧ تريليون قدم مكعب قياسي في نهاية عام ٢٠١٢م.

إنتاج المملكة من النفط الخام

انخفض إنتاج المملكة من النفط الخام خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ١,٦ في المئة ليبلغ نحو ٣٥١٧,٦ مليون برميل مقارنة بنحو ٣٥٧٣,٤ مليون برميل عام ٢٠١٢م (جدول رقم ١١ – ٥). وبذلك يكون متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام ٢٠١٣م نحو ٩,٦٤ مليون برميل.

الإنتاج والاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة

انخفض إنتاج المملكة من المنتجات المكررة لعام ٢٠١٣م بنسبة ٤,٧ في المئة ليبلغ ٦٧٢,٢ مليون برميل مقارنة بنحو ٧٠٥,٣ مليون برميل في عام ٢٠١٢م (جدول رقم ١١– ٦).

وارتفع إجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي في عام ٢٠١٣م بنسبة ١,١ في المئة ليصل إلى ١٤٢٣,٨ مليون برميل مقارنة بنحو ١٤٠٨,٥ مليون برميل في عام ٢٠١٢م (جدول رقم ١١ – ٧).

وجاءت هذه الزيادة في الاستهلاك المحلي خلال عام ٢٠١٣م نتيجة ارتفاع الاستهلاك العام بنسبة ٢,١ في المئة ليبلغ ١٢٨٤,٧ مليون برميل، بينما انخفض استهلاك قطاع

جدول رقم ١١- ٥ : إنتاج المملكة من النفط الخام

(مليون برميل)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	التغير ٪ ٢٠١٢	التغير ٪ ٢٠١٣
إجمالي الإنتاج	٢٩٨٠,٤	٣٣٩٨,٥	٣٥٧٣,٤	٣٥١٧,٦	٥,١	١,٦-
المتوسط اليومي	٨,١٧	٩,٣١	٩,٧٦	٩,٦٤	٤,٨	١,٢-

المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية.

جدول رقم ١١- ٦ : إنتاج المملكة من المنتجات المكررة *

(مليون برميل)

المنتج	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	التغير ٪ ٢٠١٢	التغير ٪ ٢٠١٣
غاز البترول المسال	١٢,٦٩	١٢,٢٣	١١,٩٧	١١,٢٥	١٣,٨٦	٦,٠-	٢٣,٢
البنزين الممتاز	١٢٩,٦٢	١٣٧,٠٨	١٤٢,٥٨	١٤٥,٨٩	١٣٤,٦٩	٢,٣	٧,٧-
نافثا	٦٥,٣٦	٧١,٦٩	٦٢,١٢	٦٤,١٨	٥٨,٦٥	٣,٣	٨,٦-
وقود طائرات (كيروسين)	٦٣,٥٠	٥٨,١١	٦٠,٧٤	٦٣,٨٠	٥٩,٤٦	٥,٠	٦,٨-
ديزل	٢٢٧,٦٩	٢٣١,٢١	٢٢٩,٤٠	٢٣٤,١٢	٢١٩,٧٧	٢,١	٦,١-
زيت وقود	١٨١,٦١	١٦٢,٥٨	١٥٢,١٧	١٦٨,٣٨	١٦٦,٢٠	١٠,٧	١,٣-
الإسفلت	١٧,٠٤	١٨,٢١	١٨,٧٢	١٧,٦٩	١٩,٦٠	٥,٥-	١٠,٨
المجموع	**٦٩٧,٥١**	**٦٩١,١١**	**٦٧٧,٧٠**	**٧٠٥,٣١**	**٦٧٢,٢٣**	**٤,١**	**٤,٧-**

* بما في ذلك البترول المسال والغاز الطبيعي.

المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية.

جدول رقم ١١- ٧ : الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي

(مليون برميل)

المنتج	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
أ) الاستهلاك العام					
غاز البترول المسال	١٣,٢١	١٣,١٥	١٥,٨٤	١٣,٧٤	١٢,٢٧
البنزين الممتاز	١٤٥,١٢	١٥١,٣٥	١٦٢,٤٦	١٧٥,٩٢	١٨٤,١٤
وقود الطائرات النفاثة والكيروسين	٢٢,٢٤	٢٣,٢٥	٢٣,٩٠	٢٤,٧٦	٢٥,٥٦
الديزل	٢١٤,٨٠	٢٢٠,٣٨	٢٣٤,٠١	٢٥٣,٠٦	٢٥٩,٤٠
زيت الوقود	٧٦,٠٩	٧٧,٥٠	٨٨,٢٦	٩١,٥٠	١٠٧,٤٧
الزيت الخام	١٥٩,٦٣	١٩٢,٧٥	١٩٠,٧٣	١٩٣,٥٠	١٧٦,٩٤
الإسفلت	٢١,٦٨	٢٢,٧٧	٢٠,٥٤	١٩,٩٦	٢٠,٩٤
زيوت التشحيم	١,٨٣	١,٨٩	١,٧٦	١,٦٠	١,٥٩
الغاز الطبيعي	٣٨٠,٧٩	٤٠٥,١٩	٤٣٧,٢١	٤٨٤,٦٢	٤٩٦,٤٤
المجموع الفرعي	**١٠٣٥,٣٨**	**١١٠٨,٢٢**	**١١٧٤,٧٢**	**١٢٥٨,٦٥**	**١٢٨٤,٧٢**
ب) استهلاك صناعة النفط					
غاز البترول المسال	٢,٦٤	٠,٢٨	٢,٤٥	٢,٦٢	٢,٩٩
زيت الوقود	٧,١٨	٤,٢٧	٦,١٠	٤,٩٠	٤,٨٤
الديزل	٦,٠١	٥,٥١	٣,٦٢	٧,١٠	٦,٩٢
غاز الوقود	١٢,١٠	٢٠,٢٣	٢٠,١٦	١٨,٨١	٢٠,٢٩
الزيت الخام	٠,٣٤	٠,١٤	٠,١٠	٠,٠٩	٠,٠٧
الغاز الطبيعي	٨٥,٤٦	١١٦,٥٩	١١٣,٤٩	١١٣,٣٦	١٠٠,٨٠
أخرى	٢,١٤	٣,٦٨	٠,٧٧	٣,٠٦	٣,١٥
المجموع الفرعي	**١١٥,٨٦**	**١٥٠,٧١**	**١٤٦,٧٠**	**١٤٩,٩٤**	**١٣٩,٠٧**
المجموع الكلي	**١١٥١,٢٥**	**١٢٥٨,٩٣**	**١٣٢١,٤١**	**١٤٠٨,٥٩**	**١٤٢٣,٨٠**

المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية.

صناعة النفط بنسبة ٧,٢ في المئة ليبلغ ١٣٩,٠٧ مليون برميل. وبالنسبة للنصيب النسبي من الاستهلاك العام، فقد بلغ نصيب الغاز الطبيعي ٣٨,٦ في المئة من إجمالي الاستهلاك العام، والديزل ٢٠,٢ في المئة، والبنزين ١٤,٣ في المئة، وزيت الوقود ٨,٤ في المئة، والزيت الخام ١٣,٨ في المئة. أما استهلاك صناعة النفط فقد بلغ نصيب الغاز الطبيعي ٧٢,٥ في المئة من الإجمالي، وغاز الوقود نحو ١٤,٦ في المئة، والديزل نحو ٥,٠ في المئة وزيت الوقود ٣,٥ في المئة.

صادرات المملكة من النفط

انخفضت صادرات المملكة من النفط الخام خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ٠,٧ في المئة، لتبلغ حوالي ٢٧٦٣,٣ مليون برميل مقارنة بنحو ٢٧٨٣,٧ مليون برميل في عام ٢٠١٢م. وانخفضت صادرات المملكة من المنتجات المكررة بنسبة ٨,١ في المئة لتبلغ ٢٨٩,٨ مليون برميل مقارنة بنحو ٣١٥,٥ مليون برميل في عام ٢٠١٢م (جدول رقم ١١ – ٨).

واستحوذت منطقة آسيا والشرق الأقصى على أغلب صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة خلال عام ٢٠١٣م (رسم بياني رقم ١١ – ٥)، حيث بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام ٦٠,٥ في المئة، و ٦٣,٠ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، يليها من حيث الترتيب دول أمريكا الشمالية التي بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام ١٩,٣ في المئة، ثم دول أوروبا الغربية التي حصلت على ما نسبته ١٢,٦ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو ٩,٦ في المئة من المنتجات المكررة، أما دول الشرق الأوسط فقد بلغ نصيبها ٣,٦ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو ١٤,٨ في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، وبلغ نصيب دول أفريقيا ٢,٩ في المئة من النفط الخام، ونحو ١١,٥ في المئة من المنتجات المكررة.

صناعة البتروكيماويات في المملكة

انخفض حجم إنتاج الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في عام ٢٠١٣م بنسبة ٢,٨ في المئة ليبلغ

جدول رقم ١١- ٨ : صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة * (حسب المناطق)

(مليون برميل)

الصادرات إلى	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		النصيب المئوي لعام ٢٠١٣	
	نفط خام	منتجات	نفط خام	منتجات	نفط خام	منتجات	نفط خام	منتجات
أمريكا الشمالية	٤٧٩,٣٤	١,٦٥	٥٢٠,٩٦	٠,٥٦	٥٣٢,٥٢	٠,٠٠	١٩,٣	٠,٠
أمريكا الجنوبية	٢٧,٢٥	٩,٤٢	٢٥,٠٤	٤,٥٣	٢٩,٠٦	٣,٠٤	١,١	١,٠
أوروبا الغربية	٣٢٤,٧٨	٤٢,٧١	٣٦٢,٦٣	٤٠,٥٦	٣٤٧,٤٣	٢٧,٨٩	١٢,٦	٩,٦
الشرق الأوسط	١٠٣,٧٧	٥٨,٥٤	١٠٢,٧٠	٥٥,٤٠	٩٩,٣٦	٤٣,٠١	٣,٦	١٤,٨
أفريقيا	٦١,٨٢	٣٥,٧٤	٩٧,١١	٣٤,٨٩	٨٠,٩٨	٣٣,٤٠	٢,٩	١١,٥
آسيا والشرق الأقصى	١٦٣٣,٢٣	١٨٠,٢٩	١٦٦٩,٥٩	١٧٨,٥١	١٦٧٠,٧٩	١٨٢,٤٧	٦٠,٥	٦٣,٠
اوقيانوسيا	٤,٤٠	٠,٩٥	٥,٧٥	١,٠٧	٣,١٨	٠,٠٠	٠,١	٠,٠
المجموع	**٢٦٣٤,٥٩**	**٣٢٩,٣٠**	**٢٧٨٣,٧٨**	**٣١٥,٥٢**	**٢٧٦٣,٣١**	**٢٨٩,٨٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

* بما في ذلك البترول المسال والغاز الطبيعي.

المصدر : وزارة البترول والثروة المعدنية.

رسم بياني رقم ١١-٥: صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة حسب المناطق لعام ٢٠١٣م

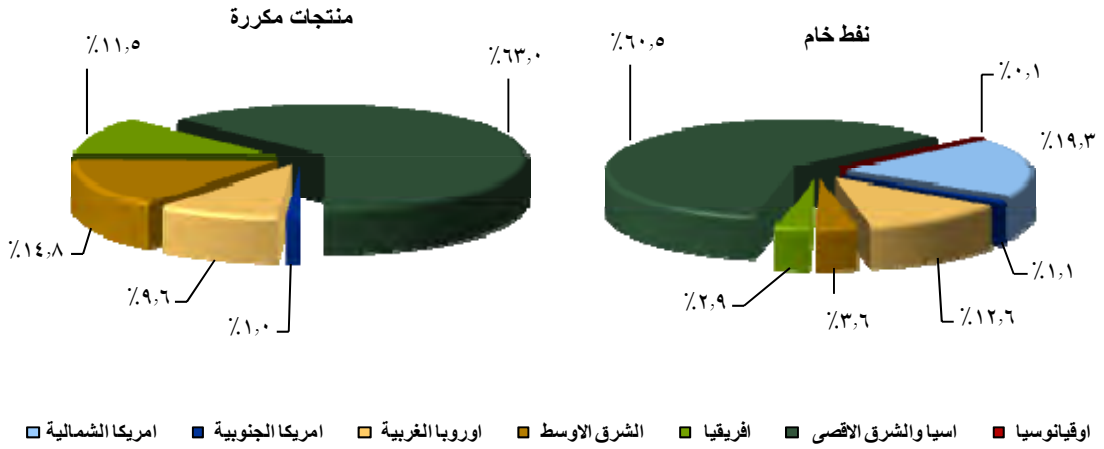

حوالي ٦٨,٥ مليون طن مقارنة بحوالي ٧٠,٥ مليون طن في العام السابق، وانخفضت الكميات المباعة للشركة بنسبة ٠,٣٧ في المئة لتبلغ حوالي ٥٣,٩ مليون طن مقارنة بحوالي ٥٤,١ مليون طن في العام السابق.

وواصلت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) تنفيذ خططها ومشاريعها التوسعية في إطار رؤيتها (سابك ٢٠٢٥)، ومن أهم تلك المشاريع، مشروع توسعة أعمال شركة ابن سينا (تمتلك سابك ٥٠ في المئة من الشركة) لإنتاج بلاستيكيات هندسية بطاقة إنتاجية تبلغ ٥٠ ألف طن سنوياً، ومشروع توسعة شركة ابن رشد (تمتلك سابك ٤٧,٦ في المئة من الشركة) بهدف رفع الطاقة الإنتاجية لمنتجات الشركة، ومن المخطط بدء أعمال التشغيل التجريبي للمشروع في النصف الأول من عام ٢٠١٤م. ومشروع الشركة السعودية العربية للميثا اكريلات (سماك) ويتضمن مصنع للميثا اكريلات بطاقة إنتاجية قدرها ٢٦٠ ألف طن ومصنع للبولي ميثيل ميثا اكريلات بطاقة إنتاجية قدرها ٤٠ ألف طن، ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل التجريبي في الربع الأول من عام ٢٠١٧م. ومشروع الشركة السعودية لألياف الكربون لإنتاج البولي اكريلونيتريل بطاقة ٢٧ ألف طن وألياف الكربون بطاقة ٣ آلاف طن كمرحلة أولى قابلة للتوسعة بمقدار ١٠ آلاف طن.

الثروة المعدنية

تشرف وكالة وزارة البترول للثروة المعدنية على الأنشطة التعدينية في المملكة ، ومنها تشجيع الاستثمار في مجال التعدين وتقديم الخدمات والاستشارات لدعم هذا النشاط، وإصدار الرخص والصكوك التعدينية وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها. وبلغ عدد الرخص التعدينية سارية المفعول بنهاية عام ٢٠١٣م نحو ١٨٢٨ رخصة منها ١٤ رخصة استطلاع، و ٤٣٢ رخصة كشف، و ٧٦ رخصة منجم صغير، وبلغ عدد رخص التعدين ١٩ رخصة لمختلف الخامات المعدنية الفلزية مثل الذهب، والنحاس، والزنك، والحديد، والفوسفات، والمعادن المصاحبة، والأحجار الكريمة، و ٣٠ رخصة محجر مواد خام لخامات صناعة الإسمنت والخامات الأخرى، و ٢٦ رخصة محجر مواد خام لخامات المعادن الصناعية الأخرى مثل الدولومايت، والشيست، والبوزلان، والصلصال، والحديد وغيرها، و ١٢٣١ رخصة محاجر مواد البناء. وبلغت إيرادات وكالة الوزارة للثروة المعدنية خلال العام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م) نحو ٥٥٦ مليون ريال.

وبالنسبة لإنتاج الذهب والفضة والمعادن المصاحبة لها من مواقع الرخص التعدينية في مناجم مهد الذهب، والصخيبرات، والحجار، وبلغة، والأمار، فقد انخفض إنتاجها من الذهب خلال عام ٢٠١٣م بنسبة ٣,١ في

المئة ليبلغ ٤١٥٨ كجم مقارنة بإنتاجها عام ٢٠١٢م البالغ ٤٢٩٢ كجم. كما انخفض إنتاجها من الفضة في عام ٢٠١٣م بنسبة ١٠,٧ في المئة ليبلغ ٤٦٥٥ كجم مقارنة بإنتاجها في عام ٢٠١٢م البالغ ٥٢١٢ كجم. وارتفع إنتاجها من النحاس بنسبة ١٥,٥ في المئة من ١٧٦٣٩ طن عام ٢٠١٢م إلى ٢٠٣٨٠ طن عام ٢٠١٣م. وارتفع إنتاجها من الزنك بنسبة ٢٤ في المئة من ٢١٢١٣ طن عام ٢٠١٢م إلى ٢٦٢٩٣ طن عام ٢٠١٣م. ويعود هذا النمو الكبير في إنتاج النحاس والزنك خلال العامين ٢٠١٢ م و ٢٠١٣م إلى دخول منجم المصانع في مرحلة الإنتاج التجاري لخامات النحاس والزنك (جدول رقم ١١-٩). وقدرت وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية مجموع الكميات المستخرجة من الخامات المعدنية الاخرى خلال عام ٢٠١٣م ما يزيد عن ٤٢٠ مليون طن من مختلف الخامات المعدنية مثل الحجر الجيري، ورمل السيليكا، والملح، والطين، والفلدسبار، والرخام للأغراض الصناعية، والرمل الحديدي، والكاولين، والجبس، وكتل الرخام، والجرانيت، والحجر الجيري، ومواد الكسارات، والرمل العادي المستخدم في أعمال التشييد والبناء (جدول رقم ١١-١٠). ويتضح من ذلك بدء المملكة إنتاج الفوسفات في عام ٢٠١٢م بنحو ١٥٣٤ ألف طن، وارتفع إنتاج المملكة منه بنسبة ٥,١ في المئة خلال عام ٢٠١٣م ليبلغ ١٦١١ ألف طن.

وتعمل شركة التعدين العربية السعودية (معادن) على مشروع الملك عبدالله لتطوير مدينة وعد الشمال، حيث تعمل الشركة على إقامة مجمع للصناعات الفوسفاتية يشمل ٧ مصانع كبيرة بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ ١٧ مليون طن سنوياً. وسيكون للمشروع أثر اقتصادي واجتماعي ايجابي على المملكة من حيث الناتج المحلي، وتطوير صناعات جديدة. وقد ارست الشركة عقود إنشاء معظم هذه المصانع خلال عام ٢٠١٣م، علماً بأنه من المخطط اكتمال المشروع وبدء الإنتاج التجريبي بنهاية عام ٢٠١٦م ■

جدول رقم ١١– ٩ : إنتاج بعض المعادن في المملكة

السنة	ذهب (كجم)	فضة (كجم)	نحاس (طن)	زنك (طن)	رصاص (طن)
٢٠٠٩	٤٨٥٧,٥	٧٥٢٧,٠	١٧١٩	٥٥٠٧	٦٨٥
٢٠١٠	٤٤٧٧,١	٧٦٧٠,٠	١٦٠٣	٤٢١٨	٥٤٣
٢٠١١	٤٦١٢,٠	٥٨٣٩,٠	١٩٥٤	٤٩٣٤	٣٩٦
٢٠١٢	٤٢٩٢,٠	٥٢١٢,٠	١٧٦٣٩	٢١٢١٣	---
٢٠١٣	٤١٥٨,٠	٤٦٥٥,٠	*٢٠٣٨٠	*٢٦٢٩٣	---

* تقديري. (---) غير متوفر

المصدر : وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية.

جدول رقم ١١- ١٠ : الخامات المعدنية المستغلة (ألف طن)

أنواع الخامات المستغلة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	*٢٠١٣
الحجر الجيري	٣٧٠٠٠	٤٥٧٥٠	٤٦٣٠٠	٤٨٦١٥	٥١٠٥٠
الطين	٥٢٥٠	٥٨٠٠	٦٥٤٧	٦٨٧٥	٧٢١٨
الملح	١٦٨٠	١٨٠٠	١٨٦٤	١٩٥٧	١٦٩١
رمل السيليكا	٨٤٠	٨٢٠	١٣٠٣	١٣٦٨	١٩٠٥
مواد كسارات (بحص)	٢٦٠٠٠٠	٢٧٧٠٠٠	٢٧٢٧٠٠	٢٨٦٣٣٥	٣٠٠٧٠٠
رمل	٢٣١٠٠	٢٦٠٠٠	٢٥٤٠٠	٢٦٦٧٠	٢٨٤٠٠
رمل حديدي	٦٠٠	٥٥٠	٦٥٢	٦٨٥	٧١٩
جبس	٢٤١٥	٢١٠٠	٢٢٣٩	٢٣٥١	١٧٨٥
رخام للأغراض الصناعية	١٠٥٠	١٥٠٠	١٣٥٢	١٤٢٠	١٤٩١
كتل رخام	٩٠	٤٨	٢٤	٢٥	٢٦
كتل جرانيت	١١٦	١١٠٠	٩٩٣	١٠٤٣	١٠٥٩
كتل حجر جيري	٢٥٤	٢٥٦	٧٧٠	٨٠٩	٨٤٩
كاولين	---	٦٢,٠	٧٠,٠	٧٤	٧٨
بارايت	---	٣٠	٣٠	٣٢	٣٤
فلدسبار	٥٨	٤٢	١٦٠	١٦٨	١٧٦
بازلت	---	---	---	---	---
بوزلان	٨٥٠	٩١٥	١٠١٠	١٠٦١	١١١٤
دلومايت	٤٨٠	٥٨٣	٦١٦	٦٤٧	٦٧٩
شيست	٦٤٠	٦٠٣	٧٣٨	٧٧٥	٨١٤
بيروفليت	٤٠	٢٤	٨	٨	١٠
بوكسايت	٢٤٦	٢٨٤	٦٣٤	٦٦٨	٦٩٩
فوسفات	---	---	---	١٥٣٤	١٦١١

* تقديري. (---) غير متوفر

المصدر : وكالة وزارة البترول والثروة المعدنية.

القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي

	الجدول	رقم الصفحة
١-	تقرير مراقبي الحسابات	١٣٦
٢-	قائمة المركز المالي في ٣٠ / ٦ /٢٠١٢م	١٣٧
٣-	قائمة الإيرادات والمصروفات	١٣٩
٤-	إيضاحات حول القوائم المالية	١٤٠
٥-	تقرير مراقبي الحسابات	١٤٢
٦-	قائمة المركز المالي في ٣٠ / ٦ /٢٠١٣م	١٤٣
٧-	قائمة الإيرادات والمصروفات	١٤٥
٨-	إيضاحات حول القوائم المالية	١٤٦

تقرير مراجعي الحسابات

معالي/ محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الموقر
السادة/ أعضاء مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي الموقرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

نطاق المراجعة

لقد راجعنا قوائم المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة) كما في ٣٠ يونيه ٢٠١٢م، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٥) المعتبرة جزءًا من هذه القوائم المالية المعدَّة من قبل المؤسسة وفقاً للأساس المحاسبي المعتمد من قبل مجلس إدارة المؤسسة والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولةمن الإقتناع تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

أساس إعداد القوائم المالية

كما هو مبين بالإيضاح رقم (٢) فقد أُعدت هذه القوائم المالية وفقاً للأساس المحاسبي المعتمد من مجلس إدارة المؤسسة.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تظهر بعدل المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي كما في ٣٠ يونيه ٢٠١٢م، وإيراداتها ومصروفاتها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للأساس المحاسبي الذي اعتمد من قبل مجلس إدارة المؤسسة الموضح في الإيضاح رقم (٢) .

إرنست ويونغ
عبدالعزيز بن عبدالرحمن السويلم
محاسب قانوني – ترخيص
رقم (٢٧٧)

برايس وترهاوس كوبرز
محمد بن عبدالعزيز العبيدي
محاسب قانوني - ترخيص
رقم (٣٦٧)

كما في ٣٠ يونيه ٢٠١٢م

الموجودات

(مليون ريال)

	٢٠١٢/٦/٣٠م	٢٠١١/٦/٣٠م
قسم الاصدار		
غطاء العملة المصدرة:		
ذهب (إيضاح ٢/هـ)	١٦٢٣	١٦٢٣
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	١٧١٨٠٩	١٥٤٨٦٦
	١٧٣٤٣٢	**١٥٦٤٨٩**
قسم الأعمال المصرفية		
نقد في الصندوق :		
أوراق نقد	٢٧٦٩٢	٢٣٢٩٧
عملات معدنية	٩	٩
	٢٧٧٠١	**٢٣٣٠٦**
ودائع لدى البنوك في الخارج	٥٢٢٥٩٧	٣٧٢٤٩٧
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	١٥٢٥٦٩٧	١٣٢٧٩٨٩
استثمارات في أوراق مالية محلية	٨٧٤٣	٨٧٤٣
موجودات متنوعة أخرى	٥٧٨٥	٦٦٥٣
	٢٠٩٠٥٢٣	**١٧٣٩١٨٨**
حسابات نظامية		
تعهدات مقابل اعتمادات مستندية وخلافه	٢٠٦٤٨	١٣٥٧٧
قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة		
ودائع لدى البنوك في الخارج	١٨٣٧٣	٦٥٠١
استثمارات في أوراق مالية أجنبية	٣١٨٤٤٥	٣٠٢٠٥٧
استثمارات في أوراق مالية محلية	٢٥٦٤٦٧	٢٧٦٣٣١
ودائع لدى قسم الأعمال المصرفية	٧٩٧٦	٥٧٨٩
	٦٠١٢٦١	**٥٩٠٦٧٨**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمة المركز المالي
كما في ٣٠ يونيه ٢٠١٢م
المطلوبات

(مليون ريال)

	٢٠١٢/٦/٣٠م	٢٠١١/٦/٣٠م
قسم الاصدار		
أوراق نقد مصدرة		
في التداول	١٤٥٤٦٣	١٣٢٩٢٨
في قسم الأعمال المصرفية	٢٧٦٩٢	٢٣٢٩٧
	١٧٣١٥٥	**١٥٦٢٢٥**
عملات معدنية مصدرة		
في التداول	٢٦٧	٢٥٥
في قسم الأعمال المصرفية	١٠	٩
	٢٧٧	**٢٦٤**
	١٧٣٤٣٢	**١٥٦٤٨٩**
قسم الأعمال المصرفية		
ودائع الحكومة	١٢٥٤٥٠٢	٩١٩٠٢٢
ودائع لجهات أجنبية	٣٧٧٤	٦٠٣٠
ودائع مصالح وهيئات حكومية	١٦٨٦٢٤	١٤٥٦٨٧
ودائع البنوك وشركات التأمين	٦٨٢٥٨	٦١٤٧١
مطلوبات متنوعة أخرى	٥٩٥٣٦٥	٦٠٦٩٧٨
	٢٠٩٠٥٢٣	**١٧٣٩١٨٨**
حسابات نظامية		
التزامات مقابل اعتمادات مستندية وخلافه	٢٠٦٤٨	١٣٥٧٧
قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة		
المؤسسة العامة للتقاعد	٣١٦٥١٥	٣١٠٦٨٨
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	١٣٢٩٠٥	١٢٧٥٩٥
صناديق التنمية	١٠٦٥٥٧	١١١٥٢٥
مؤسسات أخرى	٤٥٢٨٤	٤٠٨٧٠
	٦٠١٢٦١	**٥٩٠٦٧٨**

مؤسسة النقد العربي السعودي

قائمة الإيرادات والمصروفات

للسنة المنتهية في ٣٠ يونيه ٢٠١٢م

(مليون ريال)

	٢٠١٢/٦/٣٠م	٢٠١١/٦/٣٠م
الإيـــــرادات (إيـضاح ٤)	**٥٧٤٥**	**٣٥٧٩**
المـــــصروفـــات		
مصـــــروفات عـــموميـــــة وإداريـــــــة	١١٨١	١١٨١
اكتتاب المؤسسة في المؤسسة العامة للتقاعد (إيضاح ٥)	٣١	٢٧
	١٢١٢	**١٢٠٨**
فائض مرحّل لإحتياطي أراضي وإقامة مباني جديدة للمؤسسة وفروعها	٤٥٣٣	٢٣٧١
	٥٧٤٥	**٣٥٧٩**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٥ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ١٠ شعبان ١٤٣٣هـ الموافق (٣٠ يونيه ٢٠١٢م)

(١) طبيعة أعمال المؤسسة وطريقة عرض القوائم المالية

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة) بعمل كمصرف لحكومة المملكة العربية السعودية بحكم نظامها وتحتفظ بحسابات الحكومة.

قسم الأعمال المصرفية:

تقبل المؤسسة ودائع من هيئات حكومية وأخرى وتقوم باستثمارها وتسجل تكلفة وعوائد الاستثمار مباشرة في حساباتها الظاهرة في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية دون إدراجها في قائمة الإيرادات والمصروفات للمؤسسة.

قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة:

تظهر الأرصدة الخاصة باستثمارات المؤسسات والهيئات المستقلة ، التي تقوم المؤسسة بإدارتها لحسابهم، والودائع التي تقبلها منهم في قائمة مستقلة بهدف إبرازها على حدة.

(٢) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ - أسس إعداد القوائم المالية:

أعدت القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة المبينة أدناه والتي اتبعت في السنة السابقة، وتعتمد القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة.

ب - الأساس المحاسبي:

تتبع المؤسسة الأساس النقدي في تسجيل عملياتها وتعد قوائمها المالية وفقاً لمبدأ التكلفة الفعلية.

ج - الاستثمارات:

تظهر الاستثمارات بالتكلفة، وتسجل الأرباح أو الخسائر عند تحققها لحساب الجهة المستفيدة وفقاً للسياسات المتبعة من قبل المؤسسة.

د - العملات الأجنبية:

تقيّد المؤسسة عملياتها وتظهر أرصدة نهاية الفترة المالية بالعملة الأجنبية بالريال السعودي بالأسعار الدفترية التي ثبتتها الإدارة في عام ١٤٠٦هـ (الموافق ١٩٨٦م) والتعديل اللاحق لسعر اليورو الذي اعتمدته الإدارة في عام ١٤٢٠هـ (الموافق ١٩٩٩م).

هـ - الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة:

يُقوَّم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل ٠,٢٠٧٥١ جرام وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم ٣٨ بتاريخ ١٣ رجب ١٣٩٣هـ الموافق ١٢ أغسطس ١٩٧٣م. ويشتمل الذهب بقسم الإصدار على ما قيمته ٦٧,٣٩٠,٨٧٨ ريال سعودي دفعته المؤسسة كجزءٍ من اكتتاب المملكة في صندوق النقد الدولي حُوّل إلى حقوق سحب خاصة لدى الصندوق.

و - الأثاث والمعدات والسيارات:

تحمّل تكلفة الأثاث والمعدات والسيارات عند شرائها على المصروفات وتدرج قيمة رمزية للسيارات ضمن موجودات متنوعة أخرى في قائمة المركز المالي ضمن قسم الأعمال المصرفية.

ز - الأراضي والمباني:

تظهر المباني والأراضي بالتكلفة ضمن موجودات متنوعة أخرى ويتم أستهلاك المباني بوقع ٥ % سنويا ويجمع الاستهلاك في احتياطي الاستهلاك ويخصم في قائمة المركز المالي من قيمة الأصل ضمن قسم الأعمال المصرفية.

ح - الإيرادات والمصروفات:

تحصل المؤسسة على رسوم لقاء الخدمات التي تؤديها وذلك لسد نفقاتها بموجب المادة الثانية من نظام المؤسسة والتي تمثل إيراداتها. وتقوم المؤسسة بتجنيب فائض الإيرادات على المصروفات لمقابلة تمويل الأراضي وإقامة مباني جديدة للمؤسسة وفروعها.

تقوم المؤسسة بتسجيل عائدات احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع في حساب احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع ضمن مطلوبات متنوعة أخرى في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية ولا تظهر تلك العائدات ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات.

(٣) فترة القوائم المالية

أُعدت القوائم المالية عن الفترة من ٢٩ رجب ١٤٣٢هـ إلى ١٠ سعبان ١٤٣٣هـ الموافق ١ يوليه ٢٠١١م إلى ٣٠ يونيه ٢٠١٢م.

(٤) إيرادات غير متكررة

تشتمل إيرادات المؤسسة للسنة المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٢ على أرباح غير متكررة ناتجة عن بيع مساهمة المؤسسة في بنك الرياض. بلغت قيمة هذه الأرباح حوالي مليار وثلاثمائة مليون ريال سعودي.

(٥) الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد

يتم الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد طبقاً للمادة الثالثة عشر من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ ٢٩ رجب ١٣٩٣ هـ الموافق ٢٨ أغسطس ١٩٧٣م.

تقرير مراجعي الحسابات

معالي/ محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الموقر
السادة/ أعضاء مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي الموقرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

نطاق المراجعة

لقد راجعنا قوائم المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة) كما في ٣٠ يونيه ٢٠١٣م، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٥) المعتبرة جزءًا من هذه القوائم المالية المعدَّة من قبل المؤسسة وفقاً للأساس المحاسبي المعتمد من قبل مجلس إدارة المؤسسة والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها. وكانت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية واشتملت على فحص السجلات المحاسبية والإجراءات الأخرى التي رأيناها ضرورية لتكوين درجة معقولةمن الإقتناع تمكننا من إبداء الرأي على القوائم المالية.

أساس إعداد القوائم المالية

كما هو مبين بالإيضاح رقم (٢) فقد أُعدت هذه القوائم المالية وفقاً للأساس المحاسبي المعتمد من مجلس إدارة المؤسسة.

الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تظهر بعدل المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي كما في ٣٠ يونيه ٢٠١٣م، وإيراداتها ومصروفاتها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للأساس المحاسبي الذي اعتمد من قبل مجلس إدارة المؤسسة الموضح في الإيضاح رقم (٢) .

إرنست ويونغ
عبدالعزيز بن عبدالرحمن السويلم
محاسب قانوني – ترخيص
رقم (٢٧٧)

برايس وترهاوس كوبرز
محمد بن عبدالعزيز العبيدي
محاسب قانوني - ترخيص
رقم (٣٦٧)

مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمة المركز المالي
كما في ٣٠ يونيه ٢٠١٣م
الموجودات

(مليون ريال)

	٢٠١٣/٦/٣٠م	٢٠١٢/٦/٣٠م
قسم الاصدار		
غطاء العملة المصدرة:		
ذهب (إيضاح ٢/هـ)	١٦٢٣	١٦٢٣
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	١٩٥١٣٤	١٧١٨٠٩
	١٩٦٧٥٧	**١٧٣٤٣٢**
قسم الأعمال المصرفية		
نقد في الصندوق :		
أوراق نقد	٣٥٣٧٨	٢٧٦٩٢
عملات معدنية	١٣	٩
	٣٥٣٩١	**٢٧٧٠١**
ودائع لدى البنوك في الخارج	٤٦٦٢٦٥	٥٢٢٥٩٧
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	١٩٠٠٩٢٨	١٥٢٥٦٩٧
استثمارات في أوراق مالية محلية	٨٧٤٣	٨٧٤٣
موجودات متنوعة أخرى	٥٨٠٥	٥٧٨٥
	٢٤١٧١٣٢	**٢٠٩٠٥٢٣**
حسابات نظامية		
تعهدات مقابل اعتمادات مستندية وخلافه	١٧٤٥٦	٢٠٦٤٨
قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة		
ودائع لدى البنوك في الخارج	١٩٤٥٧	١٨٣٧٣
استثمارات في أوراق مالية أجنبية	٣٣٨١٤١	٣١٨٤٤٥
استثمارات في أوراق مالية محلية	٢٥١٩٣٠	٢٥٦٤٦٧
ودائع لدى قسم الأعمال المصرفية	٤٧٨٧	٧٩٧٦
	٦١٤٣١٥	**٦٠١٢٦١**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي
قائمة المركز المالي
كما في ٣٠ يونيه ٢٠١٣م
المطلوبات

(مليون ريال)

	٢٠١٣/٦/٣٠م	٢٠١٢/٦/٣٠م
قسم الاصدار		
أوراق نقد مصدرة		
في التداول	١٦١٠٨٥	١٤٥٤٦٤
في قسم الأعمال المصرفية	٣٥٣٧٨	٢٧٦٩٢
	١٩٦٤٦٣	**١٧٣١٥٦**
عملات معدنية مصدرة		
في التداول	٢٨١	٢٦٧
في قسم الأعمال المصرفية	١٣	٩
	٢٩٤	**٢٧٦**
	١٩٦٧٥٧	**١٧٣٤٣٢**
قسم الأعمال المصرفية		
ودائع الحكومة	١٤١٠٨٤٢	١٢٥٤٥٠٢
ودائع لجهات أجنبية	٥٣٢١	٣٧٧٤
ودائع مصالح وهيئات حكومية	١٧٥٣٨٩	١٦٨٦٢٤
ودائع البنوك وشركات التأمين	٧٩٦١٤	٦٨٢٥٨
مطلوبات متنوعة أخرى	٧٤٥٩٦٦	٥٩٥٣٦٥
	٢٤١٧١٣٢	**٢٠٩٠٥٢٣**
حسابات نظامية		
التزامات مقابل اعتمادات مستندية وخلافه	١٧٤٥٦	٢٠٦٤٨
قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة		
المؤسسة العامة للتقاعد	--	٣١٦٥١٥
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	--	١٣٢٩٠٥
صناديق التنمية	--	١٠٦٥٥٧
مؤسسات أخرى	٦١٤٣١٥	٤٥٢٨٤
	٦١٤٣١٥	**٦٠١٢٦١**

مؤسسة النقد العربي السعودي

قائمة الإيرادات والمصروفات

للسنة المنتهية في ٣٠ يونيه ٢٠١٣م

(مليون ريال)

	٢٠١٣/٦/٣٠م	٢٠١٢/٦/٣٠م
الإيـــــــرادات (إيـضاح ٤)	٤٣٦٢	٥٧٤٥
المـــــصروفـــات		
مصـــــروفات عـــمومية وإدارية	١٤٧٠	١١٨١
اكتتاب المؤسسة في المؤسسة العامة للتقاعد (إيضاح ٥)	٣٢	٣١
	١٥٠٢	١٢١٢
فائض مرحّل لإحتياطي أراضي وإقامة مباني جديدة للمؤسسة وفروعها	٢٨٦٠	٤٥٣٣
	٤٣٦٢	٥٧٤٥

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٥ جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٢١ شعبان ١٤٣٤هـ الموافق (٣٠ يونيه ٢٠١٣م)

(١) طبيعة أعمال المؤسسة وطريقة عرض القوائم المالية

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي (المؤسسة) بعمل كمصرف لحكومة المملكة العربية السعودية بحكم نظامها وتحتفظ بحسابات الحكومة.

قسم الإصدار:

ان النشاط الرئيسي لقسم الإصدار هو سك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي)، ودعم النقد السعودي وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية.

قسم الأعمال المصرفية:

تقبل المؤسسة ودائع من هيئات حكومية وأخرى وتقوم باستثمارها وتسجل تكلفة وعوائد الاستثمار مباشرة في حساباتها الظاهرة في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية دون إدراجها في قائمة الإيرادات والمصروفات للمؤسسة.

قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة:

تظهر الأرصدة الخاصة باستثمارات المؤسسات والهيئات المستقلة ، التي تقوم المؤسسة بإدارتها لحسابهم، والودائع التي تقبلها منهم في قائمة مستقلة بهدف إبرازها على حدة.

(٢) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ - **أسس إعداد القوائم المالية:**

أعدت القوائم المالية وفقاً للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة المبينة أدناه والتي اتبعت في السنوات السابقة، تعتمد القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المؤسسة.

ب - **الأساس المحاسبي:**

تتبع المؤسسة الأساس النقدي في تسجيل عملياتها وتعد قوائمها المالية وفقاً لمبدأ التكلفة الفعلية.

ج - **الاستثمارات:**

تظهر الاستثمارات بالتكلفة، وتسجل الأرباح أو الخسائر عند تحققها لحساب الجهة المستفيدة وفقاً للسياسات المتبعة من قبل المؤسسة.

د - **العملات الأجنبية:**

تقيّد المؤسسة عملياتها وتظهر أرصدة نهاية الفترة المالية بالعملة الأجنبية بالريال السعودي بالأسعار الدفترية التي ثبتتها الإدارة في عام ١٤٠٦هـ (الموافق ١٩٨٦م) والتعديل اللاحق لسعر اليورو الذي اعتمدته الإدارة في عام ١٤٢٠هـ (الموافق ١٩٩٩م).

هـ - الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة:

يُقوَّم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل ٠,٢٠٧٥١ جرام وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم ٣٨ بتاريخ ١٣ رجب ١٣٩٣هـ الموافق ١٢ أغسطس ١٩٧٣م. ويشتمل الذهب بقسم الإصدار على ما قيمته ٦٧,٣٩٠,٨٧٨ ريال سعودي دفعته المؤسسة كجزءٍ من اكتتاب المملكة في صندوق النقد الدولي حُوّل إلى حقوق سحب خاصة لدى الصندوق.

و - الأثاث والمعدات والسيارات:

تحمّل تكلفة الأثاث والمعدات والسيارات عند شرائها على المصروفات وتدرج قيمة رمزية للسيارات ضمن موجودات متنوعة أخرى في قائمة المركز المالي ضمن قسم الأعمال المصرفية.

ز - الأراضي والمباني:

تظهر المباني والأراضي بالتكلفة ضمن موجودات متنوعة أخرى ويتم أستهلاك المباني بوقع ٥% سنويا ويجمع الاستهلاك في احتياطي الاستهلاك ويخصم في قائمة المركز المالي من قيمة الأصل ضمن قسم الأعمال المصرفية.

ح - الإيرادات والمصروفات:

تحصل المؤسسة على رسوم لقاء الخدمات التي تؤديها وذلك لسد نفقاتها بموجب المادة الثانية من نظام المؤسسة والتي تمثل إيراداتها. وتقوم المؤسسة بتجنيب فائض الإيرادات على المصروفات لمقابلة تمويل الأراضي وإقامة مباني جديدة للمؤسسة وفروعها.

تقوم المؤسسة بتسجيل عائدات احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع في حساب احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع ضمن مطلوبات متنوعة أخرى في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية ولا تظهر تلك العائدات ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات.

(٣) فترة القوائم المالية

أُعدت القوائم المالية عن الفترة من ١١ شعبان ١٤٣٣هـ إلى ٢١ شعبان ١٤٣٤هـ الموافق ١ يوليه ٢٠١٢م إلى ٣٠ يونيه ٢٠١٣م.

(٤) إيرادات غير متكررة

تشتمل إيرادات المؤسسة للسنة المنتهية في ٣٠ يونية ٢٠١٢ على أرباح غير متكررة ناتجة عن بيع مساهمة المؤسسة في بنك الرياض. بلغت قيمة هذه الأرباح حوالي مليار وثلاثمائة مليون ريال سعودي.

(٥) الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد

يتم الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد طبقاً للمادة الثالثة عشر من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤١ بتاريخ ٢٩ رجب ١٣٩٣ هـ الموافق ٢٨ أغسطس ١٩٧٣م.

ملحق الجداول الإحصائية موجود على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي في شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

http://www.sama.gov.sa/ReportsStatistics/statistics/Pages/Home.aspx